



## مقدمة مسلم

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ<sup>(١)</sup> وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَعَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ<sup>(٢)</sup>.

(١) قال الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج رحمه الله تعالى: الحمد لله رب العالمين.

إنما بدأ بالحمد لله لحديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «كل امرئ ذي بال لا يبدأ بالحمد لله فهو أقطع». وفي رواية: «بمحمد الله»، وفي رواية: «بالحمد فهو أقطع»، وفي رواية: «أجزم»، وفي رواية: «لا يبدأ فيه بذكر الله»، وفي رواية: «بسم الله الرحمن الرحيم». وروينا كل هذه في كتاب الأربعين للحافظ عبد القادر الرازي سمعاً من صاحبه الشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن سالم الأنباري عنه. وروينا فيه أيضاً من رواية كعب بن مالك الصحابي رضي الله عنه.

والمشهور رواية أبي هريرة، وهذا الحديث حسن، رواه أبو داود، وابن ماجه في سنتهما، ورواه النسائي في كتابه: عمل اليوم والليلة روي موصولاً، مرسلًا، ورواية الموصول إسناده جيد. ومعنى أقطع: قليل البركة، وكذلك أجزم بالجزم والذال المعجمة، ويقال: منه جزم بكسر الذال يجزم بفتحها والله أعلم. والمختار عند الجماهير من أصحاب التفسير والإصول وغيرهم: أن العالم اسم للمخلوقات كلها والله أعلم.

(٢) قال رحمه الله: (وصلَّى الله على محمد خاتم النبيين، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين) هذا الذي فعله من ذكره الصلاة على النبي ﷺ بعد الحملة، وهو عادة العلماء رضي الله عنهم. وروينا بإسنادنا الصحيح المشهور من رسالة الشافعي، عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجیح، عن مجاهد رحمه الله في قول الله تعالى: «ورفعنا لك ذكرك» قال: لا أذكر إلا ذكرت أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله. وروينا هذا التفسير مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، عن جبريل، عن رب العالمين، ثم إنه ينكر على مسلم رحمه الله كونه اقتصر على الصلاة على رسول الله ﷺ دون التسليم. وقد أمرنا الله تعالى بهما جميعاً فقال تعالى: «صلوا عليه وسلموا تسليماً» فكان ينبغي أن يقول: وصلَّى الله وسلم على محمد.

فإن قيل: فقد جاءت الصلاة عليه ﷺ غير مقرونة بالتسليم وذلك في آخر التشهد في الصلوات. فالجواب: أن السلام تقدم قبل الصلاة في كلمات التشهد، وهو قوله: سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته. ولهذا قالت الصحابة رضي الله عنهم: يا رسول الله قد علمنا السلام عليك، فكيف نصلي عليك؟ الحديث. وقد نص العلماء رضي الله عنهم على كراهة الاقتصار على الصلاة عليه ﷺ من غير تسليم. والله أعلم.

وقد ينكر على مسلم رحمه الله في هذا الكلام شيء آخر، وهو قوله:

(وعلى جميع الأنبياء والمرسلين). فيقال: إذا ذكر الأنبياء لا يبقى لذكر المرسلين وجه لدخولهم في الأنبياء، فإن الرسول نبي وزيادة، ولكن هذا الإنكار ضعيف ويحجب عنه بموازين:

أحدهما: أن هذا سائغ، وهو أن يذكر العام ثم الخاص تنويعاً بشأنه، وتعظيماً لأمره، وتفضيلاً لحاله، وقد جاء في القرآن العزيز آيات كريمات كثيرات من هذا، مثل قول.

قال تعالى: «من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال»، وقوله تعالى: «وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى»، وغير ذلك من الآيات الكريمة، وقد جاء أيضاً عكس هذا، وهو: ذكر العام بعد الخاص، قال الله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام: «رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات»، فإن ادعى متكلف أنه غني بالمؤمنين غير من تقدم ذكره فلا يلتفت إليه.

الجواب الثاني: أن قوله: ( والمرسلين ) أعم من جهة أخرى، وهو أنه يتناول جميع رسل الله سبحانه وتعالى من الأنبياء والملائكة، قال الله تعالى: «اللَّهُ يصطفى من الملائكة رسلاً» ومن الناس من لا يسمى الملك: نبياً. فحصل بقوله: ( والمرسلين ) فائدة لم تكن حاصلة بقوله: ( النبيين ) والله أعلم.

وسمى نبيا محمداً ﷺ عمداً لكثرة خصاله الحمودة، وكذا قاله ابن فارس وغيره من أهل اللغة. قالوا: ويقال لكل كثير الخصال الجميلة: محمد وعمود. والله أعلم.

أما بعد:

فَإِنَّكَ - يَرْحَمُكَ اللَّهُ - بِتَوَفِّيقِ خَالِقِكَ، ذَكَرْتَ أَنَّكَ هَمَمْتَ بِالْفَحْصِ<sup>(١)</sup> عَنْ تَعْرِفِ جُمْلَةِ الْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ<sup>(٢)</sup> عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي سُنَنِ الدِّينِ وَأَحْكَامِهِ<sup>(٣)</sup>. وَمَا كَانَ مِنْهَا فِي الثُّرَائِبِ وَالْعِقَابِ، وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّزْهِيهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صُنُوفِ الْأَشْيَاءِ. بِالْأَسَانِيدِ الَّتِي بِهَا نُقِلَتْ، وَتَدَاوَلَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَا بَيْنَهُمْ.

(١) قال الليث وغيره من أهل اللغة: الفحص شدة الطلب، والبحث عن الشيء. يقال: فحصت عن الشيء، وتفحصت وتفحصت بمعنى واحد.

(٢) وقوله: ( المأثورة ) أي: المقولة المذكورة. يقال: أثرت الحديث إذا نقلته عن غيره. والله أعلم.

(٣) وقوله: ( في سنن الدين وأحكامه ) هو: من قيل ما قنعناه من ذكر العام بعد الخاص، فإن السنن من أحكام الدين. والله أعلم.

فَارْذَلْتُ أَرْشَدَكَ اللَّهُ، أَنْ تُوقِفَ<sup>(١)</sup> عَلَى هَمَلَتِهَا مُؤَلَّفَةً<sup>(٢)</sup> مُخَصَّصَةً<sup>(٣)</sup>. وَسَأَلْتَنِي أَنْ أَلْخَصَّهَا<sup>(٤)</sup> لَكَ فِي التَّأْلِيفِ بِلا تَكْرَارٍ يَكْتَرُ. فَإِنَّ ذَلِكَ رَغَمْتُ<sup>(٥)</sup>، وَمَا يَشْفُوكُ<sup>(٦)</sup> عَمَّا لَهُ قَصَدْتُ. مِنْ



التَّهْمُ فِيهَا، وَالْإِسْتِثْبَاتُ مِنْهَا.

(١) قوله: (توقف) ضبطناه بفتح الواو وتشديد القاف. ولو قرئ بإسكان الواو وتخفيف القاف لكان صحيحاً.

(٢) وقوله: (مؤلفة) أي: مجموعة.

(٣) وقوله: (محصاة) أي: مجتمعة كلها.

(٤) وقوله: (الخصها) أي: أبعدها.

(٥) وقوله: (فإن ذلك زعمت) أي: قلت وقد كثر الزعم بمعنى: القول. وفي الحديث عن النبي ﷺ: زعم جبريل. وفي ضمام بن ثعلبة: زعم رسولك. وقد أكثر سيويه في كتابه المشهور من قوله: زعم الحليل كذا في أشياء يرتضيها سيويه، فمعنى زعم في كل هذا. قال.

(٦) قوله: (يشغلك) هو: يفتح الياء. هذه اللغة الفصحى المشهورة التي جاء بها القرآن العزيز، قال الله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا﴾ وفيه لغة رديئة حكاهما الجوهري وهي: اشغله يشغله بضم الياء.

وَالَّذِي<sup>(١)</sup> سَأَلْتُ - أَكْرَمَكَ اللَّهُ - حِينَ رَجَعْتُ إِلَى تَبَرُّو، وَمَا تَوَلَّوْا بِهِ الْحَال - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَاقِبَةٌ مَحْضُودَةٌ، وَمَنْفَعَةٌ مَوْجُودَةٌ.

وَلَمَّا سَأَلْتُ حِينَ سَأَلْتِي تَجَشَّمُ ذَلِكَ،<sup>(٢)</sup> أَنْ لَوْ عَزِمَ<sup>(٣)</sup> لِي عَلَيْهِ، وَقَضَى لِي تَمَامُهُ، كَانَ أَوَّلُ<sup>(٤)</sup> مَنْ يُصِيبُهُ نَفْعُ ذَلِكَ لِأَيِّ خَاصَّةٍ، قَبْلَ غَيْرِي مِنَ النَّاسِ. لِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ، يَطْلُوقُ بِذِكْرِهَا الْوَصْفُ.

إِلَّا أَنْ جُمِلَتْ ذَلِكَ، أَنْ ضَبَطَ الْقَلِيلُ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ وَإِتْقَانَهُ، أَيْسَرَ عَلَى الْغَرَّةِ مِنَ مُعَالَجَةِ الْكَثِيرِ مِنْهُ. وَلَا سِيَّماً عِنْدَ مَنْ لَا تَمَيِّزَ بَيْنَهُ مِنَ الْعَوَامِّ، إِلَّا بِأَنْ يُوقَفَهُ<sup>(٥)</sup> عَلَى التَّمْيِيزِ غَيْرُهُ.

فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِي هَذَا كَمَا وَصَفْنَا فَالْقَصْدُ مِنْهُ إِلَى الصَّحِيحِ الْقَلِيلِ، أَوَّلَى بِهِمْ مِنْ أَرْذَلِيهِ السَّقِيمِ.

وَأَمَّا يُرْجَى بَعْضُ الْمَنْفَعَةِ فِي الْإِسْتِكْثَارِ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ، وَجَمْعُ الْمَكْرَرَاتِ مِنْهُ، لِخَاصَّةٍ مِنَ النَّاسِ. يَمُنُّ رِزْقَ فِيهِ بَعْضُ التَّيَقُّظِ، وَالْمَعْرِفَةِ بِأَسْبَابِهِ وَعِلَلِهِ.

(١) (الذي) هو: بكسر الهمزة وهو: خير (عاقبة) وإنما ضبطه وإن ظاهراً؛ لأنه مما يغلط فيه ويصحف، وقد رأيت ذلك غير مرة.

(٢) قوله: (تجشم ذلك) أي: تكلفه والتزم مشقته.

(٣) وقوله: (عزم) هو: بضم العين. وهذا اللفظ مما أعني بشرحه من حيث إنه لا يجوز أن يراد بالعزم هنا حقيقة المبادرة إلى الأفهام، وهو:

حصول خاطر في الذهن لم يكن. فإن هذا محال في حق الله تعالى. واختلف في المراد به هنا فقيل: معناه: لو سهل لي سبيل العزم، أو خلق في قدرة عليه. وقيل: العزم هنا بمعنى: الإرادة. فإن القصد، والعزم، والإرادة، والثنية متقاربات، فيقام بعضها مقام بعض. فعلى هذا معناه: لو أراد الله ذلك لي. وقد نقل الأزهري وجماعة غيره: أن العرب تقول: نواك الله بحفظه. قالوا: وتفسيره: قصدك الله بحفظه. وقيل: معناه: لو ألزمت ذلك، فإن العزيمة بمعنى اللزوم. ومنه قول أم عطية رضي الله عنها: نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا. أي: لم نلزم الترك. وفي الحديث الآخر: يرغبنا في قيام رمضان من غير عزيمة. أي: من غير إلزام. ومثله قول الفقهاء: ترك الصلاة في زمن الحبض عزيمة. أي: واجب على المرأة لازم لها، والله أعلم.

(٤) وقوله: (كان أول) هو: برفع أول على أنه اسم كان.

(٥) قوله: (يوقفه) هو: بتشديد القاف. ولا يصح أن يقرأ هنا بتخفيف القاف بخلاف ما قدمناه في قوله توقف على جملته؛ لأن اللغة الفصحى المشهورة وقفت فلاناً على كذا، فلم يكن مخففاً لكان حقه أن يقال: بأن يوقفه على التمييز، والله أعلم.

فَذَلِكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - يَهْجُمُ<sup>(١)</sup> بِمَا أَوْتَيْتَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْفَائِدَةِ فِي الْإِسْتِكْثَارِ مِنْ جَمْعِهِ. فَأَمَّا عَوَامُّ النَّاسِ الَّذِينَ هُمْ بِخِلَافِ مَعَانِي الْخَاصِّ، مِنْ أَهْلِ التَّيَقُّظِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَلَا مَعْنَى لَهُمْ فِي طَلَبِ الْكَثِيرِ، وَقَدْ عَجَزُوا عَنْ مَعْرِفَةِ الْقَلِيلِ<sup>(٢)</sup>.

(١) وقوله: (يهجم) هو: بفتح الياء وكسر الجيم، هكذا ضبطناه، وهكذا هو في نسخ بلادنا وأصولها. وذكر القاضي عياض رحمه الله: أنه روي كذا، وروي: يهجم بنون بعد الياء. قال: ومعنى يهجم: يقع عليها، ويبلغ إليها، ويثاقب بغيتها منها. قال ابن دريد: انهجم الخباء إذا وقع. والله أعلم.

(٢) وحاصل هذا الكلام الذي ذكره مسلم رحمه الله: أن المراد من علم الحديث تحقيق معاني المتن، وتحقيق علم الإسناد والعليل. والعلة: عبارة عن معنى في الحديث خفي يقتضي ضعف الحديث، مع أن ظاهره السلامة منها. وتكون العلة تارة في المتن، وتارة في الإسناد وليس المراد من هذا العلم مجرد السماع، ولا الإسماع، ولا الكتابة، بل الاعتناء بتحقيقه، والبحث عن خفي معاني المتن، والأسانيد، والفكر في ذلك، ودوام الاعتناء به، ومراجعة أهل المعرفة به، ومطالعة كتب أهل التحقيق فيه، وتقييد ما حصل من نقائسه وغيرها. فيحفظها الطالب بقلبه، ويقلدها بالكتابة، ثم يديم مطالعة ما كتبه، ويتحرى التحقيق فيما يكتبه، ويثبت فيه. فإنه فيما بعد يصير متمداً عليه، ويذكر بمحفوظاته من ذلك من يشغل بهذا الفن، سواء كان مثله في المرتبة، أو فوقه، أو تحته. فإن بالمذاكرة يثبت المحفوظ، ويتحرر، ويتأكد، ويتقرر، ويزداد بحسب كثرة المذاكرة. ومذاكرة حافظ في الفن ساعة أتمع من المطالعة، والحفظ ساعات، بل أياماً وليكن في مذاكرته متحرراً الإنصاف قاصداً الاستفادة أو الإفادة غير مترفع على صاحبه بقلبه، ولا بكلامه، ولا بغير ذلك من حاله، غاطباً له بالعبرة الجميلة اللينة، فهنا ينمو علمه، وتزكو محفوظاته. والله أعلم.



تختلف الدلالة بتركه، سواء جوزنا الرواية بالمعنى أم لا، وسواء رواه قبل تماماً أم لا. هذا: إن ارتفعت منزلة عن التهمة، فأما من رواه تماماً ثم خاف إن رواه ثانياً ناقصاً أن يتهم بزيادة أولاً، أو نسياناً لغفلة، وقلة ضبط ثانياً، فلا يجوز له النقصان ثانياً ولا ابتداء إن كان قد تعين عليه أدائه. وأما تقطيع المصنفين الحديث الواحد في الأبواب فهو بالجواز أولى، بل يبعد طرد الخلاف فيه، وقد استمر عليه عمل الأئمة الحفاظ الجلة من المحدثين وغيرهم، من أصناف العلماء. وهذا معنى قول مسلم رحمه الله: (أو أن يفصل ذلك المعنى) إلى آخره.

(٧) وقوله: (إذ أمكن) يعني: إذا وجد الشرط الذي ذكرناه على مذهب الجمهور من التفصيل.

(٨) وقوله: (ولكن تفصيله ربما عسر من جملة فإعادته بهتته إذا ضاق ذلك أسلم) معناه: ما ذكرنا أنه لا يفصل إلا ما ليس مرتبطاً بالباقي، وقد عسر هذا في بعض الأحاديث فيكون كله مرتبطاً بالباقي، أو يشك في ارتباطه ففي هذه الحالة يتعين ذكره بتمامه، وهبتة ليكون أسلم مخافة من الخطأ والزلل. والله أعلم.

فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا بُدْأً مِنْ إِعَادَتِهِ بِجُمْلَتَيْهِ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مِنَّا إِلَيْهِ، فَلَا تَتَوَلَّى فِعْلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، فَإِنَّا تَوَخَّيْ<sup>(١)</sup> أَنْ تُقَدَّمَ الْأَخْبَارُ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ الْعَيِّبِ مِنْ غَيْرِهَا وَأَنْقَى.<sup>(٢)</sup> مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا أَهْلُ اسْتِقَامَةٍ فِي الْحَدِيثِ، وَاتِّقَانٍ لِمَا نَقَلُوا، لَمْ يَوْجَدْ فِي رَوَاتِبِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، وَلَا تَخْلِيطٌ فَاحِشٌ،<sup>(٣)</sup> كَمَا قَدْ عُرِ<sup>(٤)</sup> فِيهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَبَيَّنَّا ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِمْ.

(١) أما قوله: (تتوخى) فمعناه: نقصد. يقال: توخى وتاخى وتحرى وقصد بمعنى واحد.

(٢) وأما قوله: (وأقنى) فهو: بالنون والقاف، وهو معطوف على قوله: (أسلم) وهنا تم الكلام، ثم ابتداء بيان كونها أسلم وأقنى، فقال: من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، واتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش،<sup>(٣)</sup> وكذلك من قال الله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلُ ذَلِكَ كِتَابًا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾. وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَوَيْتَنًا مِنْ أَنْفِهِمْ﴾: يجوز أن يكون للتعليل والله أعلم.

(٣) وأما قوله: (لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش) فتصريح منه بما قاله الأئمة من أهل الحديث، والفقه، والأصول: إن ضبط الراوي يعرف بأن تكون روايته غالباً كما روى الثقات، لا تخالفهم إلا نادراً، فإن كانت مخالفة نادرة لم يخل ذلك بضبطه، بل يحتاج به لأن ذلك لا يمكن الاحتراز منه، وإن كثرت مخالفته اختل ضبطه ولم يحتاج بروايته. وكذلك التخليط في روايته واضطرابها إن نذر لم يضر، وإن كثر

قال رحمه الله: (وقد عجزوا عن معرفة القليل). يقال: عجز يفتح الجيم، يعجز بكسرهما هذه هي اللغة الفصيحة المشهورة، وبها جاء القرآن العظيم في قول: ﴿يَا وَيَلَيَا أَعْجَزْتَ﴾ ويقال: عجز يعجز بكسرهما في الماضي، وفتحها في المضارع حكاهما الأصمعي وغيره. والعجز في كلام العرب: أن لا تقدر على ما تريد. وأنا عاجز وعجز.

ثُمَّ إِنَّا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مُتَّبِعُونَ فِي تَخْرِيجِ مَا سَأَلْتُمْ وَتَأْلِيهِ عَلَى شَرِيطَةٍ<sup>(١)</sup> سَوْفَ أَذْكُرُهَا لَكُمْ، وَهُوَ: إِنَّا نَعْمِدُ إِلَى جُمْلَةٍ مَا أَسْنَدَ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَنْقَسِمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَثَلَاثُ طَبَقَاتٍ<sup>(٣)</sup> مِنَ النَّاسِ، عَلَى غَيْرِ تَكَرُّارٍ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ لَا يُسْتَعْنَى فِيهِ عَنْ تَرَدُّادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةٌ مَعْنَى، أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ<sup>(٤)</sup> إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ، لِعِلَّةٍ يَكُونُ هُنَاكَ لِأَنَّ الْمَعْنَى الزَّائِدَ فِي الْحَدِيثِ، الْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ،<sup>(٥)</sup> يَقُومُ مَقَامَ حَدِيثٍ تَامٍ. فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ مَا وَصَفْنَا مِنْ الزِّيَادَةِ، أَوْ أَنْ يُفْصَلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنَ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ<sup>(٦)</sup> عَلَى اخْتِصَارِهِ إِذَا امْتَكَنَ،<sup>(٧)</sup> وَلَكِنْ تَفْصِيلُهُ رُبَّمَا عَسَرَ مِنْ جُمْلَتَيْهِ، فَإِعَادَتُهُ بِهِيَّتِهِ، إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ، أَسْلَمُ.<sup>(٨)</sup>

(١) قوله: (على شريطة) يعني: شرطاً. قال أهل اللغة: الشرط والشريطة لغتان بمعنى واحد. وجمع الشرط: شروط، وجمع الشريطة: شرائط. وقد شرط عليه كذا بشرطه وبشرطه بكسر الراء وضمها لغتان، وكذلك اشترط عليه. والله أعلم.

(٢) قوله: (جملة ما أسند) يعني: جملة غالبية ظاهرة، وليس المراد جميع الأخبار المستندة، فقد علمنا أنه لم يذكر الجميع، ولا النصف، وقد قال: ليس كل حديث صحيح وضعت ههنا.

(٣) وقوله: (على ثلاث طبقات) هم: القوم المشابهون من أهل العصر. وقد قلنا في الفصول الخلاف في مراده بثلاثة أقسام، وهل ذكرها كلها أم لا؟

(٤) قوله: (أو إسناد يقع) هو: مرفوع معطوف على قوله: موضع.

(٥) وقوله: (الاحتاج إليه) هو: ينصب المحتاج صفة للمعنى. وأما الاختصار فهو: [إيجاز] اللفظ مع استيفاء المعنى. وقيل: رد الكلام الكثير إلى قليل فيه معنى الكثير. وسمي اختصاراً لاجتماعه ومنه: المختصرة، وخصر الإنسان.

(٦) وأما قوله: (أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث) فهذه مسألة اختلف العلماء فيها، وهي رواية بعض الحديث. فمنهم من منعه مطلقاً بناءً على منع الرواية بالمعنى. ومنعه بعضهم وإن جازت الرواية بالمعنى، إذا لم يكن رواه هو أو غيره بتمامه قبل هذا. وجوزها جماعة مطلقاً، ونسب القاضي عياض إلى مسلم. والصحيح الذي ذهب إليه الجماهير والمحققون من أصحاب الحديث، والفقه، والأصول التفصيل، وجواز ذلك من المعارف إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه بحيث لا يخلل اليان، ولا



ردت روايته.

(٤) وقوله: (كما قد عثر) هو بضم العين وكسر المثناة أي: اطلع من قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ عَثَرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾ والله أعلم.

فَإِذَا نَحْنُ تَقْصِيئًا<sup>(١)</sup> اخْتَارَ هَذَا الصَّنْفُ مِنَ النَّاسِ، اتَّبَعْنَا هَؤُلَاءِ اخْتِبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ<sup>(٢)</sup> كَالصَّنْفِ الْمَقْدَمِ قَبْلَهُمْ، عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِيهِمَا وَصَفْنَا دُونَهُمْ فَإِنَّ اسْمَ السُّتْرِ<sup>(٣)</sup> وَالصُّدْقِ وَتَعَاطِي الْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ<sup>(٤)</sup> «كَعَطَاءِ ابْنِ السَّائِبِ»<sup>(٥)</sup> وَيَزِيدَ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ<sup>(٦)</sup> وَلَيْثُ ابْنِ أَبِي سَلِيمٍ<sup>(٧)</sup> وَأَضْرَابِهِمْ<sup>(٨)</sup> مِنْ حُمَالِ الْأَنْبَاءِ وَتَقَالِ الْأَخْبَارِ<sup>(٩)</sup>.

(١) قوله: (تقصيًا). هو: بالقاف. ومعناه: اتينا بها كلها يقال: اقتصر الحديث وقصة وقص الرقيا أتى بذلك الشيء بكماله.

(٢) فقد قلنا في الفصول بيان الاختلاف في معناه، وإنه هل وفي به في هذا الكتاب أم اخترته المنية دون تمامه؟ والراجح أنه وفي به والله أعلم.

(٣) وقوله: (فإن اسم الستر) هو: بفتح السين مصدر سترت الشيء استره سترًا. ويوجد في أكثر الروايات والأصول مضبوطاً بكسر السين، ويمكن تصحيح هذا على أن الستر يكون بمعنى المستور، كالنبح بمعنى المذبذب ونظائره.

(٤) وقوله: (يشملهم) أي: يعمهم، وهو: بفتح الميم على اللغة الفصحى، ويجوز ضمها في لغة. ويقال: شملهم الأمر بكسر الميم يشملهم يفتحها هذه اللغة المشهورة. وحكى أبو عمرو الزاهد عن ابن الأعرابي أيضاً شملهم بالفتح يشملهم بالضم والله أعلم.

(٥) أما عطاء بن السائب فيكنى: أبا السائب، ويقال: أبو يزيد، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو زيد الثقفي الكوفي السابعي. وهو ثقة لكنه اختلط في آخر عمره. قال أئمة هذا الفن: اختلط في آخر عمره فمن سمع منه قديماً فهو صحيح السماع، ومن سمع منه متأخراً فهو مضطرب الحديث، فمن السامعين أولاً: سفيان الثوري، وشعبة. ومن السامعين آخرأ جريز، وخالد بن عبد الله، وإسماعيل، وعلي بن عاصم هكذا قال أحمد بن حنبل. وقال يحيى بن معين: جميع من روى عن عطاء روى عنه في الاختلاط إلا شعبة وسفيان. وفي رواية عن يحيى قال: وسمع أبو عروبة من عطاء في الصحة والاختلاط جميعاً فلا يحتج بحديثه. قلت: وقد تقدم حكم التغليب والمخلط في الفصول.

(٦) وأما يزيد بن أبي زياد فيقال فيه أيضاً: يزيد بن زياد وهو: قرشي دمشقي. قال الحافظ: هو ضعيف. وقال ابن نمير، ويحيى بن معين: ليس هو بشيء. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال الترمذي: ضعيف في الحديث.

(٧) وأما ليث بن أبي سليم فضعفه الجماهير قالوا: واختلط واضطربت أحاديثه. قالوا: وهو عن يكتب حديثه. قال أحمد بن حنبل: هو

مضطرب الحديث، ولكن حدث الناس عنه. وقال الدارقطني، وابن عدي: يكتب حديثه. وقال كثيرون: لا يكتب حديثه. وامتنع كثيرون من السلف من كتابة حديثه. واسم أبي سليم: أيمن. وقيل: أنس. والله أعلم.

(٨) وأما قوله: (وأضربهم). فمعناه: أشباههم. وهو: جمع ضرب. قال أهل اللغة: الضرب على وزن الكريم. والضرب بفتح الضاد وإسكان الواو، وهما عبارة عن الشكل والمثل. وجمع الضرب أضرب، وجمع الضرب ضرباً، ككريم وكرماً. وأما إنكار القاضي عياض على مسلم قوله وأضربهم، وقوله: إن صوابه ضرباتهم. فليس بصحيح فإنه حمل قول مسلم وأضربهم على أنه جمع ضرب بالياء، وليس ذلك جمع ضرب، بل جمع ضرب بخذفها كما ذكرته فاعرفه.

(٩) وقوله: (وتقال الأخبار) هو: باللام. والله أعلم.

فَهُمْ وَإِنْ كَانُوا بِمَا وَصَفْنَا مِنَ الْعِلْمِ وَالسُّتْرِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَعْرُوفِينَ، فَغَيْرُهُمْ مِنْ أَقْرَابِهِمْ مِنْ عِنْدِهِمْ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِتْقَانِ وَالِاسْتِقَامَةِ فِي الرِّوَايَةِ يَفْضُلُونَهُمْ فِي الْحَالِ وَالْمَرْئِيَّةِ، لِأَنَّ هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: دَرَجَةٌ رَفِيعَةٌ وَخَصْلَةٌ سَيِّئَةٌ.

الْأَتْرَى أَنكَ إِذَا وَازَنْتَ<sup>(١)</sup> هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ سَمَّيْنَاهُمْ «عَطَاءً، وَيَزِيدَ، وَلَيْثًا» بِ: «مَنْصُورِ ابْنِ الْمُعْتَمِرِ، وَسُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ، وَإِسْمَاعِيلَ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ»<sup>(٢)</sup> فِي إِتْقَانِ الْحَدِيثِ وَالِاسْتِقَامَةِ فِيهِ، وَجَدْتَهُمْ مُبَايِنِينَ لَهُمْ. لَا يَدَاوُونَهُمْ - لَا شَكَّ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ - لِلَّذِي اسْتَقَاضَ عِنْدَهُمْ مِنْ صِحَّةِ حِفْظِ: «مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ، وَإِسْمَاعِيلِ»، وَإِتْقَانِهِمْ لِحَدِيثِهِمْ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ: «عَطَاءٍ، وَيَزِيدَ، وَلَيْثٍ».

(١) فقوله: (وازنت). هو: بالنون، ومعناه: قابلت. قال القاضي عياض: ويروى وازيت بالياء أيضاً وهو بمعنى وازنت.

(٢) ثم هذا كله قد ينكر على مسلم فيه. ويقال: عادة لأهل العلم إذا ذكروا جماعة في مثل هذا السياق قدموا أجلهم مرتبة، فيقدمون الصحابي على التابعي، والتابعي على تابعيه، والفاضل على من دونه، فإذا تقرر هذا فإسماعيل بن أبي خالد تابعي مشهور، رأى أنس بن مالك، وسلمة بن الأكوع. وسمع: عبد الله بن أبي أوفى، وعمرو بن حريث، وقيس بن عائد أبا كاهل، وأبا جحيفة. وهؤلاء كلهم صحابة رضي الله عنهم. واسم أبي خالد: هرمز. وقيل: سعد. وقيل: كثير. وأما الأعمش فرأى: أنس بن مالك فحسب. وأما منصور بن المعتمر فليس بتابعي، وإنما هو من أتباع التابعين، فكان ينبغي أن يقول: إذا وازنتهم بإسماعيل، والأعمش، ومنصور. وجوابه أنه ليس المراد هنا التثنية على مراتبهم فلا حجر في عدم ترتيبهم ويحتمل أن مسلماً قدم منصوراً لرجحانه في حياته وعبادته، فقد كان أرجحهم في ذلك، وإن كان الثلاثة راجحين على غيرهم مع كمال حفظ منصور وإتقان وثبوت. قال علي بن المنيني: إذا حدثك ثقة عن منصور فقد ملأت بليدك لا تزيد غيره. وقال عبد الرحمن بن مهدي:



وَأَنَّمَا مَثَلُنَا هَؤُلَاءِ فِي التَّشْبِيهِ، لِيَكُونَ تَعْلِيلُهُمْ سِمَةً<sup>(١)</sup> يَصْدُرُ<sup>(٢)</sup> عَنْ فَهْمِهَا مَنْ غَيَّبَ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ طَرِيقَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَرْيِيسِ أَهْلِهِ فِيهِ، فَلَا يَقْصُرُ بِالرَّجُلِ الْعَالِي الْقَدْرِ عَنْ دَرَجَتِهِ، وَلَا يُرْفَعُ مُنْضِعُ الْقَدْرِ فِي الْعِلْمِ فَوْقَ مَنَزَلَتِهِ، وَيُعْطَى كُلُّ ذِي حَقٍّ فِيهِ حَقُّهُ وَيُنْزَلُ مَنَزَلَتُهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُنْزَلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ<sup>(٤)</sup> مَعَ مَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِلِيمٌ﴾ [يوسف: ٢٦].

فَعَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْوُجُوهِ، نُؤَلِّفُ مَا سَأَلْتَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) أما السمة بكسر السين وتخفيف الميم فهي: العلامة.

(٢) وقوله: (يصدر) أي: يرجع. يقال: صدر عن الماء والبلاد والحج إذا انصرف عنه بعد قضاء وطره، فمعنى (يصدر عن فهمها) يتصرف عنها بعد فهمها وقضاء حاجتها منها.

(٣) وقوله: (غيب) بفتح الغين وكسر الباء أي: خفي.

(٤) هذا الحديث قد تقدم بيانه في فصل التعليق تحت الفصول المتقدمة واضحاً، ومن فوائده تفاضل الناس في الحقوق على حسب منازلهم ومراتبهم وهذا في بعض الأحكام أو أكثرها، وقد سوى الشرع بينهم في الجلود وأشباهها مما هو معروف. والله أعلم.

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ قَوْمٍ هُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُتَّهَمُونَ، أَوْ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنْهُمْ، فَلَسْنَا تَشَاغُلُ بِتَخْرِيجِ حَدِيثِهِمْ كَتَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْرُورٍ<sup>(١)</sup> أَبِي جَعْفَرٍ الْمَذَلِي، وَعَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، وَقَبْدِ الْقُدُّوسِ الشَّامِيِّ<sup>(٢)</sup> وَمُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَصْلُوبِ<sup>(٣)</sup> وَغِيَاثُ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ<sup>(٤)</sup> وَسَلِيمَانُ بْنُ عَمْرٍو أَبِي دَاوُدَ النُّخَعِيِّ<sup>(٥)</sup> وَأَشْبَاهِهِمْ مِنْهُمْ بَوَضَّعَ الْأَحَادِيثَ وَتَوَلَّدَ الْأَخْبَارَ<sup>(٦)</sup> (٧).

وَكَذَلِكَ، مَنْ الْعَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ أَوْ الْغَلَطُ، امْتَسَكْنَا أَيْضاً عَنْ حَدِيثِهِمْ.

(١) ومسور بكسر الميم.

(٢) وعبد القدوس الشامي بالشين المعجمة نسبة إلى الشام هذا هو الصواب فيه. وحكى القاضي عياض: أن بعض الشيوخ من رواة مسلم ضبطه بالشين المهملة. قال: وهو خطأ، وهو خطأ. كما قال: وهذا لا خلاف فيه وهو عبد القدوس بن حبيب الكلاعي الشامي أبو سعيد، روى عن: عكرمة، وعطاء وغيرهما. قال ابن أبي حاتم: قال عمرو بن علي الفلاس: أجمع أهل العلم على ترك حديثه. فهذا هو عبد القدوس الذي عنه مسلم هنا. ولم آخر اسمه عبد القدوس: ثقة، وهو: عبد القدوس بن

منصور أثبت أهل الكوفة. وقال سفيان: كنت لا أحدث الأعمش عن أحد من أهل الكوفة إلا رده، فإذا قلت: عن منصور سكت. وقال أحمد بن حنبل: منصور أثبت من إسماعيل بن أبي خالد. وقال يحيى بن معين: إذا اجتمع الأعمش ومنصور فقدم منصوراً. وقال أبو حاتم: منصور أثبت من الأعمش، لا يغلط، ولا يلدس. وقال الثوري: ما خلفت بالكوفة أمن على الحديث من منصور، وقال أبو زرعة: سمعت إبراهيم بن موسى يقول: أثبت أهل الكوفة منصور، ثم مسعر. وقال أحمد بن عبد الله: منصور أثبت أهل الكوفة وكان مثل القديح، لا يغلط فيه أحد، وصام ستين سنة، وقامها. وأما عبادته، وزهده، وورعه، وامتناعه من القضاء حين أكره عليه فأكثر من أن يحصر، وأشهر من أن يذكر رحمه الله. والله أعلم. وهذا أول موضع في الكتاب جرى فيه ذكر أصحاب الألقاب فتكلم فيه بقاعدة مختصرة. قال العلماء من أصحاب الحديث، الفقه، وغيرهم: يجوز ذكر الراوي بلقبه وصفته ونسبه الذي يكرهه، إذا كان المراد تعريفه لا تنقيصه، ويجوز هذا للحاجة، كما يجوز جرحهم للحاجة. ومثال ذلك: الأعمش، والأعرج، والأحول، والأعمى، والأصم، والأشل، والأثرم، والزمرن، والمفلوج، وابن علية وغير ذلك وقد صفت فيه كتب معروفة.

وَفِي مِثْلِ مَجَرَى هَؤُلَاءِ إِذَا وَازَنْتَ بَيْنَ الْأَقْرَانِ: «كَأَبْنِ عَوْنٍ<sup>(١)</sup> وَأَبْنِ السَّخْتَانِيِّ<sup>(٢)</sup>» مَعَ: «عَوْفُو ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>(٣)</sup>» وَأَشْعَثُ الْحُمْرَانِيِّ<sup>(٤)</sup> وَهُمَا صَاحِبَا: «الْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ»، كَمَا أَنَّ: «ابْنَ عَوْنٍ، وَأَبْنِ السَّخْتَانِيِّ» صَاحِبَاهُمَا، إِلَّا أَنَّ الْبُيُونَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ هَذَيْنِ بَعِيدٌ<sup>(٥)</sup> فِي: كَمَالِ الْفَضْلِ، وَصِحْحَةِ الثَّقَلِ. وَإِنْ كَانَ: «عَوْفُو، وَأَشْعَثُ» غَيْرَ مَذْفُوعَيْنِ عَنْ صِدْقٍ وَأَمَانَةٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَكِنْ الْحَالُ مَا وَصَفْنَا مِنَ الْمَنَزَلَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

(١) أما ابن عون، فهو: عبد الله بن عون بن أرطبان.

(٢) وأما السخثاني فبفتح السين وكسر التاء المثناة. قال أبو عمر بن عبد البر في (التمهيد): كان أيوب يبيع الجلود بالبصرة، فلهاذا قيل له السخثاني.

(٣) وأما عوف بن أبي جميلة فيعرف بعوف الأعرابي، ولم يكن أعرابياً. واسم أبي جميلة: بتدوينه. ويقال: زرية. قال أحمد بن حنبل: عوف ثقة صالح الحديث. وقال يحيى بن معين وعبد بن سعد: هو ثقة كنيته: أبو سهل.

(٤) وأما أشعث فهو: ابن عبد الملك أبو هاشم البصري. قال أبو بكر البرقاني: قلت للدارقطني: أشعث عن الحسن. قال: هم ثلاثة يحدثون عن الحسن جميعاً، أحدهم الحمري منسوب إلى حمران مولى عثمان: ثقة. وأشعث بن عبد الله الحناني بصري، يروي عن أنس بن مالك والحسن يعتبر به. وأشعث بن سوار الكوفي يعتبر به، وهو: أضعفهم. والله أعلم.

(٥) قوله: (إلا أن البون بينهما بعيد) البون بفتح الباء الموحدة معناه: الفرق، أي هما متباعدان، كما قال: وجدتهم متبايعين.



لأن حُكْمَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالَّذِي نَعْرِفُ مِنْ مَذَاهِبِهِمْ فِي قَبُولِ مَا يَتَرَدَّدُ بِهِ الْمُحَدِّثُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ قَدْ شَارَكَ الثَّقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْهُ، وَأَمَعَنَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُوَافَقَةِ لَهُمْ، فَإِذَا وَجِدَ كَذَلِكَ ثُمَّ زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئاً لَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ قُبُلَتْ زِيَادَتُهُ<sup>(١)</sup>.

(١) هذا الذي ذكر، رحمه الله، هو معنى المنكر عند المحدثين. يعني به المنكر المردود، فإنهم قد يطلقون المنكر على انفراد الثقة بمحدث، وهذا ليس بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطاً متقناً. وقوله: (أو لم تكذبوا فيها) معناه: لا توافقها إلا في قليل. قال أهل اللغة: كاذب موضوعه للمقاربة، فإن لم يتقدمها نفي كانت المقاربة الفعل ولم يفعل، كقوله تعالى: ﴿يَكِيدُ الْبَرَقُ يُخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ وإن تقدمها نفي كانت للفعل بعد بطله، وإن شئت قلت: لمقاربة عدم الفعل، كقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجْعَلْهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾.

(٢) أما عبد الله بن عمر: فهو بفتح الحاء المهملة وبراء بين مهملتين، الأولى مفتوحة مشددة. هكذا هو في روايته، وفي أصول أهل بلادنا، وهذا هو الصواب وكذا ذكره البخاري في تاريخه، وأبو نصر بن ماسك، وأبو علي الفسائي الجبائي، وآخرون من الحفاظ. وذكر القاضي عياض أن جماعة شيوخهم رَوَوْهُ «عمرًا» بإسكان الحاء وكسر الراء وآخره زاي. قال: وهو غلط، والصواب الأول: وعبد الله بن عمر عامري جزري رقي، ولاء أبو جعفر قضاء الرقة، وهو من تابعي التابعين. روى عن الحسن وقتادة والزهري ونافع مولى ابن عمر وآخرين من التابعين. وروى عنه: الثوري وجماعات. واتفق الحفاظ والمقدمون على تركه. قال أحمد بن حنبل: ترك الناس حديثه. وقال الآخرون مثله ولحوه.

(٣) وأما أبو أنيسة والد يحيى فاسمه زيد. وأما أبو العطفوف، فبفتح العين وضم الطاء المهملتين، والجراح بن منهال هذا جزري يروي عن التابعين. سمع الحكم بن عتيبة والزهري. يروي عنه: يزيد بن هارون. قال البخاري وغيره: هو منكر الحديث.

(٤) وأما صهبان، فهو بضم الصاد المهملة وإسكان الهاء، وعمر بن صهبان هذا أسلمي مدني. ويقال فيه: عمر بن محمد بن صهبان، متفق على تركه.

(٥) قال رحمه الله كلاماً مختصراً، أن زيادة الثقة الضابط مقبولة، ورواية الشاذ والمنكر مردودة. وهذا الذي قاله هو الصحيح الذي عليه الجماهير من أصحاب الحديث والفقهاء والأصول. وقد تقدم إيضاح هذه المسألة وبيان الخلاف فيها وما يتعلق بها في الفصول السابقة، والله أعلم.

فَأَمَّا مَنْ تَرَاهُ يَعْبُدُ لِمِثْلِ الزُّهْرِيِّ فِي جَلَالَتِهِ وَكَثْرَةِ أَصْحَابِهِ الْخُفَافِ الْمُتَقَبِّلِينَ لِحَدِيثِهِ، وَحَدِيثِ غَيْرِهِ. أَوْ لِمِثْلِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَحَدِيثَهُمَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَبْسُوطٌ مُشْتَرَكٌ، قَدْ نَقَلَ أَصْحَابُهُمَا عَنْهُمَا حَدِيثَهُمَا عَلَى الْإِتِّفَاقِ<sup>(٢)</sup> مِنْهُمْ فِي أَكْثَرِهِ.

الحجاج أبو المغيرة الخولاني الشامي الحمصي، سمع: صفوان بن عمرو، والأوزاعي وغيرهما. روى عنه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، ومحمد بن يحيى الذهلي، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي وآخرون من كبار الأئمة والحفاظ. قال أحمد بن عبد الله العجلي، والدارقطني وغيرهما: هو ثقة. وقد روى له البخاري ومسلم في صحيحهما.

(٣) وأما محمد بن سعيد المصلوب، فهو: الدمشقي، كنيته: أبو عبد الرحمن. ويقال: أبو عبد الله. ويقال: أبو قيس. وفي نَسَبِهِ واسمه اختلاف كثير جداً، لا نعلم أحداً اختلف فيه كمثلته. وقد حكى الحفاظ عبد الغني المقدسي عن بعض أصحاب الحديث: أنه يقلب اسمه على نحو مائة. قال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث، قتل وصلب في الزندقة. وقال أحمد بن حنبل: قتله أبو جعفر في الزندقة، حديثه موضوع. وقال خالد بن يزيد: سمعته يقول إذا كان كلام حسن لم أر بأساً أن أجعل له إسناداً.

(٤) وأما غياث بن إبراهيم فبالعين المعجمة، وهو كوفي، كنيته أبو عبد الرحمن. قال البخاري في تاريخه: تركوه.

(٥) وأما قوله: وسليمان بن عمرو أبي داود، فهو عمرو بفتح العين ويواو في الخط، وأبي داود كنية سليمان هذا والله سبحانه أعلم. وأما الحديث الموضوع فهو المختلق المصنوع، وربما أخذ الواضع كلاماً لغيره فوضعه وجعله حديثاً، وربما وضع كلاماً من عند نفسه. وكثير من الموضوعات، أو أكثرها، يشهد بوضعها ركافة لفظها. وأعلم: أن تعدد وضع الحديث حرام بإجماع المسلمين الذين يعتد بهم في الإجماع. وشذت الكرامية، والفرقة المبتدعة، فجوزت وضعه في الترغيب والترهيب، والزهد، وقد سلك مسلكتهم بعض الجبلية التمسعين بسمه الزهاد، ترغيباً في الخير في زعمهم الباطل، وهذه غباوة ظاهرة وجهالة متناهية. ويكفي في الرد عليهم قول رسول الله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتُوبْ مُقَعِّدَهُ مِنَ النَّارِ». وسيزيد هذا قريباً شرحاً في موضعه، إن شاء الله تعالى.

(٦) هؤلاء الجماعة المذكورون كلهم متهمون بمتروكون لا يتشاغل بأحد منهم، لشدة ضعفهم وشهرتهم بوضع الأحاديث.

(٧) وأما قوله: (وتوليد الأخبار) فمعناه إنشاؤها وزاداتها.

وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رَوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رَوَايَةِ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رَوَايَتَهُ رَوَايَتَهُمْ. أَوْ لَمْ تَكُنْ تَوَافِقُهَا<sup>(١)</sup>، فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ، غَيْرَ مَقْبُولٍ وَلَا مُسْتَعْمَلٍ.

فَمَنْ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَرَّرٍ<sup>(٢)</sup> وَيَحْيَى بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ<sup>(٣)</sup>، وَالْجَرَّاحُ بْنُ الْمُنْهَالِ أَبُو الْعَطْفُوفِ، وَعَبَادُ بْنُ كَثِيرٍ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ، وَعُمَرُ بْنُ صُهَبَانَ<sup>(٤)</sup>، وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ فِي رَوَايَةِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْحَدِيثِ، فَلَسْنَا نَعْرِجُ عَلَى حَدِيثِهِمْ وَلَا تَشَاغَلُ بِهِ.



بالعين المعجمة والباء الموحدة، هم الغفلة والجهال والذين لا فطنة لهم.

(٢) قوله: (سفيان بن عيينة) هذا أول موضع جاء ذكره ﷺ. والمشهور فيه ضم السين والعين. وذكر ابن السكيت في سفيان ثلاث لغات للعرب. ضم السين وفتحها وكسرهما. وذكر أبو حاتم السخيتاني وغيره في عيينة، ضم العين وكسرهما. وهما وجهان لأهل العربية معروفان.

## ١ - باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين،

### والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ

وَأَعْلَمَ - وَقَفَكَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنْ الْوَاجِبَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ عَرَفَ التَّمْيِيزَ بَيْنَ صَحِيحِ الرُّوَايَاتِ وَمَقِيمِهَا. وَثَقَاتِ النَّاقِلِينَ لَهَا مِنَ الْمُتَمَيِّزِينَ<sup>(١)</sup> أَنْ لَا يَرْوِيَ مِنْهَا إِلَّا مَا عَرَفَ صِحَّةَ مَخَارِجِهِ، وَالسَّتَارَةِ<sup>(٢)</sup> فِي نَاقِلِيهِ، وَأَنْ يَتَّخِي مِنْهَا<sup>(٣)</sup> مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ أَهْلِ الثُّمَمِ وَالْمَعَانِدِينَ، مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ<sup>(٤)</sup>.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الَّذِي قُلْنَا مِنْ هَذَا هُوَ الْإِجْمَاعُ دُونَ مَا خَالَفَهُ قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

وَقَالَ جَلَّ ثَنَاهُ: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾.

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

فَذَلِكُمْ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ هَذِهِ الْآيِ أَنَّ خَيْرَ الْفَاسِقِ مَسَاقِطُ غَيْرِ مَقْبُولٍ، وَأَنَّ شَهَادَةَ غَيْرِ الْعَدْلِ مَرْدُودَةٌ، وَالْخَيْرُ وَإِنْ فَارَقَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَقَدْ يَجْتَمِعَانِ فِي أَكْثَرِ مَعَانِيهِمَا<sup>(٥)</sup>. إِذْ كَانَ خَيْرُ الْفَاسِقِ غَيْرِ مَقْبُولٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَمَا أَنَّ شَهَادَتَهُ مَرْدُودَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ وَذَلِكَ لِشُكِّهِ عَلَى نَقِي رَوَايَةِ الْمُتَكَبِّرِ مِنَ الْأَخْبَارِ، كَنَحْوِ دَلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَى نَقِي خَيْرِ الْفَاسِقِ وَهُوَ الْأَثَرُ الْمَشْهُورُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»<sup>(٦)</sup>.

(١) وقوله: (صحيح الروايات ومقِيمِها وثقات الناقلين لها من المتميزين) ليس هو من باب التكرار للتأكيد، بل له معنى غير ذلك. فقد تصح الروايات لمن، ويكون الناقلون لبعض أسانيدهم متهمين، فلا يشتغل بذلك الإسناد.

(٢) والستارة بكسر السين، وهي: ما يستتر به، وكذلك السترة، وهي هنا إشارة إلى الصيانة.

(٣) وقوله: (وأن يتخي منها) ضبطناه بالهاء المشددة فوق بعد [المشقة] تحت، وبالضاد من الانتقاء وهو الاجتناب. وفي بعض الأصول: «وإن ينفي بالنون والفاء وهو صحيح أيضاً وهو بمعنى الأول».

فَيَرْوِي عَنْهُمَا أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا الْعَدَّةُ<sup>(٧)</sup> مِنَ الْحَدِيثِ، وَمِمَّا لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ مِنَ أَصْحَابِهِمَا، وَلَيْسَ مِنْهُمْ قَدْ شَارَكَهُمْ فِي الصَّحِيحِ مِمَّا عِنْدَهُمْ، فَغَيْرُ جَائِزٍ قَبُولُ حَدِيثِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّاسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) هو هكذا في معظم الأصول: الاتفاق بالفاء أولاً والقاف آخرها. وفي بعضها: الإتفاق، بالقاف أولاً والنون آخرها، والأول أجود وهو الصواب.

(٢) العدد منصوب يروي.

قَدْ شَرَحْنَا مِنْ مَذْهَبِ الْحَدِيثِ وَأَعْلِيهِ بَعْضَ مَا يَتَرَجُّهُ بِهِ<sup>(١)</sup> مَنْ أَرَادَ سَبِيلَ<sup>(٢)</sup> الْقَوْمِ، وَوَفَّقَ لَهَا<sup>(٣)</sup> وَسَتَرِدُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - شَرْحاً وَإِبْضَاحاً فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ، عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعْتَلَّةِ، إِذَا آتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِينِ الَّتِي يَلِيقُ بِهَا الشَّرْحُ وَالْإِبْضَاحُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٤)</sup>.

(١) معنى يتوجه به: يقصد طريقهم ويسلك مذهبهم.

(٢) والسيل: الطريق، وهما يؤثقان ويذكران.

(٣) والترقيق خلق قدرة الطاعة.

(٤) هذا الذي ذكره مسلم مما اختلف فيه. فقليل: اخترته المنية قبل جمعة، وقيل: بل ذكره في أبوابه من هذا الكتاب الموجود. وقد تقدم بيان هذا واضحاً في الفصول. والله أعلم.

وَبَعْدُ - يَرْحَمُكَ اللَّهُ - فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِنْهُمْ نَصَبَ نَفْسِهِ مُحَدَّثاً، فِيمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ طَرَحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالرُّوَايَاتِ الْمُتَكَبِّرَةِ، وَتَرْكِهِمُ الْإِقْتِصَارَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَمِمَّا نَقَلَهُ الثَّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالصَّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ وَإِقْرَارِهِمْ بِالسَّيِّئَةِ، أَنْ كَثِيراً مِمَّا يَقْبَلُونَ بِهِ إِلَى الْأَغْيَاءِ<sup>(١)</sup> مِنَ النَّاسِ هُوَ مُسْتَكْرَرٌ، وَمَنْقُولٌ عَنْ قَوْمٍ غَيْرِ مُرَضِينَ، مِمَّنْ ذَمَّ الرُّوَايَةَ عَنْهُمْ إِيمَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، مِثْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ<sup>(٢)</sup>، وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، وَغَيْرَ الرَّحْمَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَيْمَةِ، لَمَّا سَهَّلَ عَلَيْنَا الْإِنْصَابُ لِمَا سَأَلْتَ مِنَ التَّمْيِيزِ وَالتَّحْصِيلِ.

وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَا أَعْلَمْنَاكَ مِنْ تَشْرِيقِ الْقَوْمِ الْأَخْبَارِ الْمُتَكَبِّرَةِ، بِالْأَسَانِيدِ الضَّعَافِ الْمَجْهُولَةِ، وَقَدْ ذُهِبَ بِهَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ عِيُونَهَا، خَفَّ عَلَى قُلُوبِنَا إِجَابَتُكَ إِلَيَّ مَا سَأَلْتَ.

(١) قوله: (ما يقبلون به إلى الأغياء) أي: يلقونه إليهم. والأغياء،



(٤) وأما قوله: (إنه يجب أن يتقي ما كان منها عن المعاندين من أهل

البدع) فهذا مذهبه. قال العلماء من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول: المبتدع، الذي يكفر بدعته، ولا تقبل روايته بالاتفاق. وأما الذي لا يكفر بها فاختلفوا في روايته. فمنهم من ردها مطلقاً لفسقه، ولا يقبله التأويل، ومنهم من قبلها مطلقاً، وإذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصره مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية إلى بدعته أو غير داعية. وهذا عكس عن إمامنا الشافعي، رحمه الله؛ لقوله: أقبل شهادة أهل الأهواء لا الخطايا من الرافضة، لكنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم. ومنهم من قال: تقبل إذا لم يكن داعية إلى بدعته ولا تقبل إذا كان داعية. وهذا مذهب كثيرين أو الأكثر من العلماء وهو الأعدل الصحيح. وقال بعض أصحاب الشافعي رحمه الله: اختلف أصحاب الشافعي في غير الداعية، واتفقوا على عدم قبول الداعية. وقال أبو حاتم بن حبان - بكسر الحاء -: لا يجوز الاحتجاج بالداعية عند اثبتنا قاطبة لا خلاف بينهم في ذلك. وأما المذهب الأول فضعيف جداً. فقي الصحيحين وغيرهما من كتب أئمة الحديث الاحتجاج بكثيرين من المبتدعة غير الدعاة، ولم يزل السلف والخلف على قبول الرواية منهم والاحتجاج بها والسماع منهم وإسماعيل من غير إنكار منهم، والله أعلم.

(٥) قال رحمه الله: (والخير، وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه فقد يجتمعان في معظم معانيهما) هذا من الدلائل الصريحة على عظم قدر مسلم وكثرة فقهه. اعلم أن الخير والشهادة يشتركان في أوصاف ويفترقان في أوصاف. فيشتركان في اشتراط الإسلام والعقل والبلوغ والعدالة والمروءة وضبط الخبر والمشهود به عند التحمل والأداء، ويفترقان في الحرية والذكورية والعدد والهمة وقبول الفرع مع وجود الأصل. فيقبل خبر العبد، والمرأة، والواحد. ورواية الفرع مع حضور الأصل الذي هو شيخه، ولا تقبل شهادتهم إلا في المرأة في بعض المواضع مع غيرها. وترد الشهادة بالتهمة، كشهادته على عدوه وبما يدفع به عن نفسه ضرراً أو يجر به إليها نفعاً ولولده ووالده. واختلفوا في شهادة الأعمى. فمنعها الشافعي وطائفة، وأجازها مالك وطائفة. واتفقوا على قبول خبره، وإنما فرق الشروع بين الشهادة والخبر في هذه الأوصاف، لأن الشهادة تخص فيظهر فيها التهمة، والخبر يعمه وغيره من الناس أجمعين فتضي التهمة. وهذه الجملة قول العلماء الذين يعتد بهم، وقد شذ عنهم جماعة في أفراد بعض هذه الجملة. فمن ذلك شرط بعض أصحاب الأصول أن يكون تحمله الرواية في حال البلوغ، والإجماع يرد عليه. وإنما يعتبر البلوغ حال الرواية لا حال السماع، وجوز بعض أصحاب الشافعي رواية الصبي وقبولها منه في حال الصبا والمعروف من مذهب العلماء مطلقاً ما تقدمناه. وشرط الجبائي المعتزلي وبعض القدرية العدد في الرواية. فقال الجبائي: لا بد من اثنين من اثنين كالشهادة. وقال القائل من القدرية: لا بد من أربعة عن أربعة في كل خبر. وكل هذه الأقوال ضعيفة ومنكره مطرحة. وقد تظاهرت دلائل النصوص الشرعية والحجج العقلية على وجوب العمل بخبر الواحد، وقد قرر العلماء في كتب الفقه والأصول ذلك بدلائله، وأوضحوه ببلغ إيضاح، وصنف جماعات من أهل الحديث وغيرهم مصنفات مستكررات مستغلات في خبر الواحد ووجوب العمل به، والله أعلم. ثم إن قولنا تشترط العدالة والمروءة يدخل في مسائل كثيرة معروفة في كتب الفقه، يطول الكلام

(٦) أما قوله: (الأثر المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) فهو جار على المذهب المختار الذي قاله المحدثون وغيرهم، واصطلح عليه السلف وجماع الخلف، وهو أن الأثر يطلق على المروي مطلقاً، سواء كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو عن صحابي. وقال الفقهاء الخراسانيون: الأثر هو ما يضاف إلى الصحابي موقوفاً عليه، والله أعلم.

(٧) وأما مته فقولته صلى الله عليه وسلم: (يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) ضبطناه: يرى بضم الياء، والكاذبين بكسر الباء وفتح النون على الجمع. وهذا هو المشهور في اللفظتين. قال القاضي عياض: الرواية فيه عندنا (الكاذبين) على الجمع. ورواه أبو نعيم الأصبهاني في كتابه «المستخرج على صحيح مسلم» في حديث سمرة «الكاذبين» بفتح الباء وكسر النون على التثنية. واحتج به على أن الراوي له يشارك البادى بهذا الكذب.

ثم رواه أبو نعيم من رواية المغيرة: «الكافيين أو الكافيين» على الشك في التثنية والجمع. وذكر بعض الأئمة جواز فتح الياء من يرى، وهو ظاهر حسن، فأما من ضم الياء فمعناه يظن، وأما من فتحها فظاهر، ومعناه وهو يعلم، ويجوز أن يكون بمعنى يظن أيضاً. فقد حكى رأى بمعنى ظن وقيد بذلك لأنه لا يائمه إلا بروايته ما يعلمه أو يظنه كاذباً، أما ما لا يعلمه ولا يظنه فلا يائمه عليه في روايته، وإن ظنه غيره كذباً أو علمه. وأما فقه الحديث فظاهر: فقيه تغليظ الكذب والتعرض له، وأن من غلب على ظنه كذب ما يرويه فرواه كان كاذباً. وكيف لا يكون كاذباً وهو مخبر بما لم يكن. وسنوضح حقيقة ما الكذب وما يتعلق بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم قريباً إن شاء الله تعالى.

\* حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ،<sup>(١)</sup> حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ،<sup>(٢)</sup> عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى،<sup>(٣)</sup> عَنْ سَمُرَةَ ابْنِ جُنْدَبٍ،<sup>(٤)</sup>

(١) وأما أبو بكر بن أبي شيبة فاسمه عبد الله. وقد أكثر مسلم من الرواية عنه وعن أخيه عثمان، ولكن عن أبي بكر أكثر، وهما أيضاً شيخا البخاري، وهما مسويان إلى جدهما، واسم أبيهما عماد بن إبراهيم بن عثمان بن خواسمي، بجاء معجمة مضمومة ثم واو مخففة ثم ألف ثم سين مهملة ساكنة ثم تاء مثناة من فوق ثم ياء مثناة من تحت. ولأبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة أخبرنا ثالث اسمه القاسم، ولا رواية له في الصحيح، كان ضعيفاً. وأبو شيبة هو إبراهيم بن عثمان، كان قاضي واسط، وهو ضعيف متفق على ضعفه. وأما ابنه محمد، والد بني أبي شيبة، فكان على قضاء فارس، وكان ثقة، قاله يحيى بن معين وغيره، ويقال لأبي شيبة ابنه ويحيى ابنه عيسى بن، بالموحدة والسين المهملة. وأما أبو بكر وعثمان فحافظان جليلان، واجتمع في مجلس أبي بكر نحو ثلاثين ألف رجل، وكان أجل من عثمان وأحفظ، وكان عثمان أكبر منه سناً، وتأخرت وفاة عثمان فمات سنة تسع وثلاثين ومائتين، ومات أبو بكر سنة خمس وثلاثين. ومن طرف ما يتعلق بأبي بكر ما ذكره أبو بكر الخطيب البغدادي قال: حدث عن أبي بكر محمد بن سعد، كاتب الواقدي، ويوصف بن



ستراه في مواضعه حيث نبه عليه إن شاء الله تعالى.

واللطيفة الثانية: أن كل واحد من الإسنادين فيه تابعي روى عن تابعي، وهذا كثير. وقد يروي ثلاثة تابعيون، بعضهم عن بعض، وهو أيضاً كثير، لكنه دون الأول، وسنبه على كثير من هنا في مواضعه. وقد يروي أربعة تابعيون، بعضهم عن بعض، وهذا قليل جداً. وكذلك وقع مثل هذا كله في الصحابة رضي الله عنهم، صحابي عن صحابي كثير، وثلاثة صحابة، بعضهم عن بعض، وأربعة بعضهم عن بعض، وهو قليل جداً. وقد جمعت أنا الرباعيات من الصحابة والتابعين في أول شرح صحيح البخاري بأسانيدنا وجل من طرقها.

(٦) فهنا مختصر ما يتعلق بإسناد هذا الحديث، ويحتمل ما ذكرناه من حال بعض رواته، وإن كان ليس هو غرضنا، لكنه أول موضع جرى ذكرهم، فأشرنا إليه رمزاً.

## ٢ - باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>

(١) فيه قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تكذبوا عليّ فإنه من يكذب عليّ يلج النار» وفي رواية: «من تعد عليّ كذباً فليتبوأ مقعده من النار» وفي رواية: «من كذب عليّ متعمداً» وفي رواية: «إن كذباً عليّ ليس ككذب على أحد، فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

١- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِجْعِيِّ ابْنِ حِرَاشٍ<sup>(٢)</sup>.

أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا يَخْطُبُ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلْجِ النَّارَ». (إخرجه البخاري: ١٠٦).

(١) غندر بضم الغين المعجمة وإسكان النون وفتح الدال المهملة هذا هو المشهور فيه، وذكر الجوهري في صحاحه أنه يقال بفتح الدال وضمها، واسمه: محمد بن جعفر الحلبي مولاهم البصري أبو عبد الله وقيل: أبو بكر وغندر لقب لقيه به ابن جريج. روي عن عبيد الله بن عائشة عن بكر بن كلثوم السلمي قال: قدم علينا ابن جريج البصرة فاجتمع الناس عليه فحدث عن الحسن البصري يحدث فأنكره الناس عليه، فقال ابن عائشة: إنما سمعنا غندرا ابن جريج في ذلك اليوم كان يكثر الشغب عليه فقال: اسكت يا غندر، وأهل الحجاز يسمون المشغب: غندراً ومن طرف أحوال غندر رحمه الله أنه بقي خمسين سنة يصوم يوماً ويفطر يوماً، ومات في ذي القعدة سنة ثلاث وتسعين ومائة وقيل: سنة أربع وتسعين.

(٢) ريعي بن حراش فريعي بكسر الراء وإسكان الموحدة، وحراش بكسر الحاء المهملة وبالراء وآخره شين معجمة، وقد قلنا في آخر الفصول أنه ليس في الصحيحين حراش بالحاء المهملة سواء ومن عداه بالمعجمة وهو

يعقوب أبو عمرو النيسابوري وبين وفاتيهما مائة وثمان أو سبع سنين، والله أعلم.

(٢) وأما الحكم فهو ابن عتية بالثناة من فوق وآخره باء موحدة ثم هاء، وهو من أفقه التابعين وعبادهم رضي الله عنه.

(٣) وأما عبد الرحمن بن أبي ليلى فإنه من أجل التابعين. قال عبد الله بن الحارث: ما شعرت أن النساء ولدت مثله. وقال عبد الملك بن عمير: رأيت عبد الرحمن بن أبي ليلى في حلقة فيها نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، يستمعون لحديثه ويتصنون له، فيهم البراء بن عازب، مات سنة ثلاث وثمانين. واسم أبي ليلى يسار، وقيل: بلال، وقيل: بليل، بضم الموحدة وبين اللامين مثناة من تحت، وقيل: داود، وقيل: لا يحفظ اسمه. وأبو ليلى: صحابي قتل مع علي رضي الله عنهما بصفين. وأما ابن أبي ليلى الفقيه المتكرر في كتب الفقه، والذي له مذهب معروف، فاسمه محمد، وهو ابن عبد الرحمن هذا، وهو ضعيف عند المحدثين، والله أعلم.

(٤) وأما سمرة بن جندب فبضم الدال وفتحها، وهو سمرة بن جندب بن هلال الغزاري، كنية أبو سعيد، ويقال: أبو عبد الله، ويقال: أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو سليمان. مات بالكوفة في آخر خلافة معاوية. رحمهم الله.

\* وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، وَسُقْيَانٍ<sup>(١)</sup> عَنْ حَبِيبٍ<sup>(٢)</sup> عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ الْمُغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ<sup>(٣)</sup> قَالَا: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَلِكَ»<sup>(٤) (٥)</sup>.

(١) وأما سفيان المذكور هنا فهو الثوري، أبو عبد الله. وقد تقدم أن السنين من سفيان مضمومة وفتح وتكسر.

(٢) وأما حبيب فهو ابن أبي ثابت قيس التابعي الجليل. قال أبو بكر بن عياش: كان بالكوفة ثلاثة ليس لهم رابع: حبيب بن أبي ثابت والحكم وحماد، وكانوا أصحاب الفتيا، ولم يكن أحد إلا ذل لحبيب.

(٣) وأما المغيرة فبضم الميم على المشهور، وذكر ابن السكيت وابن قتيبة وغيرهما أنه يقال بكسرهما أيضاً. وكان المغيرة بن شعبة، رضي الله عنه، أحد دماء العرب. كنية أبو عيسى، ويقال: أبو عبد الله وأبو محمد. مات سنة خمسين، وقيل: سنة إحدى وخمسين. أسلم عام الخندق. ومن طرف أخباره أنه حكى عنه أنه أحسن في الإسلام ثلثمائة امرأة، وقيل: ألف امرأة.

(٤) وأما ذكر مسلم رحمه الله متن الحديث ثم قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ) وذكر إسناديه إلى الصحابين ثم قال: (قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) الله عليه وسلم ذلك (فهو جائر بلا شك. وقد قلنا بيانه في الفصول السابقة وما يتعلق به، والله أعلم.

(٥) وفي هذين الإسنادين لطيفتان من علم الإستاذ: إحداهما: أنهما إسنادان رواتهما كلهم كوفيون، الصحابييان وشيخاً مسلم ومن بينهما إلا شعبة فإنه واسطي ثم بصري. وفي صحيح مسلم من هذا النوع كثير جداً



آخر الفصول أنه ليس في الصحيحين له نظير وأن من سواه حصين يقسم الحاء وفتح الصاد إلا حصين بن المنذر فإنه بالصاد المعجمة واسم أبي حصين: عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي التابعي.

(٤) وأما أبو صالح فهو السمان ويقال الزيات واسمه ذكوان كان يجلب الزيت والسمن إلى الكوفة وهو مدني توفي سنة إحدى ومائة وفي درجته وقرب منه جماعة يقال لكل واحد منهم أبو صالح.

(٥) وأما أبو هريرة فهو أول من كُتب بهذه الكنية واختلف في اسمه واسم أبيه على نحو من ثلاثين قولاً، وأصحها عبد الرحمن بن صخر. قال أبو عمرو بن عبد البر: لكثرة الاختلاف فيه لم يصح عندي فيه شيء يعتمد عليه إلا أن عبد الله وعبد الرحمن هو الذي يسكن إليه القلب في اسمه في الإسلام قال: وقال محمد بن إسحاق اسمه عبد الرحمن بن صخر قال: وعلى هذا اعتمدت طائفة صفت في الأسماء والكنى، وكنا قال الحاكم أبو أحمد: أصح شيء عندنا في اسمه عبد الرحمن بن صخر. وأما سبب تكتيته بأبى هريرة فإنه كانت له في صغره هريرة صغيرة يلعب بها ولأبي هريرة رضي الله عنه متبة عظيمة وهي أنه أكثر الصحابة رضي الله عنهم رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الإمام الحافظ بقي بن غلدة الأندلسي في مسنده لأبي هريرة خمسة آلاف حديث وثلاث مئة وأربعة وسبعين حديثاً وليس لأحد من الصحابة رضي الله عنهم هذا القدر ولا ما يقاربه قال الإمام الشافعي رحمه الله أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره وكان أبو هريرة يزل المدينة بنفي الخليفة وله بها دار، مات بالمدينة سنة تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة ودفن بالقيع وماتت عائشة رضي الله عنها قبله بقليل وصلى عليها وقيل: إنه مات سنة سبع وخمسين وقيل سنة ثمان والصحيح سنة تسع وكان من ساكني الصفة وملازميها قال أبو نعيم في حلية الأولياء: كان عريف أهل الصفة وأشهر من سكنها والله أعلم.

(٦) وأما متن الحديث فهو حديث عظيم في نهاية من الصحة وقيل: إنه متواتر ذكر أبو بكر البزار في مسنده أنه رواه عن النبي عليه السلام نحو من أربعين نفساً من الصحابة رضي الله عنهم وحكى الإمام أبو بكر الصيرفي في شرحه لرسالة الشافعي رحمه الله أنه روي عن أكثر من ستين صحابياً مرفوعاً وذكر أبو القاسم عبد الرحمن بن منته عدد من رواه فبلغ بهم سبعة وثمانين ثم قال وغيرهم وذكر بعض الحفاظ أنه روي عن اثنين وستين صحابياً وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة قال ولا يعرف حديث اجتمع على روايته العشرة إلا هذا ولا حديث يروي عن أكثر من ستين صحابياً إلا هذا وقال بعضهم رواه مائتان من الصحابة ثم لم يزل في ازدياد، وقد اتفق البخاري ومسلم على إخراجهما في صحيحهما من حديث علي والزبير وأنس وأبي هريرة وغيرهم. وأما إيراد أبي عبد الله الحميدي صاحب الجمع بين الصحيحين حديث أنس في أفراد مسلم فليس بصواب فقد اتفقا عليه والله أعلم.

وأما لفظ منه فقوله صلى الله عليه وسلم: «فليتروا مقعده من النار» قال العلماء: معناه فليزل، وقيل: فليخذ منزله من النار وقال الخطابي: أصله من مباءة الإبل وهي أعطانها، ثم قيل: إنه دعاء بلفظ الأمر أي يسواه الله ذلك وكنا فليج النار وقيل: هو خبر بلفظ الأمر أي معناه فقد

ريمي بن حراش بن جمش العسبي بالموحدة الكوفي أبو مريم، أخو مسعود الذي تكلم بعد الموت، وأخوهما ربيع، وريمي تابعي كبير جليل لم يكذب قط، وحلف أنه لا يضحك حتى يعلم أين مصيره فما ضحك إلا بعد موته وكذلك حلف أخوه ربيع أن لا يضحك حتى يعلم أي الجنة هو أو في النار؟ قال: غاسله فلم يزل متبسماً على سريرته ونحن نغسله حتى فرغنا. توفي ريمي سنة إحدى ومائة وقيل: سنة أربع ومائة وقيل توفي في ولاية الحجاج ومات الحجاج سنة خمس وتسعين.

٢- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عُكَيْفٍ،<sup>(١)</sup> عَنْ عَبْدِ الْقَيْزِ بْنِ صُهَيْبٍ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ لَيَمْتَنِعُنِي أَنْ أَخَذَنَّكُمْ حَدِيثاً كَثِيراً أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَلِيباً فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». [إخرجه البخاري: ١٠٨].

(١) - وأما قوله: (حدثنا إسماعيل يعني ابن علي) فإنما قال: (يعني) لأنه لم يقع في الرواية ابن علي فأتى يعني وقد تقدم بيان هذا في الفصول وأوضحت هناك مقصوده وعليه هي أم إسماعيل وأبوها إبراهيم بن سهم بن مقسم الأسدي أسد خزيمه مولاهم وإسماعيل بصري وأصله من الكوفة كنيته أبو بشر قال شعبة: إسماعيل بن علي ربحانة الفقهاء وميد الحديثين وقال محمد بن سعد علي أم إسماعيل هي علي بنت حسان مولاة لبني شيان وكانت امرأة ثيلة عاقلة، وكان صالح المري وغيره من وجوه البصرة وفقهائها يدخلون عليها فبرز فتحدثهم وتسالهم ومن طرف ما يتعلق بإسماعيل بن علي ما ذكره الخطيب البغدادي قال حدث عن إسماعيل بن علي: ابن جريج وموسى بن سهل الوشاء، وبين وفاتيهما مائة وتسع وعشرون سنة وقيل سبع وعشرون: قال وحدث عن ابن علي إبراهيم بن طهمان وبين وفاته ووفاة الوشاء مائة وعشر سنين وقيل مائة وخمس وعشرون سنة قال وحدث عن ابن علي شعبة وبين وفاته ووفاة الوشاء مائة وثمانين سنة وحدث عن ابن علي عبد الله بن وهب وبين وفاته ووفاة الوشاء إحدى وثمانون سنة. مات الوشاء يوم الجمعة أول ذي القعدة سنة ثمان وتسعين ومائتين.

٣- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُسَيْبٍ الْغُبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ،<sup>(٢)</sup> عَنْ أَبِي حَصِينٍ،<sup>(٣)</sup> عَنْ أَبِي صَالِحٍ<sup>(٤)</sup>.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،<sup>(٥)</sup> قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(٦)</sup>. [إخرجه البخاري: ١١٠ و ١١٩٧ و ٢٥٣٩ و ٦١٨٨، عن ابن سيرين ٦٩٩٣، عن أبي سلمة].

(١) أما الغُبَرِيُّ فيغني معجمة مضمومة ثم باء موحدة مفتوحة منسوب إلى غير أبي قبيلة معروفة في بكر بن وائل، ومحمد هذا بصري.

(٢) وأما أبو عوانة فيفتح العين وبالنون واسمه: الوضاح بن عبد الله الواسطي.

(٣) وأما أبو حصين فيفتح الحاء المهملة وكسر الصاد وقد تقدم في



القطع بصحة توبته في هذا وقبول رواياته بعدها إذا صحت توبته بشرطها المعروفة وهي الإقلاع عن المعصية والندم على فعلها والعزم على أن لا يعود إليها فهذا هو الجاري على قواعد الشرع وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافراً فأسلم، وأكثر الصحابة كانوا بهذه الصفة وأجمعوا على قبول شهادته ولا فرق بين الشهادة والرواية في هذا والله أعلم.

الثالثة: أنه لا فرق في تحريم الكذب عليه صلى الله عليه وسلم بين ما كان في الأحكام وما لا حكم فيه كالترغيب والترهيب والمواظع وغير ذلك فكله حرام من أكبر الكبائر، وأقبح القبائح بإجماع المسلمين الذين يعتد بهم في الإجماع خلافاً للكرامية، الطائفة المبتدعة في زعمهم الباطل أنه يجوز وضع الحديث في الترغيب والترهيب وتابعهم على هذا كثيرون من الجهمية الذين ينسبون أنفسهم إلى الزهد أو ينسبهم جهلة مثلهم وشبهة زعمهم الباطل أنه جاز في رواية: «من كذب علي متعمداً ليضل به فليتبوا مقعده من النار» وزعم بعضهم أن هذا كذب له عليه الصلاة والسلام لا كذب عليه وهذا الذي اتحلوه وفعلوه واستدلوا به غاية الجهالة ونهاية الغفلة، وأدل الدلائل على بطلانهم من معرفة شيء من قواعد الشرع وقد جمعوا فيه جملاً من الأغاليط اللاتقة بعقولهم السخيفة وأذهبتهم البعيدة الفاسدة فخالقوا قول الله عز وجل: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مستولاً﴾ وخالفوا صريح هذه الأحاديث المتواترة والأحاديث الصريحة المشهورة في إعظام شهادة الزور وخالفوا إجماع أهل الحل والعقد وغير ذلك من الدلائل القطعية في تحريم الكذب على آحاد الناس فكيف بمن قوله شرع وكلامه وحى وإذا نظر في قولهم وجد كذباً على الله تعالى قال الله تعالى: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ ومن أعجب الأشياء قولهم هذا كذب له وهذا جهل منهم بلسان العرب وخطاب الشرع فإن كل ذلك عندهم كذب عليه.

وأما الحديث الذي تعلقوا به فأجاب العلماء عنه بأجوبة أحسنها وأخصرها أن قوله ليضل الناس زيادة باطلة اتفق الحفاظ على إبطالها وأنها لا تعرف صحيحة بحال. الثاني: جواب أبي جعفر الطحاوي أنها لو صحت لكأن لتأكيد كقول الله تعالى: ﴿فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً ليضل الناس﴾.

الثالث: أن اللام في ليضل ليست لام التعليل بل هي لام الصيرورة والعاقبة معناه أن عاقبة كذبه ومصيره إلى الإضلال به كقوله تعالى: ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾ ونظائره في القرآن وكلام العرب أكثر من أن يحصر وعلى هذا يكون معناه فقد يصير أمر كذبه إضلالاً وعلى الجملة مذهبهم أركل من أن يعتنى بإيراده، وأبعد من أن يهتم بإبعاده وأقصد من أن يحتاج إلى إنصافه والله أعلم.

الرابعة: يحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعاً أو غلب على ظنه وضعه فمن روى حديثاً علم أو ظن وضعه ولم يبين حال روايته وضعه فهو داخل في هذا الوعيد مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدل عليه أيضاً الحديث السابق: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين». ولهذا قال العلماء ينبغي لمن أراد رواية حديث أو ذكره أن ينظر، فإن كان صحيحاً أو حسناً

استوجب ذلك فليوطن نفسه عليه، ويدل عليه الرواية الأخرى: «يلج النار» وجاء في رواية: «بني له بيت في النار»، ثم معنى الحديث أن هذا جزاءه وقد يجازى به وقد يعفو الله الكريم عنه ولا يقطع عليه بدخول النار وهكذا سبيل كل ما جاء عن الوعيد بالنار لأصحاب الكبار غير الكفر فكلها يقال فيها هذا جزاءه وقد يجازى وقد يعفى عنه ثم إن جُوزي وأدخل النار فلا يخلد فيها بل لا بد من خروجه منها بفضل الله تعالى ورحمته ولا يخلد في النار أحد مات على التوحيد وهذه قاعدة متفق عليها عند أهل السنة وسبب دلائلها في كتاب الإيمان قريباً إن شاء الله والله أعلم.

وأما الكذب فهو عند المتكلمين من أصحابنا الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عمداً كان أو سهواً، هذا مذهب أهل السنة. وقالت المعتزلة: شرطه العمدية، ودليل خطاب هذه الأحاديث لنا، فإنه قيده عليه السلام بالعمد لكونه قد يكون عمداً وقد يكون سهواً مع أن الإجماع والتصوص المشهورة في الكتاب والسنة متوافقة متظاهرة على أنه لا إثم على الناسي والغالب. فلو أطلق عليه السلام الكذب لثوهم أنه يائس الناسي أيضاً، فقيده وأما الروايات المطلقة فمحمولة على المقيدة بالعمد والله أعلم.

واعلم أن هذا الحديث يشمل على فوائد وجمل من القواعد:

إحداها: تقرير هذه القاعدة لأهل السنة أن الكذب يتناول أخبار العائد والساهي عن الشيء بخلاف ما هو.

الثانية: تعظيم تحريم الكذب عليه صلى الله عليه وسلم وأنه فاحشة عظيمة وموقفة كبيرة ولكن لا يكفر بهذا الكذب إلا أن يستحلها هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف. وقال الشيخ أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين أبي المعالي من أئمة أصحابنا: يكفر بتعمد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم. حكى إمام الحرمين عن والده هذا المذهب وأنه كان يقول في درسه كثيراً من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمداً كفر وأريق دمه وضعت إمام الحرمين هذا القول وقال: إنه لم يره لأحد من الأصحاب وأنه هفوة عظيمة والصواب ما قدمناه عن الجمهور والله أعلم.

ثم إن من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمداً في حديث واحد فسق، وردت رواياته كلها وبطل الاحتجاج بجميعها، فلو تاب وحسن توبته فقد قال جماعة من العلماء منهم أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدي شيخ البخاري وصاحب الشافعي وأبو بكر الصيرفي من فقهاء أصحابنا الشافعيين وأصحاب الوجه منهم ومقدمهم في الأصول والفروع: لا تؤثر توبته في ذلك ولا تقبل روايته أبداً بل يتم جرحه دائماً وأطلق الصيرفي وقال: كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر، ومن ضعفنا نقله لم نجعله قريباً بعد ذلك، قال: وذلك عما افترقت فيه الرواية والشهادة، ولم أر دليلاً لمذهب هؤلاء ويجوز أن يوجه بأن ذلك جعل تغليظاً وزجراً بليفاً عن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم لمعظم مفسدته فإنه يصير شريعاً مستمراً إلى يوم القيامة بخلاف الكذب على غيره والشهادة فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة قلت وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمة ضعيف مخالف للقواعد الشرعية، والمختار



قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعله أو نحو ذلك من صيغ الجزم وإن كان ضميماً فلا يقل قال أو فعل أو أمر أو نهى وشبه ذلك من صيغ الجزم بل يقول: روي عنه كذا أو جاءه عنه كذا أو يروى أو يذكر أو يحكى أو يقال أو بلغنا وما أشبهه والله سبحانه أعلم.

قال العلماء: وينبغي لقارى الحديث أن يصرف من النحو واللفظ واسماء الرجال ما يسلم به من قوله ما لم يقل وإذا صح في الرواية ما يعلم أنه خطأ فالصواب الذي عليه الجماهير من السلف والخلف أنه يرويه على الصواب ولا يغيره في الكتاب لكن يكتب في الحاشية أنه وقع في الرواية كذا وأن الصواب خلافه وهو كذا ويقول عند الرواية: كذا وقع في هذا الحديث أو في روايتنا والصواب كذا فهذا أجمع للمصلحة فقد يعتقد خطأ ويكون له وجه يعرفه غيره ولو فتح باب تغيير الكتاب لتجاسر عليه غير أهله. قال العلماء وينبغي للراوي وقارى الحديث إذا اشتبه عليه لفظة فقرأها على الشك أن يقول عني أو كما قال والله أعلم.

وقد قلنا في الفصول السابقة [الفصل الثامن والعشرين] الخلاف في جواز الرواية بالمعنى لمن هو كامل المعرفة قال العلماء ويستحب لمن روى بالمعنى أن يقول بعده أو كما قال أو نحو هذا كما فعلته الصحابة فمن بعدهم والله أعلم. ولما توقف الزبير وأتس وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والإكثار منها فلكونهم غافوا الغلط والبيان والغالب والناسي وإن كان لا إثم عليه فقد ينسب إلى تفرط لسأله أو نحو ذلك وقد تعلق بالناسي بعض الأحكام الشرعية كقرامات المثلقات وانتقاض الطهارات وغير ذلك من الأحكام المعروفة والله سبحانه وتعالى أعلم.

٤- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَيْنٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدَةَ، قَالَ: أَتَيْتُ الْمَسْجِدَ، وَالْمُعِيرَةَ أَمِيرُ الْكُوفَةِ قَالَ:

فَقَالَ الْمُعِيرَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ كَذِبَ عَلِيٌّ لَيْسَ كَذُوبٍ عَلَى أَحَدٍ، فَمَنْ كَذَبَ عَلِيٌّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» وأخرجه البخاري ١٢٩١. وسأني بقطة لم ترد في هذا الطريق عند مسلم برقم: ٩٢٣.

وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السُّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْأَسَدِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدَةَ الْأَسَدِيِّ، عَنْ الْمُعِيرَةَ ابْنِ شُعْبَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ يَذْكُرُ: «إِنْ كَذِبَ عَلِيٌّ لَيْسَ كَذُوبٍ عَلَى أَحَدٍ».

٣- باب النهي عن الحديث بكل ما سَمِعَ

٥- (٥) وَحَدَّثَنَا عَيْنُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ النَّخَعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُثَيْبِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ ابْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

(١) غيب بضم الحاء المعجمة وقد تقدم في آخر الفصل ياتيه، وأنه ليس في الصحيحين غيب بالمعجمة إلا ثلاثة: هذا وغيب بن عدي وأبو غيب كنية ابن الزبير.

\* وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ (٢) قَالَ:

قَالَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ: بِحَسَبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكُذُوبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ (٣).

(١) هشيم بضم الهاء وهو ابن بشير السلمي الواسطي أبو معاوية، اتفق أهل عصره فمن بعدهم على جلالة وكثرة حفظه وإتقانه وصيغته، وكان مثلاً، وقد قال في روايته هنا عن سليمان التيمي، وقد قلنا في الفصول أن المدلس إذا قال: «عن» لا يحتاج به إلا أن يثبت سماعه من جهة أخرى، وإن ما كان في الصحيحين من ذلك فمحمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى وهذا منه.

(٢) أبو عثمان النهدي بفتح النون وإسكان الهاء منسوب إلى جد من أجداده وهو نهد بن زيد بن ليث، وأبو عثمان من كبار التابعين وفضلائهم، واسمه عبد الرحمن بن مل بفتح الميم وضمها وكسرهما واللام مشددة على الأحوال الثلاث، ويقال ملء بكسر الميم وإسكان اللام ومعدلاً همزة، واسلم أبو عثمان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه، وسمع جماعات من الصحابة، وروى عنه جماعات من التابعين، وهو كوفي ثم بصري، كان بالكوفة مستوطناً فلما قتل الحسين رضي الله عنه تحول منها فنزل البصرة وقال: لا أسكن بلداً قتل فيه ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم. وروينا عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى أنه قال: لا أعلم في التابعين مثل أبي عثمان النهدي وقيس ابن لمي حازم، ومن طرف أخباره ما رويناه عنه أنه قال: بلغت غوراً من ثلاثين ومائة سنة وما من شيء إلا وقد أنكرته إلا أمني فإني أجد كما هو، مات سنة خمس وتسعين وقيل سنة مائة والله أعلم.

(٣) هو إسكان السين، ومعناه يكفيه ذلك من الكذب فإنه قد استكثر منه.

(٤) وأما معنى الحديث والأكثر التي في الباب فهي الزجر عن التحديث بكل ما سمع الإنسان، فإنه يسمع في المادة الصدق والكذب، فإذا حدث بكل ما سمع فقد كذب لإخباره بما لم يكن، وقد تقدم أن



(١) وأما قوله: (أراك قد كلفت بعلم القرآن) فهو بفتح الكاف وكسر اللام وبالفاء ومعناه ولعت به ولازمته. قال ابن فارس وغيره من أهل اللغة: الكلف الإيلاج بالشيء. وقال أبو القاسم الزجاجي: الكلف الإيلاج بالشيء مع شغل قلب ومشقة.

(٢) وأما قوله: (إياك والشناعة في الحديث) فهي بفتح الشين وهي القبح. قال أهل اللغة: الشناعة القبح، وقد شنع الشيء بقسم النون أي قبح، فهو أشنع وشنع، وأشنت بالشيء بكسر النون وشنته أي أنكرته، وشنت على الرجل أي ذكرته بفتح، ومعنى كلامه أنه حذره أن يحدث بالأحاديث المتكرة التي يشنع على صاحبها وينكر ويقبح حال صاحبها، فيكذب لو يتراب في رواياته فتسقط منزلة ويذل في نفسه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

\* وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عَمْرٍو ابْنُ سَرْحٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ،<sup>(١)</sup> قَالَ: قَالَ لِي مَالِكٌ: اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ يَسْلَمُ رَجُلٌ حَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، وَلَا يَكُونُ إِمَامًا أَبَدًا، وَهُوَ يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ<sup>(٢)</sup>.

(١) أما يونس فهو ابن يزيد أبو يزيد القرشي الأموي مولاهم الأيلي بالثناة من تحت، وفي يونس ست لغات ضم النون وكسرها وفتحتها مع الهمز وتركه، وكذلك في يوسف اللغات الست والحركات الثلاث في سينه، ذكر ابن السكيت معظم اللغات فيهما، وذكر أبو البقاء باقية.

(٢) وأما ابن شهاب فهو الإمام المشهور التابعي الجليل وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي أبو بكر القرشي الزهري المدني سكن الشام، وأدرك جماعة من الصحابة نحو عشرة، وأكثر من الروايات عن التابعين، وأكثروا من الروايات عنه وأحواله في العلم والحفظ والصيانة والافتقار والاجتهاد في تحصيل العلم والصبر على المشقة فيه وبذل النفس في تحصيله والعبادة والورع والكرم وهوان الدنيا عنده، وغير ذلك من أنواع الخير أكثر من أن يحصر وأشهر من أن يشهر. وأما عبيد الله بن عبد الله فهو أحد الفقهاء السبعة الإمام الجليل رضي الله عنهم أجمعين.

#### ٤ - باب النهي عن الرواية عن الضعفاء

##### والاحتياط في تحمليها<sup>(١)</sup>

(١) أما أحكام الباب فحاصلها أنه لا يقبل رواية المجهول، وأنه يجب الاحتياط في أخذ الحديث فلا يقبل إلا من أهله، وأنه لا ينبغي أن يروى عن الضعفاء، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٦- (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ نُمَيْرٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنِ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هَانٍ،<sup>(١)</sup> عَنْ أَبِي عُثْمَانَ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ.

مذهب أهل الحق أن الكذب الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو، ولا يشترط فيه التعمد، لكن التعمد شرط في كونه إثمًا والله أعلم.

\* وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو ابْنُ سَرْحٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ،<sup>(١)</sup> قَالَ: قَالَ لِي مَالِكٌ: اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ يَسْلَمُ رَجُلٌ حَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، وَلَا يَكُونُ إِمَامًا أَبَدًا، وَهُوَ يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ<sup>(٢)</sup>.

(١) وأما ابن وهب في الإسناد الآخر فهو عبد الله بن وهب بن مسلم أبو عماد القرشي الفهري مولاهم البصري الإمام المتفق على حفظه وإتقانه وجلالته رحمه الله.

(٢) وأما قوله: (ولا يكون إماماً وهو يحدث بكل ما سمع) فمعناه أنه إذا حدث بكل ما سمع كثر الخطأ في روايته فترك الاعتماد عليه والأخذ عنه.

\* حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ<sup>(١)</sup> قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ<sup>(٢)</sup> عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ،<sup>(٣)</sup> عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ،<sup>(٤)</sup> عَنْ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(٥)</sup> قَالَ: يَحْسِبُ الْعَرَبُ مِنَ الْكُذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ.

(١) أما عبد الرحمن فابن مهدي الإمام المشهور أبو سعيد البصري.

(٢) وأما سُفْيَانُ فهو الثوري الإمام المشهور أبو عبد الله الكوفي.

(٣) وأما أبو إسحاق فهو السيمي بفتح السين واسمه عمرو بن عبد الله الهمداني الكوفي التابعي الجليل. قال أحمد بن عبد الله العجلي: سمع ثمانية وثلاثين من أصحاب النبي ﷺ. وقال علي بن المديني: روى أبو إسحاق عن سبعين أو ثمانين لم يرو عنهم غيره، وهو مشوب إلى جد من أجداده اسمه: السبيع بن صعب بن معاوية.

(٤) وأما أبو الأخوص فاسمه عوف بن مالك الجشمي الكوفي التابعي المعروف لأبيه صحبة.

(٥) وأما عبد الله فابن مسعود الصحابي السيد الجليل أبو عبد الرحمن الكوفي.

\* وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولَا: لَا يَكُونُ الرَّجُلُ إِمَامًا يُقْتَدَى بِهِ حَتَّى يُمَسِّكَ عَنْ بَعْضِ مَا سَمِعَ.

\* حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ ابْنُ مُقَدِّمٍ، عَنْ سُفْيَانَ ابْنِ حُسَيْنٍ، قَالَ: سَأَلَنِي لِإِسْمَاعِيلُ ابْنُ مُعَاوِيَةَ فَقَالَ: إِنِّي أَرَاكَ قَدْ كَلِفْتَ بِعِلْمِ الْقُرْآنِ،<sup>(١)</sup> فَأَقْرَأْ عَلَيَّ سُورَةً، وَفَسِّرْ حَتَّى أَنْظُرَ فِيمَا عَلِمْتَ. قَالَ: فَفَعَلْتُ، فَقَالَ لِي: اخْضَعْ عَلَيَّ مَا أَقُولُ لَكَ، إِلَّا ذَلَّ فِي نَفْسِهِ، وَكَذَّبَ فِي حَدِيثِهِ.



(١) فهذا إسناده اجتمع فيه طرفتان من لطائف الإسناد: إسنادهما أن إسناده كوفي كله، والثانية أن فيه ثلاثة تابعين يروي بعضهم عن بعض وهم: الأعمش والمسيب وعامر، وهذه فائدة نفيسة قل أن يجتمع في إسناد هاتان اللطيفتان.

(٢) وأما أبو سعيد الأشج شيخ مسلم فاسمه عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي الكوفي، قال أبو حاتم: أبو سعيد الأشج إمام أهل زمانه.

(٣) وأما المسيب بن رافع ففتح الياء بلا خلاف، كما قال القاضي عياض في المشارك وصاحب المطالع أنه لا خلاف في فتح يائه، بخلاف سعيد بن المسيب فإنهم اختلفوا في فتح يائه وكسرهما كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

(٤) وأما عامر بن عبد الله فآخره هاء وهو بفتح الياء وإسكانها وجهان: أشهرهما وأصحهما الفتح، قال القاضي عياض: روينا فتحها عن علي بن المديني ويحيى بن معين وأبي مسلم المستملي، قال: وهو الذي ذكره عبد الغني في كتابه، وكذا رأيت في تاريخ البخاري، قال: وروينا الإسكان عن أحمد بن حنبل وغيره، وبالوجهين ذكره الدارقطني وابن ماكولا والفتح أشهر، قال القاضي: وأكثر الرواة يقولون عبد بغير هاء والصواب إثباتها وهو قول الحفاظ أحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين والدارقطني وعبد الغني بن سعيد وغيرهم والله أعلم.

(٥) فأما عبد الله الذي يروي عنه عامر بن عبد الله فهو ابن مسعود الصحابي أبو عبد الرحمن الكوفي.

\* وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ،<sup>(١)</sup> عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ<sup>(٢)</sup> قَالَ: «إِنَّ فِي الْبَحْرِ شَيَاطِينَ مَسْجُونَةً أَوْتُقِفَ سُلَيْمَانُ يُوْشِكُ أَنْ تَخْرُجَ فَتَقْرَأَ عَلَى النَّاسِ قُرْآنَهُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) فأما ابن طاووس فهو عبد الله الزاهد الصالح بن الزاهد الصالح.

(٢) وأما العاصي فأكثر ما يأتي في كتب الحديث والفقهاء ونحوها بحذف الياء وهي لغة والفصح الصحيح العاصي بإثبات الياء، وكذلك شداد بن الهادي وابن أبي الموالى فالنصح الصحيح في كل ذلك وما أشبهه إثبات الياء، ولا اقرار بوجوده في كتب الحديث أو أكثرها بحذفها والله أعلم. ومن طرف أحوال عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه ليس بينه وبين أبيه في الولادة إلا إحدى عشر سنة، وقيل: اثنتا عشرة.

(٣) قوله: (يوشك أن تخرج فتقرأ على الناس قرآنًا) معناه تقرأ شيئاً ليس بقرآن وتقول إنه قرآن لتغر به عوام الناس فلا يفترقوا. وقوله: (يوشك) هو بضم الياء وكسر الشين معناه يقرب، ويستعمل أيضاً ماضياً فيقال: أو شك كذا أي قرب، ولا يقبل قول من أنكروه من أهل اللغة فقال: لم يستعمل ماضياً، فإن هذا نفي يعارضه إثبات غيره والسماع وهما مقدمان على نفيه.

\* وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدُ بْنُ عَمْرِو الْأَشَجِّي<sup>(١)</sup> جَمِيعاً: عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، (قَالَ سَعِيدٌ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ)، عَنْ هِشَامِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أَنَاسٌ يُحَدِّثُونَكَ مَا لَمْ تَسْمَعْوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ فَلْيَأْكُمْ وَلْيَأْكُم».

(١) أبو هاشم هو بهمز آخره.

٧- (٧) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حَرْمَلَةَ ابْنِ عِمْرَانَ التَّجِيبِي<sup>(١)</sup> قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو شَرِيحٍ<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ سَمِعَ شَرَّاحِيلَ<sup>(٣)</sup> ابْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَالُونَ» كَذَّابُونَ يَأْتُونَكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعْوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَلْيَأْكُمْ وَلْيَأْكُم لَا يُضِلُّوكُمْ وَلَا يَفْتِنُوكُمْ».

(١) وفيه حرملة بن يحيى التجبي هو بمثناة من فوق مضمومة على المشهور، وقال صاحب المطالع: يفتح أوله وضمه، قال: وبالفصح يقول أصحاب الحديث وكثير من الأدباء، قال: وبعضهم لا يميز فيه إلا الفتح ويضع أن التاء أصلية، وفي باب التاء ذكره صاحب العين يعني فتكون أصلية إلا أنه قال: نجيب ونجوب قبيلة يعني قبيلة من كندة، قال: وبالفصح قيده على جماعة شيوخه وعلى ابن سراج وغيره، وكان ابن السيد البطليوسي يذهب إلى صحة الوجهين، هذا كلام صاحب المطالع. وقد ذكر ابن فارس في المعجم أن نجوب قبيلة من كندة، ونجيب بالفصح بطن لهم شرف، قال: وليست التاء فيهما أصلاً، وهذا هو الصواب الذي لا يجوز غيره، وأما حكم صاحب العين بأن التاء أصل فخطأ ظاهر والله أعلم.

وحرملة هذا كنية أبو حفص وقيل أبو عبد الله وهو صاحب الإمام الشافعي رحمه الله وهو الذي يروي عن الشافعي كتابه المعروف في الفقه والله أعلم.

(٢) وأما أبو شريح الراوي عن شراحيل فاسمه عبد الرحمن بن شريح بن عبيد الله الاسكندراني المصري، وكانت له عبادة وفضل.

(٣) وشراحيل يفتح الشين غير مصروف.

(٤) أما لغات الباب فالدجالون جمع دجال قال ثعلب: كل كذاب فهو دجال، وقيل: الدجال المموء، يقال: دجل فلان إذا موء، ودجل الحق باطله إذا غطاه. وحكى ابن فارس هذا الثاني عن ثعلب أيضاً.

\* وَحَدَّثَنِي<sup>(١)</sup> أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجِّي<sup>(٢)</sup> حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ الْمُسَيَّبِ ابْنِ رَافِعٍ<sup>(٣)</sup> عَنْ عَامِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَتَمَثَّلُ فِي صُورَةِ الرَّجُلِ، فَيَأْتِي الْقَوْمَ فَيَحَدِّثُهُمْ بِالْحَدِيثِ مِنَ الْكَذِبِ فَيَتَفَرَّقُونَ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ: سَمِعْتُ رَجُلًا أَعْرَفُ وَجْهَهُ، وَلَا أَذْرِي مَا اسْمُهُ يُحَدِّثُ».

فأشياء هيئات بفتح التاء بلا تنوين. قال الأزهرى: واتفق أهل اللغة على أن تاء هيئات ليست أصلية، واختلفوا في الوقف عليها، فقال أبو عمرو والكتاني: يوقف بالهاء. وقال الفراء: بالتاء، وقد بسطت الكلام في هيئات وتحقيق ما قيل فيها في تهذيب الأسماء واللغات وأشرت هنا إلى مقاصده والله أعلم.

\* وحدثني أبو أيوب سليمان بن عيسى اللخمي: حدثنا أبو عامر - يعني العقدي<sup>(١)</sup> -: حدثنا رباح<sup>(٢)</sup> عن قيس بن سعد: عن مجاهد قال: جاء بشير الغدي إلى ابن عباس، فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعّل ابن عباس لا يأذن لحديثه<sup>(٣)</sup> ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أخذتُك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع. فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ، ابتدرناه بصارتنا، وأصغينا إليه بأذناننا. فلما ركب الناس الصعيب والذلولة، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف.

(١) وأما أبو عامر العقدي ففتح العين والفاء منسوب إلى العقد قبيلة معروفة من بجيلة، وقيل من قيس وهم من الأزد. وذكر أبو الشيخ الإمام الحافظ عن هارون بن سليمان قال: سموا العقد لأنهم كانوا أهل بيت ثلماً فسموا عقداً، واسم أبي عامر عبد الملك بن عمرو بن قيس البصري قيل إنه مولى للعقديين.

(٢) وأما رباح الذي يروي عنه العقدي فهو بفتح الراء وبالموحدة وهو رباح بن أبي معروف، وقد قدمنا في الفصول: أن كل ما في الصحيحين على هذه الصورة، فرباح بالموحدة إلا زياد بن رباح أبا قيس الرازي عن أبي هريرة في أشراف الساعة بالثناة، وقال البخاري بالوجهين.

(٣) وأما قوله: (فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه) ففتح النال أي لا يستمع ولا يصني ومنه سميت الأذن.

(٤) وقوله: (إنا كنا مرة) أي وقتاً ويعني به قبل ظهور الكذب.

\* حدثنا داود بن عمرو الضبي: حدثنا نافع بن عمر: عن ابن أبي مليكة<sup>(١)</sup> قال: كتبت إلى ابن عباس أسأله أن يكتب لي كتاباً ويخفي عني فقال: ولقد ناصح أنا اختار له الأمور اختييراً وأخفي عنه<sup>(٢)</sup> قال: فدعا بقضاء علي فجعل يكتب منه أشياء وعمر بن الخطاب فيقول: والله ما قضى بهذا علي إلا أن يكون ضل<sup>(٣)</sup>.

(١) وأما نافع بن عمر الرازي عن ابن أبي مليكة فهو القرشي الجمحي المكي.

(٢) وأما ابن أبي مليكة فاسمه عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، واسم أبي مليكة زهير بن عبد الله بن جلعان بن عمرو بن كعب بن سعد

ابن حنبل<sup>(١)</sup> عن طاووس قال: جاء هذا إلى ابن عباس (يعني بشير ابن كعب) فجعل يحدثه. فقال له ابن عباس: عذ لحديثك كذا وكذا. فعاد له، ثم حدثه. فقال له: عذ لحديثك كذا وكذا. فقال له: ما أدري، أعرفت حديثي كله وأنكرت هذا؟ أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا؟ فقال له ابن عباس: إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعيب والذلولة<sup>(٢)</sup> تركنا الحديث عنه.

(١) وأما سعيد بن عمرو الأشعري فبالثاء المثلثة منسوب إلى جده وهو سعيد بن عمرو بن سهل بن إسحاق بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي أبو عمرو الكوفي.

(٢) وأما هشام بن حجر فبضم الحاء ويعنها جيم مفتوحة وهشام هنا مكى. وأما بشير بن كعب فبضم الموحدة وفتح المعجمة.

(٣) وأما قول ابن عباس رضي الله عنهما: (فلما ركب الناس الصعيب والذلولة) وفي الرواية الأخرى: (ركبتم كل صعب وذلولة فهيات) فهو مثال حسن، وأصل الصعيب والذلولة في الإبل، فالصعب العسر المرغوب عنه، والذلولة السهل الطيب المحبوب المرغوب فيه، فالعنى: سلك الناس كل مسلك مما يحمد ويذم.

\* وحدثني محمد بن رافع: حدثنا عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: إنا كنا نحفظ الحديث، والحديث يحفظ عن رسول الله ﷺ، فأما إذ ركبتم كل صعب وذلولة، فهيات<sup>(١)</sup>.

(١) وقوله: (فهيات) أي بعدت استقامتكم أو بعد أن تنق عنيتكم، وهيات موضوعة لاستبعاد الشيء والبأس منه قال الإمام أبو الحسن الواحدي: هيئات اسم سمي به الفعل وهو بعد في الخبر لا في الأمر، قال ومعنى هيئات بعد، وليس له اشتقاق لأنه بمنزلة الأصوات، قال: وفيه زيادة معنى ليست في بعد وهو أن المتكلم يخبر عن اعتقاده استبعاد ذلك الذي يخبر عن بعده، فكأنه بمنزلة: قوله بعد جداً وما أبعد، لا على أن يعلم المخاطب مكان ذلك الشيء في البعد، ففي هيئات زيادة على بعد وإن كنا نفسره به، ويقال: هيئات ما قلت، وهيئات لما قلت، وهيئات لك، وهيئات أنت. قال الواحدي: وفي معنى هيئات ثلاثة أقوال، أحدها: أنه بمنزلة بعد كما ذكرناه أولاً وهو قول أبي علي الفارسي وغيره من حلق النحويين. والثاني: بمنزلة بعيد وهو قول الفراء. والثالث: بمنزلة البعد وهو قول الزجاج وابن الأنباري فالأول لجملة بمنزلة الفعل. والثاني بمنزلة الصفة. والثالث بمنزلة المصدر. وفي هيئات ثلاث عشرة لغة ذكرهن الواحدي: هيئات بفتح التاء وكرها وضمها مع التنوين فيهن وبخلفه، فهذه ست لغات. وإيهاً بالألف بدل الهاء الأولى وفيها اللغات الست أيضاً. والثالثة عشرة أيها بخلف التاء من غير تنوين، وزاد غير الواحدي اثنتان بهزتين بدل الهاءين، والفصح المستعمل من هذه اللغات استعمالاً



بن يزيد الأودي الكوفي أبو محمد المتق على إمامته وجلالته وإتقانه وفضيلته وورعه وعبادته، روي عنه أنه قال لبته حين بكت عند حضور موته: لا تبكي فقد ختمت القرآن في هذا البيت أربعة آلاف ختمه. قال أحمد بن حنبل: كان ابن إدريس نسيج وحده.

(٣) فأما الأعمش سليمان بن مهران أبو محمد التابعي، وأبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي التابعي فتقدم ذكرهما.

(٤) ولما قوله: (قاتلهم الله أي علم أفسدوا) فأشار بذلك إلى ما أدخلته الروافض والشيعة في علم علي عليه السلام وحديثه وتقولوه عليه من الأباطيل وأضافوه إليه من الروايات والأقوال المتعقلة والمختلفة وغلطوه بالحق، فلم يتميز ما هو صحيح عنه مما اختلقوه.

ولما قوله: قاتلهم الله فقال القاضي معناه: لعنهم الله، وقيل: باعدهم، وقيل: قتلهم، قال: وهؤلاء استوجبوا عنده ذلك لشناعة ما أتوه كما فعله كثير منهم، وإلا فلجنة المسلم غير جائزة.

\* حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، <sup>(١)</sup> أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ، يَغْنِيهِ ابْنُ عِيَّاشٍ <sup>(٢)</sup> قَالَ سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ <sup>(٣)</sup> يَقُولُ: لَمْ يَكُنْ يَصْدُقُ <sup>(٤)</sup> عَلِيُّ عَلِيٍّ فِي الْخَوَاصِّ عَنْهُ، إِلَّا مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ <sup>(٥)</sup>.

(١) ولما علي بن خشرم ففتح الحاء وإسكان الشين المعجمتين وفتح الراء، وكنية علي أبو الحسن مروزي، وهو ابن أخت بشر بن الحارث الحافي رضي الله عنهما.

(٢) وأما أبو بكر بن عياش فهو الإمام المجمع على فضله، واختلف في اسمه فقال المحققون: الصحيح أن اسمه كنية لا اسم له غيرها، وقيل: اسمه محمد، وقيل: عبد الله، وقيل: سالم، وقيل: شعبة، وقيل: ربيعة، وقيل: مسلم، وقيل: خديش، وقيل: مطرف، وقيل: حماد، وقيل: حبيب. وروينا عن ابنه إبراهيم قال: قال لي أبي: إن أباك لم يأت فاحشة قط، وأنه يختم القرآن منذ ثلاثين سنة كل يوم مرة. وروينا عنه أنه قال لابنه: يا بني إياك أن تعصي الله في هذه الغرفة فإني ختمت فيها اثني عشر ألف ختمه. وروينا عنه أنه قال لبته عند موته وقد بكت: يابنية لا تبكي اتصافين أن يعفني الله تعالى وقد ختمت في هذه الزاوية أربعة وعشرين ألف ختمه؟.

هذا ما يتعلق بأسماء هذا الباب، ولا ينبغي لطالعه أن ينكر هذه الأحرف في أحوال هؤلاء الذين تستزل الرحمة بذكرهم مستطيلاً لها، فذلك من علامة عدم فلاحه إن دام عليه، والله يوفقنا لطاعته بفضله ومته.

(٣) والمغيرة هذا هو ابن مقسم الضبي أبو هشام، وقد تقدم أن المغيرة بضم الميم وكسرهما والله أعلم.

(٤) وقوله: (يصدق) ضبط على وجهين: أحدهما بفتح الياء وإسكان الصاد وضم الدال، والثاني بضم الياء وفتح الصاد والدال المشددة.

(٥) فهكذا هو في الأصول إلا من أصحابه، فيجوز في «من» وجهان: أحدهما أنها لبيان الجنس، والثاني أنها زائدة.

بن تيم بن مرة التيمي الكوفي أبو بكر، تولى القضاء والأذان لابن الزبير رضي الله عنهما.

(٣) فهذا مما اختلف العلماء في ضبطه، فقال القاضي عياض رحمه الله: ضبطنا هذين الحرفين وهما (ويغني عني وأغني عنه) بالحاء المهملة فيهما عن جميع شيوختنا إلا عن أبي محمد الحسن فإني قرأتها عليه بالحاء المعجمة، قال: وكان أبو بكر يحكي لنا عن شيخه القاضي أبي الوليد الكتاني أن صوابه بالمعجمة. قال القاضي عياض رحمه الله: ويظهر لي أن رواية الجماعة هي الصواب، وأن معنى أحق أنقص من إحصاء الشواهد وهو جزها، أي أمسك عني من حديثك ولا تذكر علي، أو يكون الإحفاء الإلحاح أو الإستقصاء ويكون عني بمعنى علمي أي استقصي ما عُدثني، هذا كلام القاضي عياض رحمه الله. وذكر صاحب مطالع الأنوار قول القاضي ثم قال: وفي هذا نظره، قال: وعندي أنه بمعنى المبالغة في البر به والتضيقة له من قوله تعالى: «إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا» أي أبالغ له واستقصي في النصيحة له، والاختيار فيما ألقى إليه من صحيح الآثار. وقال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: هما بالحاء المعجمة أي يكتسب عني أشياء ولا يكتبها إذا كان عليه فيها مقال من الشيخ المختلفة وأهل الفتنة فإنه إذا كتبها ظهرت، وإذا ظهرت خولف فيها وحصل فيها، قال وقيل: مع أنها ليست بما يلزم يثبتها لابن أبي مليكة، وإن لزم فهو ممكن بالمشافهة دون المكتوبة، قال وقوله: (ولد ناصح) مشعر بما ذكرته. وقوله: أنا اختار له وأغني عنه إخبار منه بإجابته إلى ذلك. ثم حكى الشيخ الرواية التي ذكرها القاضي عياض ورجحها وقال: هذا تكلف ليست به رواية متصلة تضطر إلى قبوله، هذا كلام الشيخ أبو عمرو، وهذا الذي اختاره من الحاء المعجمة هو الصحيح وهو الموجود في معظم الأصول الموجودة بهذه البلاد والله أعلم.

(٤) ولما قوله: (والله ما قضى علي بهذا إلا أن يكون ضل) فمعناه ما يقضي بهذا إلا ضال، ولا يقضي به علي إلا أن يعرف أنه ضل، وقد علم أنه لم يضل فيعلم أنه لم يقض به والله أعلم.

\* حَدَّثَنَا صَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ ابْنِ حَجِيرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِكِتَابِي فِيهِ قَضَاءٌ عَلَيَّ فَمَحَاهُ، إِلَّا قَدْرًا، وَأَشَارَ سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ بِإِرْجَائِهِ <sup>(١)</sup>.

(١) وقوله في الرواية الأخرى: (فمحاه إلا قدر) وأشار سفيان بن عيينة بذكره (قدر منصوب غير منون معناه محاه إلا قدر ذراع، والظاهر أن هذا الكتاب كان درجاً مستطيلاً والله أعلم).

\* حَدَّثَنَا <sup>(١)</sup> حَسَنُ ابْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، <sup>(٢)</sup> عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ <sup>(٣)</sup> قَالَ: لَمَّا اخْتَلَسُوا بِكَ الْأَشْيَاءَ بَعَثَ عَلِيُّ، قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ: قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، أَيَّ عِلْمٍ أَفْسَدُوا <sup>(٤)</sup>.

(١) فهو إسماعيل كوفي كله إلا الخلواني.

(٢) وأما ابن إدريس الراوي عن الأعمش فهو عبد الله بن إدريس

## ٥- باب بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا

تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما هو فيه

جائز بل واجب

\* حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ  
أَيُّوبَ وَهْشَامٍ<sup>(١)</sup> عَنْ مُحَمَّدٍ<sup>(٢)</sup>.وَحَدَّثَنَا<sup>(٣)</sup> فَضِيلٌ<sup>(٤)</sup> عَنْ هِشَامٍ.قَالَ: وَحَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ  
ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ وَمَنْ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ  
دِينَكُمْ.(١) أما هشام أولاً فمجهول معطوف على أيوب، وهو هشام بن  
حسان القردوسي بضم القاف.

(٢) ومحمد هو ابن سيرين.

(٣) والقاتل: وحديثنا فضيل، وحديثنا غلغل هو حسن بن الربيع.

(٤) وأما فضيل فهو ابن عياض أبو علي الزاهد السيد الجليل رحمه الله.

\* حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ  
ابْنُ زَكْرِيَّا، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَخُوَلٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ:لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا:  
سَمِعُوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ وَيَنْظُرُ  
إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ<sup>(١)</sup>.(١) وأما قوله: (وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم) فهذه مسألة  
قد قلنا فيها في أول الحطبة وبيننا المناهج فيها.\* حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْزَلِيُّ<sup>(١)</sup> أَخْبَرَنَا عِيسَى،  
وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ<sup>(٢)</sup> عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى  
قَالَ: لَقِيتُ طَاوُسًا فَقُلْتُ: حَدِّثْنِي فَلَانَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ<sup>(٣)</sup> قَالَ:  
إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيًّا<sup>(٤)</sup> فَخُذْ عَنْهُ.\* وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ<sup>(٥)</sup> أَخْبَرَنَا  
مَرْوَانَ، يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الدُّمَشْقِيَّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ  
الْعَزِيزِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى قَالَ: قُلْتُ لَطَاوُسَ: إِنَّ فَلَانًا  
حَدَّثَنِي بِكَذَا وَكَذَا، قَالَ: إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيًّا فَخُذْ عَنْهُ.(١) قوله: (حدثنا إسحاق ابن إبراهيم الخنظلي) هو ابن راهوب  
الإمام المشهور حافظ أهل زمانه.(٢) وأما الأوزاعي فهو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد  
بضم المثناة من تحت وكسر الميم الشامي الدمشقي إمام أهل الشام في زمانهبلا مدافعة ولا غلظة، كان يسكن دمشق خارج باب الفرائيس ثم تحول  
إلى بيروت فسكنها مرابطاً إلى أن مات بها، وقد اتفق الإجماع على إمامته  
وجلالته وعلو مرتبته وكمال فضيلته، وأما أوائل السلف كثيرة مشهورة في  
ورعه وزهده وعبادته وقيامه بالحق وكثرة حديثه وفقهه وفصاحته واتباعه  
السنّة، وإجلال أعيان أئمة زمانه من جميع الأقطار له واعتراؤهم بمزنته.  
ورويانا من غير وجه أنه أفتى في سبعين ألف مسألة، وروى عن كبار  
التابعين، وروى عنه قتادة والزهري ويعقوب بن أبي كثير وهم من التابعين  
وليس هو من التابعين، وهذا من رواية الأكابر عن الأصاغر، واختلفوا في  
الأوزاع التي نسب إليها قليل: بطن من حمير، وقيل: قرية كانت عند باب  
الفرائيس من دمشق، وقيل: من أوزاع القبائل أي فرقهم ويقابها جماعة من  
قبائل شتى. وقال أبو زرعة الدمشقي: كان اسم الأوزاعي عبد العزيز  
فسمى نفسه عبد الرحمن، وكان ينزل الأوزاع فقلب ذلك عليه. وقال محمد  
بن سعد: الأوزاع بطن من همدان، والأوزاعي من أنفسهم والله أعلم.(٣) قوله: كيت وكيت هما بفتح التاء وكسرها لثنتان نقلهما  
الجوهري في صحاحه عن أبي عبيدة.(٤) وقوله: (إن كان ملياً) يعني ثقة ضابطاً مقناً يوثق بدينه ومعرفته  
ويعتمد عليه، كما يعتمد على معاملة الملي بالمال ثقة بتمته.(٥) وأما قول مسلم: (وحدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي)  
فهذا الدارمي هو صاحب المسند المعروف، كنيته أبو محمد السمرقندي،  
منسوب إلى دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد مناة بن تميم، وكان أبو محمد  
الدارمي هذا أحد حفاظ المسلمين في زمانه، قل من كان يدانيه في الفضيلة  
والحفظ، قال رجاء بن مرجي: ما أعلم أحداً هو أعلم بحديث رسول الله  
ﷺ من الدارمي. وقال أبو حاتم: هو إمام أهل زمانه. وقال أبو حامد بن  
الشرقي: إنما أخرجت خراسان من أئمة الحديث خمسة رجال: محمد بن  
يعقوب، ومحمد بن إسماعيل، وعبد الله بن عبد الرحمن، ومسلم بن  
الحجاج، وإبراهيم بن أبي طالب. وقال محمد بن عبد الله: غلبنا الدارمي  
بالحفظ والورع. ولد الدارمي سنة إحدى وثمانين ومائة، ومات سنة خمس  
ورسمين ومائتين رحمه الله.\* حَدَّثَنَا نَعْمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ<sup>(١)</sup> حَدَّثَنَا الْأَصْمَعِيُّ<sup>(٢)</sup>  
عَنْ ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ<sup>(٣)</sup> عَنْ أَبِيهِ<sup>(٤)</sup> قَالَ: أَدْرَكْتُ بِالْمَدِينَةِ يَأْتِي  
كُلُّهُمْ مَأْمُونٌ، مَا يُؤْخَذُ عَنْهُمْ الْحَدِيثُ، يُقَالُ: لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ.(١) أما الجهضمي: فبفتح الجيم وإسكان الميم وفتح الضاد المعجمة.  
قال الإمام الحافظ أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني في  
كتابه الأنساب: هذه النسبة إلى الجهاضمة وهي محلة بالبصرة، قال: وكان  
نصر بن علي هذا قاضي البصرة، وكان من العلماء المتقين، وكان المستعين  
بالله يمت إليه ليشخصه للقضاء، فدعاه أمير البصرة لذلك فقال: أرجع  
فلستخير الله تعالى، فرجع إلى بيته نصف النهار فصلى ركعتين وقال: اللهم  
إن كان لي عندك خير فاقبضني إليك، فنام فأنهوه فإذا هو ميت، وكان  
ذلك في شهر ربيع الآخر سنة خمسين ومائتين.

(٢) وأما الأصمعي فهو الإمام المشهور من كبار أئمة اللغة والمكثرين



والمتمدين منهم، واسمه عبد الملك بن قريب بضاف مضمومة ثم راه مفتوحة، ثم ياء مثناة من تحت ساكنة، ثم ياء موحدة ابن عبد الملك بن أصمغ البصري أبو سعيد نسب إلى جده، وكان الأصمعي من ثقات الرواة ومتقيهم، وكان جامعاً للغة والغريب والنحو والأخبار والملح والنوادر. قال الشافعي رحمه الله تعالى: ما رأيت بثلثك العسكر أصدق لهجة من الأصمعي. وقال الشافعي رحمه الله تعالى أيضاً: ما هجر أحد من العرب بأحسن من عبارة الأصمعي. وروينا عن الأصمعي قال: أحفظ ست عشرة ألف أرجوزة.

(٣) وأما ابن أبي الزناد فهو عبد الرحمن، ولأبي الزناد ثلاثة بنين يروون عنه: عبد الرحمن وقاسم وأبو القاسم.

(٤) وأما أبو الزناد بكسر الزاي فاسمه عبد الله بن ذكوان كنيته أبو عبد الرحمن، وأبو الزناد لقب له كان يكرهه واشتهر به، وهو قرشي مولاهم مدني، وكان الثوري يسمي أبا الزناد أمير المؤمنين في الحديث. قال البخاري: أصح أسنيد أبي هريرة أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. وقال مصعب: كان أبو الزناد فقيه أهل المدينة.

\* حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمُكِّيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ، وَاللَّفْظُ لَهُ. قَالَ سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْرَافِيلَ يَقُولُ: لَا يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا الثَّقَاتُ (١).

(١) وأما سعد فبكسر الميم وهو ابن كدام الهلالي العامري الكوفي أبو سلمة الملقب على جلالته وحفظه وإتقانه.

(٢) معناه لا يقبل إلا من الثقات.

\* وَحَدَّثَنِي (١) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرَازٍ (٢) مِنْ أَهْلِ مَرْوَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَانَ بْنَ عُثْمَانَ (٣) يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ (٤) يَقُولُ: الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْ لَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ.

(١) فيه لطيفة من لطائف الإسناد الغريبة، وهو أنه إسناد خراساني كله من شيخنا أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن مضر إلى آخره، فإني قد قدمت أن الإسناد من شيخنا إلى مسلم خراسانيون نيسابوريون، وهؤلاء الثلاثة المذكورون أعني محمداً وعبدان وابن المبارك خراسانيون مروزيون، وهذا قل أن يتفق مثله في هذه الأزمان.

(٢) أما قهرزاز بضاف مضمومة ثم هاء ساكنة ثم زاي ثم ألف ثم ذال معجمة، هذا هو الصحيح المشهور المعروف في ضبطه، وحكى صاحب مطلع الأنوار عن بعضهم أنه قيده بضم الهاء وتشديد الزاي وهو أعجمي فلا ينصرف، قال ابن ماكولا: مات محمد بن عبد الله بن قهرزاز هذا يوم الأربعاء لعشر خلون من الحرم سنة اثنين وستين ومائتين، فتحصل من هذا أن مسلماً رحمه الله مات قبل شيخه هذا بخمسة أشهر ونصف كما قدمناه أول هذا الكتاب من تاريخ وفاة مسلم رحمه الله.

(٣) وأما عبدان فبفتح العين وهو لقب له، واسمه عبد الله بن عثمان بن جبلة العنكي مولاهم أبو عبد الرحمن المروزي، قال البخاري في تاريخه: توفي عبدان سنة إحدى أو اثنتين وعشرين ومائتين.

(٤) وأما ابن المبارك فهو السيد الجليل جامع أنواع المحاسن أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي مولاهم، سمع جماعات من التابعين، وروى عنه جماعات من كبار العلماء وشيوخه وأئمة عصره كسفيان الثوري وفضيل بن عياض وآخرين، وقد أجمع العلماء على جلالته وإمامته وكبر محله وعلو مرتبته.

روينا عن الحسن بن عيسى قال: اجتمع جماعة من أصحاب ابن المبارك مثل الفضل بن موسى ومحمد بن حسين ومحمد بن النضر فقالوا: تعالوا حتى نعد خصال ابن المبارك من أبواب الخير، فقالوا: جمع العلم والفقه والأدب والنحو واللغة والزهد والشعر والفصاحة والورع والإتصاف وقيام الليل والعبادة والشدّة في رأيه، وقلة الكلام فيما لا يعنيه، وقلة الخلاف على أصحابه. وقال العباس بن مصعب: جمع ابن المبارك الحديث والفقه والعربية وأيام الناس والشجاعة والتجارة والسخاء والمجبة عند الفرق. وقال محمد بن سعد: صنف ابن المبارك كتباً كثيرة في أبواب العلم وصنوفه وأحواله مشهورة معروفة. وأما مرو فبغير مصروفة، وهي مدينة عظيمة بخراسان، وأمها مدينة خراسان أربع: نيسابور ومرو وبلخ وهراة، والله أعلم.

\* وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي رُزْمَةَ (١) قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْقَوَائِمُ، يَعْنِي الْإِسْنَادَ.

(١) أما رزمة فبراء مكسورة ثم زاي ساكنة ثم ميم ثم هاء. وأما عبد الله فهو ابن المبارك، ومعنى هذا الكلام إن جاء بإسناد صحيح قبلنا حديثه ولا تركناه، فجعل الحديث كالحيطان لا يقوم بغير إسناد، كما لا يقوم الحيوان بغير قوائم، ثم إنه وقع في بعض الأصول العباس بن رزمة، وفي بعضها العباس بن أبي رزمة وكلاهما مشكل، ولم يذكر البخاري في تاريخه وجماعة من أصحاب كتب أسماء الرجال العباس بن رزمة ولا العباس بن أبي رزمة، وإنما ذكروا عبد العزيز بن أبي رزمة أبا محمد المروزي، سمع عبد الله بن المبارك ومات في الحرم سنة ست ومائتين، واسم أبي رزمة غزوان والله أعلم.

\* وَقَالَ مُحَمَّدُ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ إِبرَاهِيمَ بْنَ عِيسَى الطَّلَقَانِيَّ، قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَخْبِئْ لِي الَّذِي جَاءَ: «إِنَّ مِنَ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تُصَلِّيَ لِابْنِكَ مَعَ صَلَاتِكَ وَتَصُومَ لَهُمَا مَعَ صَوْمِكَ». قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ عَمَّنْ هَذَا؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِ شَيْبَانَ بْنِ خِرَاشٍ (١) فَقَالَ: بَقَّةٌ، عَمَّنْ؟ قَالَ: قُلْتُ: عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: بَقَّةٌ، عَمَّنْ؟ قَالَ: قُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ إِنَّ بَيْنَ الْحَجَّاجِ ابْنِ دِينَارٍ

عَبْدَ اللَّهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ يَقُولُ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ: دَعُوا خَلِيئَ  
عَمْرُو ابْنِ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ كَانَ يَسُبُّ السَّلَفَ.

\* وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ ابْنُ أَبِي النَّضْرِ قَالَ:

حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ<sup>(١)</sup> هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ،  
صَاحِبُ بُهَيْةَ<sup>(٢)</sup> قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ الْقَاسِمِ ابْنِ عَيْنِ اللَّهِ  
وَيَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، فَقَالَ يَحْيَى الْقَاسِمِ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ إِنَّهُ قَبِيحٌ  
عَلَى مِثْلِكَ، عَظِيمٌ أَنْ تُسَالَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ هَذَا الدِّينِ، فَلَا  
يُوجَدُ جِنْدُكَ مِنْهُ عِلْمٌ، وَلَا فَرْجٌ، أَوْ عِلْمٌ وَلَا مَخْرَجٌ، فَقَالَ لَهُ  
الْقَاسِمُ: وَغَمْ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَأَنْكَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ هَذِي، ابْنُ أَبِي بَكْرِ  
وَعَمْرُو<sup>(٣)</sup> قَالَ: يَقُولُ لَهُ الْقَاسِمُ: أَتُبْحُ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ عَقَلَ  
عَنِ اللَّهِ، أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، أَوْ أَخْذُ عَنْ غَيْرِ يَقْوَى، قَالَ:  
فَسَكَتَ فَمَا أَجَابَهُ.

(١) فهكذا وقع في الأصول أبو بكر بن النضر بن أبي النضر قال.  
حدثني أبو النضر، وأبو النضر هذا هو جد أبي بكر هذا، وأكثر ما يستعمل  
أبو بكر بن أبي النضر، واسم أبي النضر هاشم بن القاسم، ولقب أبي  
النضر قيصر، وأبو بكر هذا الاسم له لا كتبه هذا هو المشهور. وقال عبد  
الله بن أحمد الدورقي: اسمه أحمد، قال الحافظ أبو القاسم بن عساکر: قيل  
اسمه محمد.

(٢) ولما أبو عقيل ففتح العين، وبُهَيْة بضم الباء الموحدة وفتح الهاء  
وتشديد الياء وهي امرأة تروي عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، قيل:  
إنها سميتها بهية، ذكره أبو علي النسائي في «تقييد المهمل»، وروى عن بهية  
مولاهما أبو عقيل المذكور واسمه يحيى بن التوكل الضرير المدني، وقيل  
الكرني، وقد ضحفه يحيى بن معين وعلي بن الليثي وعمرو بن علي  
وعثمان بن سعيد الدارمي وابن عمر والنسائي، ذكر هذا كله الخطيب  
البيضاوي في تاريخ بغداد بأسانيد من هؤلاء. فإن قيل: فإذا كان هذا حاله  
فكيف روى له مسلم؟ فجوابه من وجهين: أحدهما أنه لم يثبت جرحه  
عنده مفسراً ولا يقبل الجرح إلا مفسراً. والثاني أنه لم يذكره أصلاً  
ومقصوداً بل ذكره استشاداً لما قبله.

(٣) وأما قوله في الرواية الأولى للقاسم بن عبيد الله: (لأنك ابن  
إسماعيل هذي أبي بكر وعمر) رضي الله عنهما. وفي الرواية الثانية: (وأنك  
ابن إسماعيل هذي يعني عمر وابن عمر رضي الله عنهما) فلا مخالفة بينهما،  
فإن القاسم هذا هو ابن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب فهو  
ابنهما، وأم القاسم هي أم عبد الله بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر  
الصديق رضي الله عنه، فأبو بكر جده الأعلى لأمه، وعمر جده الأعلى لأبيه، وابن  
عمر جده الحقيقي لأبيه رضي الله عنهم أجمعين.

\* وَحَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعَبْدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ  
ابْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: أَخْبَرُونِي عَنْ أَبِي عَقِيلٍ<sup>(١)</sup> صَاحِبِ بُهَيْةَ أَنَّ  
إِبْنَاءَ لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرُو سَأَلُوهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ عَنْدهُ فِيهِ

وَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ مَفَاوِزَ<sup>(٢)</sup> تَقَطَّعَ فِيهَا أَغْنَائُ الْمَطِيِّ، وَلَكِنْ لَيْسَ  
فِي الصَّدَقَةِ<sup>(٣)</sup> اخْتِلَافٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) وأما خراش المذكور فكسر الخاء المعجمة، وقد تقدم في الفصول  
أنه ليس في الصحيحين خراش بالمهمل إلا والد رعي.

(٢) وقوله: (مفاوز) جمع مفازة وهي الأرض القفر البعيدة عن  
العمارة وعن الماء التي يخاف الهلاك فيها، قيل: سميت مفازة للتضال  
بسلاطة سالكها كما سوا اللذيق سليماً، وقيل: لأن من قطعها فاز ونجا،  
وقيل: لأنها تهلك صاحبها، يقال: فوز الرجل إذا هلك، ثم إن هذه العبارة  
التي استعملها هنا استعارة حسنة، وذلك لأن الحجاج بن دينار هذا من  
تابعي التابعين، فأقل ما يمكن أن يكون بينه وبين النبي ﷺ إثنان التابعي  
والصحابي، فلهذا قال: بينهما مفاوز أي انقطاع كثير.

(٣) وأما قوله: (ليس في الصدقة اختلاف) فمعناه: أن هذا الحديث  
لا يمتنع به، ولكن من أراد بر والديه فليصدق عنهما فإن الصدقة تصل إلى  
الميت ويتنفع بها بلا خلاف بين المسلمين وهذا هو الصواب، وأما ما حكاه  
أقصى القضاة أبو الحسن الماوردي البصري الفقيه الشافعي في كتابه  
«الخواوي» عن بعض أصحاب الكلام من أن الميت لا يلحقه بعد موته  
ثواب فهو مذهب باطل قطعاً، وخطأ بين مخالف لتصوص الكتاب والسنة  
وإجماع الأمة، فلا التفات إليه ولا تعريض عليه. وأما الصلاة والصوم  
فمذهب الشافعي وجامع العلماء أنه لا يصل ثوابهما إلى الميت إلا إذا كان  
الصوم واجباً على الميت، فقضاء عنه وليه أو من أذن له الولي، فإن فيه  
قولين للشافعي: أشهرهما أنه لا يصح، وأصحهما عند عقلي متأخري  
أصحابه أنه يصح، وستأتي المسألة في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى.

وأما قراءة القرآن فالمشهور من مذهب الشافعي أنه لا يصل ثوابها إلى  
الميت، وقال بعض أصحابه: يصل ثوابها إلى الميت. وذهب جماعات من  
العلماء إلى أنه يصل إلى الميت ثواب جميع العبادات من الصلاة والصوم  
والقراءة وغير ذلك. وفي صحيح البخاري في باب من مات وعليه نذر أن  
ابن عمر أمر من ماتت أمها وعليها صلاة أن تصلي عنها. وحكى صاحب  
الخواوي عن عطاء بن أبي رباح وإسحاق بن راهويه أنهما قالاً يجوز  
الصلاة عن الميت.

وقال الشيخ أبو سعد عبد الله بن محمد بن هبة الله بن أبي عسرون  
من أصحابنا المتأخرين في كتابه «الانتصار» إلى اختيار هذا. وقال الإمام أبو  
محمد البغوي من أصحابنا في كتابه «التهذيب»: لا يبعد أن يطعم عن كل  
صلاة مد من طعام، وكل هذه المذاهب ضعيفة، ودليلهم القياس على  
الدعاء والصدقة والحج فإنها تصل بالإجماع. ودليل الشافعي وموافقه قول  
الله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ وقول النبي ﷺ: «إذا مات  
ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد  
صالح يدعو له». واختلف أصحاب الشافعي في ركعتي الطواف في حج  
الأجير هل تقمان عن الأجير أم عن المستاجر؟ والله أعلم.

(٤) معنى هذه الحكاية أنه لا يقبل الحديث إلا بإسناد صحيح.

\* وَقَالَ مُحَمَّدٌ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ شَقِيقٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ



إما تكلم فيه ابن حون، ثم روى عن هلال بن أبي زينب عن شهر. وقال يعقوب بن شبة: شهر ثقة. وقال صالح بن محمد: شهر روى عنه الناس من أهل الكوفة وأهل البصرة وأهل الشام ولم يوقف منه على كذب، وكان رجلاً يترك أي يتعب، إلا أنه روى أحاديث لم يشرك فيها أحد فهذا كلام هؤلاء الأئمة في التناء عليه.

وأما ما ذكر من جرحه أنه أخذ خريطة من بيت المال فقد حمله العلماء المحققون على عمل صحيح، وقول أبي حاتم بن حيان أنه سرق من رفيقه في الحج عية غير مقبول عند المحققين بل أنكروه والله أعلم. وهو شهر بن حوشب بفتح الحاء المهملة والشين المعجمة أبو سعيد ويقال: أبو عبد الله، وأبو عبد الرحمن، وأبو الجعد الأشعري الشامي الحمصي، وقيل: الدمشقي.

(٤) وقوله: (أخذته أمة الناس)، جمع لسان على لغة من جعل اللسان مفكراً، وأما من جعله مؤثماً فجمعه السن بضم السين، قاله ابن تيمية والله أعلم.

\* وحدثني حجاج ابن الشاعر<sup>(١)</sup> حدثنا شعبة<sup>(٢)</sup> قال: قال شعبة: وقد لقيت شهراً فلم أعتد به.

(١) هو حجاج بن يوسف بن حجاج الثقفي أبو محمد البغدادي، كان أبوه يوسف شاعراً صاحب أبا نوس، وحجاج هذا يوافق الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي أبا محمد الروالي الجبار المشهور بالظلم وسفك الدماء، فوافق في اسمه واسم أبيه وكنيته ونسبه، وبخالفه في جده وعصره وعائلته وحسن طريقته.

(٢) وأما (شعبة) ففتح الشين المعجمة وبالباءين الموحنتين، وهو شعبة بن سوار أبو عمرو الفزاري مولى أم المدايني، قيل: اسمه مروان وشعبة لقب.

\* وحدثني محمد بن عبد الله ابن قهزاذ من أهل مرو قال: أخبرني علي بن الحسين ابن واقد<sup>(١)</sup> قال: قال عبد الله ابن المبارك: قلت لسفيان الثوري: إن عبادة ابن كثير من تعرف<sup>(٢)</sup> حاله، وإذا حدث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقول للناس: لا تأخذوا عنه؟ قال سفيان: بلى. قال عبد الله: فكنت إذا كنت في مجلس ذكر في عبادة، أثبتت علي في ديني، وأقول: لا تأخذوا عنه.

(١) وأما الحسين بن واقد فبالقاف.

(٢) فهو بالثاء المثناة فوق خطباً يعني: أنت عارف بضعفه.

\* وقال محمد: حدثنا عبد الله ابن عثمان: قال: قال أبي: قال عبد الله ابن المبارك: انتهيت إلى شعبة فقال: هذا عبادة ابن كثير فأخذوه.

\* وحدثني الفضل ابن سهل قال: سألت معلى الرازي

عنه، فقال له يحيى ابن سعيد: والله، إنني لأعظم أن يكون بذلك، وأنت ابن إمامي الهذلي يعني عمر وابن عمر تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم. فقال: أعظم من ذلك والله، عند الله، وعند من عقل عن الله، أن أقول بغير علم، أو أخبر عن غير يقين. قال وشبههنا أبو عقيل يحيى ابن المتوكل حين قال ذلك.

(١) وأما قول سفيان في الرواية الثانية: (أخبروني عن أبي عقيل) فقد يقال فيه هذه رواية من مجهولين، وجوابه ما تقدم أن هذا ذكره متابعة واستشهاداً، والمتابعة والاستشهاد يذكرون فيهما من لا يحتاج به على انفراد، لأن الاعتماد على ما قبلهما لا عليهما، وقد تقدم بيان هذا في الفصول والله أعلم.

\* وحدثنا عمرو ابن علي أبو حفص قال: سمعت يحيى ابن سعيد قال: سألت سفيان الثوري، وشعبة ومالكاً وابن عيينة، عن الرجل لا يكون ثباتاً في الحديث، فيأتي الرجل فيسألني عنه. قالوا: أخير عنه أنه ليس بثبت.

\* حدثنا عبيد الله ابن سعيد قال: سمعت النضر يقول: سئل ابن عون<sup>(١)</sup> عن حديث لشهر وهو قائم على أسكفة الباب<sup>(٢)</sup> فقال: إن شهراً نركوه<sup>(٣)</sup> إن شهراً نركوه.

قال مسلم رحمه الله: يقول: أخذته أمة الناس<sup>(٤)</sup> تكلموا فيه.

(١) أما ابن حون فهو الإمام الجليل المجمع على جلالة وورعه عبد الله بن حون بن أوطان أبو حون البصري، كان يسمى سيد القراء أي العلماء، وأحواله ومناقبه أكثر من أن نحصر.

(٢) (أسكفة الباب) هي العتبة السفلى التي توطأ وهي بضم الحزرة والكاف وتشديد الفاء.

(٣) وقوله: (نركوه) هو بالنون والزاي المفتوحين معناه طعنوا فيه وتكلموا بجرحه، فكأنه يقال: طعنوه بالنيزك بفتح النون وإسكان المثناة من تحت وفتح الزاي وهو رمح قصير، وهذا الذي ذكرته هو الرواية الصحيحة المشهورة، وكذا ذكرها من أهل الأدب واللغة والغريب المروى في غريبه. وحكى القاضي عياض عن كثيرين من رواة مسلم أنهم رووه تركوه بالثاء والراء. وضعفه القاضي وقال: الصحيح بالنون والزاي، قال: وهو الأشبه بسياق الكلام. وقال غير القاضي: رواية الثناء تصحيف وتفسير مسلم يردحها. ويدل عليه أيضاً أن شهراً ليس متروكاً، بل وثقه كثيرون من كبار أئمة السلف أو أكثرهم، فمن وثقه أحد بن حنبل ويحيى بن معين وآخرون. وقال أحمد بن حنبل: ما أحسن حديثه ووثقه. وقال أحمد بن عبد الله المجلي: هو تابعي ثقة. وقال ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: هو ثقة، ولم يذكر ابن أبي خيثمة غير هذا. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال الترمذي: قال محمد يعني البخاري: شهر حسن الحديث وقوى أمره، وقال:

المهزة أصلاً فيكون فعلاً وصرفه هو الصحيح، وهو الذي اختاره الإمام محمد بن جعفر في كتابه «جامع اللغة» والإمام أبو محمد بن السيد البطليوسي.

\* قَالَ: وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيَّ يَقُولُ: رَأَيْتُ فِي كِتَابِ عَفَّانَ حَدِيثَ هِشَامِ أَبِي الْقَدَامِ، حَدِيثُ<sup>(١)</sup> عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْقَزِيزِ. قَالَ هِشَامٌ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ يَقَالُ لَهُ يَحْيَى بْنُ فُلَانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَثْبٍ، قَالَ قُلْتُ لِعَفَّانَ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: هِشَامٌ سَمِعَهُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَثْبٍ، فَقَالَ: إِنَّمَا ابْتُلِيَ مِنْ قِبَلِ هَذَا الْحَدِيثِ، كَانَ يَقُولُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ ادَّعَى، بَعْدَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ مُحَمَّدٍ.

(١) أما قوله: (حديث عمر) فيجوز في إعرابه النصب والرفع، فالرفع على تقدير هو حديث عمر، والنصب على وجهين: أحدهما البذل من قوله حديث هشام، والثاني على تقدير أعني.

(٢) وقوله: (قال هشام حدثني رجل إلى آخره)، هو بيان للحديث الذي رآه في كتاب عفان. وأما هشام هنا فهو ابن زياد الأموي مولاهم البصري ضعفه الأئمة، ثم هنا قاعدة نبه عليها ثم نحيل عليها فيما بعد إن شاء الله تعالى، وهي أن عفان رحمه الله قال: إنما ابتلى هشام يعني إنما ضعفوه من قبل هذا الحديث، كان يقول: حدثني يحيى عن محمد، ثم ادعى بعد أنه سمعه من محمد، وهذا القدر وحده لا يقتضي ضعفاً لأنه ليس فيه تصريح بكذب لاحتمال أنه سمعه من محمد ثم نسيه، فحدث به عن يحيى عنه، ثم ذكر سماعه من محمد فرواه عنه، ولكن انضم إلى هذا قرائن وأمر اقتضت عند العلماء بهذا الفن الحذاق فيه المبرزين من أهله العارفين بدقائق أحوال رواته أنه لم يسمعه من محمد، فحكموا بذلك لما قامت الدلائل الظاهرة عندهم بذلك، وسيأتي بعد هذا أشياء كثيرة من أقوال الأئمة في الجرح بنحو هذا، وكلها يقال فيها ما قلنا هنا والله أعلم.

\* حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ قَهْرَازٍ<sup>(١)</sup> قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُثْمَانَ ابْنَ جَبَلَةَ<sup>(٢)</sup> يَقُولُ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْمُبَارَكِ: مَنْ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي رَوَيْتَ عَنْهُ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو: «يَوْمَ الْفِطْرِ يَوْمَ الْجَوَائِزِ»؟<sup>(٣)</sup> قَالَ: سُلَيْمَانُ ابْنُ الْحَجَّاجِ، أَنْظَرْنَا مَا وَضَعْتَ فِي يَدِكَ مِنْهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) أما قهراز فتقدم ضبطه.

(٢) وأما عبد الله بن عثمان بن جبلة فهو الملقب بعبدان وتقدم بيانه، وجبلة بفتح الجيم والموحدة.

(٣) وأما حديث «يوم الفطر يوم الجوائز» فهو ما روي إذا كان يوم الفطر وقفت الملائكة على أفواء الطرق ونادت: يا معشر المسلمين اغدوا إلى رب رحيم يأمر بالخير ويثيب عليه الجزيل، أمركم فصتم وأطعتم ربكم فاقبلوا جوائزكم، فإذا صلوا العيد نادى مناد من السماء: ارجعوا إلى منازلكم راشدين فقد غفرت ذنوبكم كلها، ويسمى ذلك اليوم يوم

عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ سَعِيدٍ، الَّذِي رَوَى عَنْهُ عَفَّانُ، فَأَخْبَرَنِي عَنْ عِيْسَى ابْنِ يُونُسَ قَالَ: كُنْتُ عَلَى بَابِهِ وَسَفِيَانُ عِنْدَهُ، فَلَمَّا خَرَجَ سَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ كَذَّابٌ.

\* وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتَابٍ<sup>(١)</sup> قَالَ: حَدَّثَنِي عَفَّانُ: عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمْ نَرِ<sup>(٢)</sup> الصَّالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ.

قَالَ ابْنُ أَبِي عَتَابٍ: فَلَقِيتُ أَنَا مُحَمَّدَ ابْنَ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانِ،<sup>(٣)</sup> فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَقَالَ عَنْ أَبِيهِ: لَمْ نَرِ أَهْلَ الْخَيْرِ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ. قَالَ مُسْلِمٌ: يَقُولُ: يَجْرِي الْكَذِبُ عَلَى لِسَانِهِمْ وَلَا يَتَعَمَّدُونَ الْكَذِبَ.

(١) وأما محمد بن أبي عتاب فبالعين المهملة.

وأما قول يحيى بن سعيد: (لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث).

(٢) وفي الرواية الأخرى: (لم نر)، ضبطناه في الأول بالتون، وفي الثاني بالتاء المثناة، ومعناه ما قاله مسلم أنه يجري الكذب على الستهم، ولا يتعمدون ذلك لكونهم لا يعانون صناعة أهل الحديث فيقع الخطأ في رواياتهم ولا يعرفونه، ويرون الكذب ولا يعلمون أنه كذب، وقد قدمنا أن مذهب أهل الحق أن الكذب هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عمداً كان أو سهواً أو غلطاً.

(٣) فالقطان مجرور صفة ليحيى وليس منصوباً على أنه صفة لمحمد والله أعلم.

\* حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنِي خَلِيفَةُ ابْنِ مُوسَى قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى غَالِبِ ابْنِ عَتِيدٍ اللَّهُ فَجَعَلَ يُبْلِي عَلَيَّ: حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ، حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ، فَأَخَذَهُ الْبَوْلُ<sup>(١)</sup> فَقَامَ، فَتَنَطَّرْتُ فِي الْكَرَاسَةِ<sup>(٢)</sup> فَإِذَا فِيهَا: حَدَّثَنِي أَبَانُ<sup>(٣)</sup> عَنْ أَنَسٍ وَأَبَانُ عَنْ فُلَانٍ. فَتَوَكَّهْتُ وَقُمْتُ.

(١) أما قوله: (أخذته البول) فمعناه ضغطه وأزعجه واحتاج إلى إخراجه.

(٢) وأما الكراسة بالهاء في آخرها فمعروفة، قال أبو جعفر النحاس في كتابه «صناعة الكتاب»: الكراسة معناها الكبة المضموم بعضها إلى بعض، والورق الذي قد ألصق بعضه إلى بعض مشتق من قولهم رسم مكرس إذا ألصقت الريح التراب به. قال وقال الخليل: الكراسة مأخوذة من أكراس الفم وهو أن تبول في الموضع شيئاً بعد شيء فيتلبد. وقال أنقى القضاة الماوردي: أصل الكرسي العلم ومنه قيل للصحيفة يكون فيها علم مكتوب كراسة والله أعلم.

(٣) وأما أبان ففيه وجهان لأهل العربية: الصوف وعندهم فمن لم يصرفه جعله فعلاً ماضياً والمهزة زائدة فيكون أفعلاً، ومن صرفه جعل



الجواز، وهذا الحديث رويناه في كتاب المستقصى في فضائل المسجد الأقصى، تصنيف الحافظ أبي محمد بن عساكر الدمشقي رحمه الله، والجواز جمع جائزة وهي العطاة.

(٤) وأما قوله: (انظر ما وضعت في هذا) فخطبناه بفتح التاء من وضعت ولا يمنع ضمها، وهو ملح وثناء على سليمان بن الحجاج.

\* قَالَ ابْنُ قَهْرَازَدَ: وَسَمِعْتُ وَهْبَ ابْنَ زَمْعَةَ<sup>(١)</sup> يَذْكُرُ عَنْ سَعْيَانَ ابْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ، يَعْنِي ابْنَ الْمُبَارَكِ: رَأَيْتُ رَوْحَ ابْنِ غَطَفِيٍّ<sup>(٢)</sup> صَاحِبَ الدِّمِّ قَدِرَ الدَّرْهَمِ<sup>(٣)</sup> وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ مَجْلِسًا، فَجَعَلْتُ اسْتَحْيِي<sup>(٤)</sup> مِنْ أَصْحَابِي أَنْ يَرَوْنِي جَالِسًا مَعَهُ، كَرَّةَ حَدِيثِهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) وأما زمعة فإسكان الميم وفتحها.

(٢) وأما غطيف فبفتح معجمة مضمومة ثم طاء مهمل مفتوحة هذا هو الصواب، وحكى القاضي عن أكثر شيوخه أنهم روه غضيف بالضاد لمعجمة قال: وهو خطأ، قال البخاري في تاريخه: هو منكر الحديث.

(٣) وقوله: (صاحب الدم قدر الدرهم) يريد وصفه وتعريفه بالحديث الذي رواه روح هذا عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة يرفعه: «تعد الصلاة من قدر الدرهم» يعني من الدم، وهذا الحديث ذكره البخاري في تاريخه وهو حديث باطل لا أصل له عند أهل الحديث والله أعلم.

(٤) وقوله: استحي هو يباين ويمرر حذف إحداهما، وسيأتي إن شاء الله تعالى تفسير حقيقة الحياة في باب من كتاب الإيمان.

(٥) وقوله: (كره حديثه) هو بضم الكاف ونصب الهاء أي كراهية له والله أعلم.

\* حَدَّثَنِي ابْنُ قَهْرَازَدَ قَالَ: سَمِعْتُ وَهْبًا يَقُولُ عَنْ سَعْيَانَ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ: بَقِيَّةُ صَدُوقِ اللِّسَانِ، وَلَكِنَّهُ يَأْخُذُ عَمَّنْ أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ<sup>(١)</sup>.

(١) وقوله: (ولكنه يأخذ عمن أقبل وأدبر) يعني عن الثقات والضعفاء.

\* حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُؤَيَّرَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ<sup>(١)</sup> قَالَ حَدَّثَنِي الْحَارِثُ<sup>(٢)</sup> الْأَعْوَرُ الْهَمْدَانِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَكَانَ كَذَّابًا.

(١) وأما الشعبي ففتح الشين واسمه عامر بن شراحيل، وقيل: ابن شراحيل، والأول هو المشهور منسوب إلى شبيب بطن من همدان ولد لست سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان الشعبي إماماً عظيماً جليلاً جامعاً للتفسير والحديث والفقه والمنازي والعبادة. قال الحسن: كان الشعبي والله كثير العلم، عظيم الحلم، قديم السلم من الإسلام بمكان.

(٢) وأما الحارث الأعور فهو الحارث بن عبد الله، وقيل: ابن عبيد أبو زهير الكوفي متفق على ضعفه.

(٣) أما الهمداني فإسكان الميم وبالدال المهملة.

\* حَدَّثَنَا<sup>(١)</sup> أَبُو حَامِرٍ، عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ بَرَادٍ<sup>(٢)</sup> الْأَشْجَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ<sup>(٣)</sup> عَنْ مُفَضَّلٍ<sup>(٤)</sup> عَنْ مُؤَيَّرَةَ<sup>(٥)</sup> قَالَ: قَالَ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ، وَهُوَ يَشْهَدُ<sup>(٦)</sup> أَنَّهُ أَخَذَ الْكَذَّابِينَ<sup>(٧)</sup>.

(١) هذا إسناد كله كوفيون.

(٢) فأما براد فبهاء موحدة مفتوحة ثم راء مشددة ثم ألف ثم دال مهملة، وهو عبد الله بن براد بن يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشجري الكوفي.

(٣) وأما أبو أسامة فاسمه حماد بن أسامة بن يزيد القرشي مولاهم الكوفي الحافظ الضابط المتقن العابد.

(٤) وأما مفصل فهو ابن مهلهل أبو عبد الرحمن السعدي الكوفي الحافظ الضابط المتقن العابد.

(٥) وأما مؤيرة فهو ابن مقسم أبو هشام الضبي الكوفي، وتقدم أن ميم المؤيرة تضم وتكرر.

(٦) والضمير في قوله (وهو يشهد) يعود على الشعبي، والقائل وهو يشهد هو المؤيرة والله أعلم.

(٧) وأما قوله: (أخذ الكذابين) ففتح النون على الجمع.

\* حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُؤَيَّرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ عَلْقَمَةُ: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فِي سِتِّينَ، فَقَالَ الْحَارِثُ: الْقُرْآنَ هَيِّنَ، الْوَحْيُ أَشَدُّ<sup>(١)</sup>.

(١) وأما قول الحارث: فقد ذكره مسلم في جملة ما أنكر على الحارث وجرح به، وأخذ عليه من قبيح مذهبه وغلوه في التشيع وكذبه. قال القاضي عياض رحمه الله: وأرجو أن هذا من أخف أقواله لاحتماله الصواب، فقد فسره بعضهم بأن الوحي هنا الكتابة ومعرفة الخط قاله الخطابي، يقال: لوحى ووحى إذا كتب، وعلى هذا ليس على الحارث في هذا درك وعليه الدرك في غيره. قال القاضي: ولكن لما عرف قبح مذهبه وغلوه في مذهب الشيعة ودعواهم الوصية إلى علي رضي الله عنه وسر النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليه من الوحي وعلم الغيب ما لم يطلع غيره عليه بزعمهم سيء الظن بالحارث في هذا وذهب به ذلك المذهب، ولعل هذا القائل فهم من الحارث معنى منكراً فيما أراد الله أعلم.

\* وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ ابْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ الْحَارِثَ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْقُرْآنَ فِي ثَلَاثِ مِائَتَيْنِ وَالْوَحْيَ فِي سِتِّينَ، أَوْ قَالَ: الْوَحْيَ فِي ثَلَاثِ مِائَتَيْنِ، وَالْقُرْآنَ فِي سِتِّينَ.

(٤) وقوله: (أبغاع) أي شبيهة، قال القاضي عياض: معناه بالخنون، يقال: غلام يافع ويضع ويضعه بفتح الفاء فيهما إذا شب ويبلغ أو كاد يبلغ، قال الثعالبي: إذا قارب البلوغ أو بلغه يقال له يافع، وقد أبغع وهو نادر. وقال أبو عبيد: أبغع الغلام إذا شارف الاحتلام ولم يحتلم، هذا آخر نقل القاضي عياض، وكان اليافع مأخوذاً من الأبغاع بفتح الياء وهو ما ارتفع من الأرض. قال الجوهري: ويقال غلمان أبغاع ويضعه أيضاً.

(٥) وأما القصاص بضم القاف فجمع قاص وهو الذي يقرأ القصص على الناس، قال أهل اللغة: القصة الأمر والخبر، وقد اقتضت الحديث إذا رويته على وجهه، وقص عليه الخبر قصصاً بفتح القاف، والاسم أيضاً القصص بالفتح، والقصص بكسر القاف اسم جمع للقصة.

(٦) وأما شقيق الذي نهى عن مجالسته فقال القاضي عياض: هو شقيق الضبي الكوفي القاص ضعفه النسائي، كنيته أبو عبد الرحيم، قال بعضهم: وهو أبو عبد الرحيم الذي حذرته إبراهيم قبل هذا في الكتاب، وقيل: إن أبا عبد الرحيم الذي حذرته إبراهيم هو سلمة بن عبد الرحمن النخعي، ذكر ذلك ابن أبي حاتم الرازي في كتابه عن ابن المنيني.

(٧) وقول مسلم: وليس بأبي وائل يعني ليس هذا الذي نهى عن مجالسته بشقيق بن سلمة أبي وائل الأسدي المشهور معلود في كبار التابعين، هذا آخر كلام القاضي رحمه الله.

\* حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، <sup>(١)</sup> مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الرَّازِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرًا يَقُولُ: لَقِيتُ جَابِرَ ابْنَ زَيْدَ الْجَعْفِيِّ، فَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ، كَانَ يُؤْمِنُ بِالرُّجْعَةِ <sup>(٢)</sup>.

(١) هو بفتح الغين المعجمة وتشديد السين المهملة، والمسموع في كتب المحدثين ورواياتهم غسان غير مصروف، وذكره ابن فارس في الجمل وغيره من أهل اللغة في باب غسن وفي باب غسس، وهذا تصريح بأنه يجوز صرفه وترك صرفه، فمن جعل النون أصلاً صرفه، ومن جعلها زائدة لم يصرفه، وأبو غسان هذا هو الملقب بزنيج بضم الزاي وبالجيم.

(٢) قوله في جابر الجعفي: (كان يؤمن بالرجعة) هي بفتح الراء قال الأزهري وغيره: لا يجوز فيها إلا الفتح، وأما رجعة المرأة المطلقة ففيها لغتان: الكسر والفتح، قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: وحكي في هذه الرجعة التي كان يؤمن بها جابر الكسر أيضاً، ومعنى إيمانه بالرجعة هو ما تقوله الرافضة وتعتقده بزعمها الباطل أن علياً كرم الله وجهه في السحاب، فلا يخرج يعني مع من يخرج من ولده حتى ينادي من السماء أن اخرجوا معه، وهذا نوع من أباطيلهم، وعظيم من جهالاتهم اللاتمة بأذهانهم السخيفة وعقولهم الواهية.

\* حَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْمُطَّلَوِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا وَسَعْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، قَبْلَ أَنْ يُحَدِّثَ مَا أَخَذْتُ.

\* وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ <sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا سَعْيَانٌ <sup>(٢)</sup> قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَحْمِلُونَ عَنْ جَابِرٍ قَبْلَ أَنْ يُظْهَرَ مَا أَظْهَرَ، فَلَمَّا أَظْهَرَ مَا أَظْهَرَ أَتَتْهُمْ النَّاسُ فِي حَلِيصِهِ، وَتَرَكُوهُ

\* وَحَدَّثَنِي حَبَّاجٌ، قَالَ حَدَّثَنِي أَحْمَدُ (وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ) حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالْمُفِيرَةِ <sup>(١)</sup> عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ الْخَارِثَ أَتَاهُمْ.

(١) فالمفيرة مجرور معطوف على منصور.

\* وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ حَمَزَةَ الرِّثَاءِ قَالَ: سَمِعَ مَرْءَ الْهَمْدَانِيِّ مِنَ الْخَارِثِ شَيْئًا، فَقَالَ لَهُ: اقْعُدْ بِالْبَابِ. قَالَ: فَدَخَلَ مَرْءٌ وَآخَذَ سَيْفَهُ، قَالَ: وَأَحْسَ <sup>(١)</sup> الْخَارِثُ بِالشَّرِّ، فَلَهَبَ.

\* وَحَدَّثَنِي عَيْدُ اللَّهِ ابْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ (يَعْنِي: ابْنَ مَهْلَوِي)، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: قَالَ لَنَا إِبْرَاهِيمُ: لِيَاكُمُ وَالْمُفِيرَةُ ابْنُ سَعِيدٍ <sup>(٢)</sup> وَأَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ <sup>(٣)</sup> فَإِنَّهُمَا كَذَّابَانِ.

(١) قوله: (وأحسن الخارث بالشَّرِّ) مكلنا ضبطناه من أصول محققة أحسن، ووقع في كثير من الأصول أو أكثرها «حسن» بغير ألف وهما لغتان: حس وأحسن، ولكن أحسن أنصح وأشهر، وبها جاء القرآن العزيز، قال الجوهري وآخرون: حس وأحسن لغتان بمعنى علم وأيقن. وأما قول الفقهاء وأصحاب الأصول: الحاسة والحواس الخمس فلما يصح على اللغة القليلة حس بغير ألف، والكثير في حس بغير ألف أن يكون بمعنى قتل.

(٢) أما المفيرة بن سعيد فقال النسائي في كتابه كساب الضعفاء: هو كوفي دجال أحرق بالنار زمن النخعي ادعى النبوة.

(٣) ولما أبو عبد الرحيم فقل: هو شقيق الضبي الكوفي القاص، وقيل: هو سلمة بن عبد الرحمن النخعي وكلاهما يكنى أبا عبد الرحيم وهما ضعيفان، وسأني ذكرهما قريباً أيضاً إن شاء الله تعالى.

\* حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ <sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا حَمَّادُ (وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ) قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: كُنَّا نَأْتِي أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيَّ <sup>(٢)</sup> وَنَحْنُ غِلْمَةٌ <sup>(٣)</sup> أَبْغَاعٌ <sup>(٤)</sup>، فَكَانَ يَقُولُ لَنَا: لَا تُجَالِسُوا الْقُصَّاصَ <sup>(٥)</sup> غَيْرَ أَبِي الْأَخْوَصِ، وَلِيَاكُمُ وَشَقِيقًا <sup>(٦)</sup>. قَالَ: وَكَانَ شَقِيقٌ هَذَا يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ، وَلَيْسَ بِأَبِي وَائِلٍ <sup>(٧)</sup>.

(١) هو بجيم مفتوحة ثم حاء ساكنة ثم دال مفتوحة مهملين، واسم أبي كامل فضيل بن حسين بالتصغير فيهما ابن طلحة البصري، قال أبو سعيد السمعاتي: هو منسوب إلى جعذر اسم رجل.

(٢) أما أبو عبد الرحمن السلمي فبضم السين واسمه عبد الله بن حبيب بن ربيعة بضم الراء وفتح الواو وكسر المثناة المشددة وآخره هاء الكوفي التابعي الجليل.

(٣) وقوله: (غلمة) جمع غلام واسم الغلام يقع على الصبي من حين يولد على اختلاف حالاته إلى أن يبلغ.



بَغْضُ النَّاسِ، فَقِيلَ لَهُ: وَمَا أَظْهَرَ؟ قَالَ: الْإِيمَانُ بِالرَّجْعَةِ.

(١) وأما الحميدي فهو عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبد الله بن الزبير بن عبيد الله بن حيد أبو بكر القرشي الأسدي المكي.

(٢) هو سفيان بن عيينة الإمام المشهور.

\* وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْخُلَوَاتِي، حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْجُمَاهِيُّ،<sup>(١)</sup> حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ وَأَخُوهُ، أَنَّهُمَا سَمِعَا الْجَرَّاحَ ابْنَ مَلِيعٍ<sup>(٢)</sup> يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: عِنْدِي سِتُّونَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>(٣)</sup> عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كُلُّهَا.

(١) هو بكر الحاء المهملة واسمه عبد الحميد بن عبد الرحمن الكوفي منسوب إلى حمان بطن من همدان.

(٢) وأما الجراح بن مليح ففتح الميم وكسر اللام وهو والد وكيع، وهذا الجراح ضعيف عند المحدثين ولكنه مذكور هنا في المتابعات.

(٣) أبو جعفر هنا هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم المعروف بالباقر لأنه بشر العالم أي شفه وقتحه نعرف أصله ونعكن فيه.

\* وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ ابْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ قَالَ: سَمِعْتُ زُهَيْرًا يَقُولُ: قَالَ جَابِرٌ، أَوْ سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: إِنَّ عِنْدِي لَخَمْسِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، مَا حَدَّثْتُ مِنْهَا بِشَيْءٍ، قَالَ: ثُمَّ حَدَّثَ يَوْمًا بِحَدِيثٍ فَقَالَ: هَذَا مِنْ الْخَمْسِينَ أَلْفًا.

\* وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ ابْنُ خَالِدٍ الْيَشْكُرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْوَلِيدِ<sup>(١)</sup> يَقُولُ: سَمِعْتُ سَلَامَ ابْنَ أَبِي مُطِيعٍ<sup>(٢)</sup> يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرَ الْمُجَفِّعِيِّ يَقُولُ: عِنْدِي خَمْسُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) اسم أبي الوليد هشام بن عبد الملك وهو الطيالسي.

(٢) وسلام بتشديد اللام واسم أبي مطيع سعد.

\* وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ ابْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ جَابِرًا عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ [سج: ٨٠]. فَقَالَ جَابِرٌ: لَمْ يَجِئْ تَأْوِيلُ هَذِهِ. قَالَ سُفْيَانُ: وَكَذَبَ فَقُلْنَا لِسُفْيَانَ: وَمَا أَرَادَ بِهَذَا؟ فَقَالَ: إِنَّ الرَّاغِضَةَ<sup>(١)</sup> تَقُولُ: إِنَّ عَلِيًّا فِي السَّحَابِ، فَلَا تَخْرُجُ مَعَ مَنْ خَرَجَ مِنْ وَلَدِهِ، حَتَّى يُنَادِيَ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ - يُرِيدُ عَلِيًّا أَنَّهُ يُنَادِي: اخْرُجُوا مَعَ فَلَانٍ. يَقُولُ جَابِرٌ: فَلَا تَأْوِيلَ لَهُ هَذِهِ الْأَيَّةُ، وَكَذَبَ، كَانَتْ فِي إِخْوَةِ يُوسُفَ ﷺ.

(١) رسوما رافضة من الرافض وهو الترك، قال الأصمعي وغيره:

سَمُوا رَافِضَةً لِأَنَّهُمْ وَفَضُوا زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ فَتَرَكُوهُ.

\* وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ<sup>(١)</sup> حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يُحَدِّثُ بِنَحْوِ مِنْ ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، مَا اسْتَحِيلَ أَنْ أَذْكَرَ مِنْهَا شَيْئًا، وَأَنْ لِي كَذَا وَكَذَا.

قَالَ مُسْلِمٌ: وَسَمِعْتُ أَبَا غَسَّانَ، مُحَمَّدَ ابْنَ عَمْرِو الرَّازِي قَالَ: سَأَلْتُ جَرِيرَ ابْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ فَقُلْتُ: الْحَارِثُ ابْنُ خَصِيرَةَ<sup>(٢)</sup> لَقِيَتْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، شَتِخَ طَوِيلَ السُّكُوتِ، يُصِرُّ عَلَى أَمْرِ عَظِيمٍ.

(١) قال أبو علي الفسافي الجبائي: سقط ذكر سلمة بن شبيب بن مسلم، والحميدي عند ابن ماهان والصواب رواية الجلودي بإنيته فإن مسلماً لم يلق الحميدي، قال أبو عبد الله بن الحذاء أحد رواة كتاب مسلم: سألت عبد الغني بن سعد هل روى مسلم عن الحميدي؟ فقال: لم أره إلا في هذا الموضع وما أبعث ذلك، أو يكون سقط قبل الحميدي رجل، قال القاضي عياض: وعبد الغني إنما رأى من مسلم نسخة لابن ماهان فلذلك قال ما قال، ولم تكن نسخة الجلودي دخلت مصر، قال: وقد ذكر مسلم قبل هذا: (حدثنا سلمة، حدثنا الجلودي) في حديث آخر، كذا هو عند جميعهم، وهو الصواب هنا أيضاً إن شاء الله تعالى.

(٢) هو بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين وآخره هاء وهو أزدي كوفي سمع زيد بن وهب قاله البخاري.

\* حَدَّثَنِي أَحْمَدُ ابْنُ إِبرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ<sup>(١)</sup> قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ ابْنِ زَيْدٍ قَالَ: ذَكَرَ أَيُّوبُ<sup>(٢)</sup> رَجُلًا يَوْمًا، فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ بِمُسْتَقِيمٍ اللَّسَانِ، وَذَكَرَ آخَرَ فَقَالَ: هُوَ زَيْدٌ فِي الرَّقْمِ<sup>(٣)</sup>.

(١) هو بفتح الدال وإسكان الواو وفتح الراء وبالقاف، واختلف في معنى هذا النسبة فقيل: كان أبوه ناسكاً أي عابداً، وكانوا في ذلك الزمان يسمون الناسك دورقياً، وهذا القول مروى عن أحمد الدورقي هذا وهو من أشهر الأقوال، وقيل: هي نسبة إلى القلائس الطوال التي تسمى الدورقية، وقيل: منسوب إلى دورق بلدة بفارس أو غيرها.

(٢) أيوب هذا هو السخنياني تقدم ذكره أول الكتاب.

(٣) وهذان اللفظان كناية عن الكذب.

\* حَدَّثَنِي حَجَّاجُ ابْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ أَيُّوبُ: إِنَّ لِي جَارًا، ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ فَضْلِهِ، وَلَوْ شَهِدَ عِنْدِي عَلَى تَمَرَتَيْنِ مَا رَأَيْتُ شَهَادَتَهُ جَائِزَةً.

\* وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، وَحَجَّاجُ ابْنُ الشَّاعِرِ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: قَالَ مَعْمَرٌ: مَا رَأَيْتُ أَيُّوبَ اغْتَابَ

سبع وستين في شوال. وكذا ذكر الكلاباذي في كتابه في رجال البخاري، معنى هذا فإنه قال: ولد أيوب السخيتي سنة ست وستين، وفي قول أنه ولد قبل الجارف سنة. وقال القاضي عياض في هذا الموضع: كان الجارف سنة تسع عشرة ومائة. وذكر الحافظ عبد الغني المقدسي في ترجمة عبد الله بن مطرف عن يحيى القطان قال: مات مطرف بعد طاعون الجارف، وكان الجارف سنة سبع وثمانين. وذكر في ترجمة يونس بن عبيد أنه رأى أنس بن مالك، وأنه ولد بعنا الجارف ومات سنة سبع وثلاثين ومائة، فهذه أقوال متعارضة، فيجوز أن يجمع بينها بأن كل طاعون من هذه تسمى جارفاً، لأن معنى الجارف موجود في جميعها وكانت الطواعين كثيرة. ذكر ابن قتيبة في المعارف عن الأصمعي أن أول طاعون كان في الإسلام طاعون عمواس بالشام في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فيه توفي أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه، ومعاذ بن جبل وامراتاه وابنه رضي الله عنهم، ثم الجارف في زمن ابن الزبير، ثم طاعون الفتيات لأنه بدأ في العنلرى والجواري بالبصرة وبواسط والشام والكوفة، وكان الحجاج يومتد بواسط في ولاية عبد الملك بن مروان، وكان يقال له طاعون الأشراف يعني لما مات فيه من الأشراف، ثم طاعون عدي بن أرطاة سنة مائة، ثم طاعون غراب سنة سبع وعشرين ومائة، وغراب رجل، ثم طاعون مسلم بن قتيبة سنة إحدى وثلاثين ومائة في شعبان وشهر رمضان وأقنع في شوال، وفيه مات أيوب السخيتي، قال: ولم يقع بالمدينة ولا بمكة طاعون قط، هذا ما حكاه ابن قتيبة.

وقال أبو الحسن المدايني: كانت الطواعين المشهورة العظام في الإسلام خمسة: طاعون شيرويه بالمندان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم في سنة ست من الهجرة، ثم طاعون عمواس في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان بالشام مات فيه خمسة وعشرون ألفاً، ثم طاعون الجارف في زمن ابن الزبير في شوال سنة تسع وستين، هلك في ثلاثة أيام في كل يوم سبعون ألفاً، مات فيه لأنس بن مالك رضي الله عنه ثلاثة وثمانون ابناً، ويقال: ثلاثة وسبعون ابناً، ومات لعبد الرحمن بن أبي بكر أربعون ابناً، ثم طاعون الفتيات في شوال سنة سبع وثمانين، ثم كان طاعون في سنة إحدى وثلاثين ومائة في رجب واشتد في شهر رمضان، فكان يمضى في سكة المرد في كل يوم ألف جنزة أياماً ثم خف في شوال، وكان بالكوفة طاعون وهو الذي مات فيه المغيرة بن شعبه سنة خمسين. هذا ما ذكره المدايني.

وكان طاعون عمواس سنة ثمان عشرة. وقال أبو زرعة النمشقي: كان سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة. وعمواس قرية بين الرملة وبيت المقدس، نسب الطاعون إليها لكونه بدأ فيها، وقيل: لأنه هم الناس وتواسوا فيه، ذكر القولين للحافظ عبد الغني في ترجمة أبي حيلة بن الجراح رضي الله عنه. وعمواس بفتح العين والميم، فهذا مختصر ما يتعلق بالطاعون. فإذا علم ما قالوه في طاعون الجارف فإن قتادة ولد سنة إحدى وستين، ومات سنة سبع عشرة ومائة على المشهور، وقيل: سنة ثمان عشرة، ويلزم من هذا بطلان ما فسر به القاضي عياض رحمه الله طاعون الجارف هناك، ويتعين أحد الطاعونين، فلما سنة سبع وستين فإن قتادة كان ابن ست سنين في ذلك الوقت ومثله يضبطه، وأما سنة سبع وثمانين وهو الأظهر إن شاء الله تعالى والله أعلم.

\* وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُحَلَّبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ

أَحَدًا قَطُّ إِلَّا عَبْدَ الْكَرِيمِ، يَعْنِي أَبَا أُمَيَّةَ، فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ فَقَالَ: رَحِمَهُ اللَّهُ، كَانَ غَيْرَ ثَقَّةٍ، <sup>(١)</sup> لَقَدْ سَأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ لِي بِكَرْمَةٍ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ.

(١) وقول أيوب في عبد الكريم رحمه الله كان غير ثقة، لقد سألني عن حديث لعكرمة ثم قال: سمعت عكرمة هذا القطع بكذبه وكونه غير ثقة بمثل هذه القضية قد يشكل من حيث أنه يجوز أن يكون سمعه من عكرمة ثم نسيه فقال عنه ثم ذكره فرواه، ولكن عرف كذبه بقرائن، وقد قدمت لإيضاح هذا في أول هذا الباب، وعن نص على ضعف عبد الكريم هذا صفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وابن عدي. وكان عبد الكريم هذا من فضلاء فقهاء البصرة والله أعلم.

\* حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَفَانُ بْنُ سُلَيْمٍ: حَدَّثَنَا هَفَامٌ، قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَشِيُّ، <sup>(١)</sup> فَجَعَلَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ. فَذَكَرْنَا ذَلِكَ إِقْتَادَةً فَقَالَ: كَلِّبْ، مَا مَسَّحَ مِنْهُمْ، <sup>(٢)</sup> إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ سَائِلًا، يَتَكَفَّفُ <sup>(٣)</sup> النَّاسُ، زَمَنَ طَاعُونِ الْجَارِفِ <sup>(٤)</sup>..

(١) لما أبو داود هذا فاسمه نفع بن الحارث القاص الأعشى منقح على ضعفه، قال عمرو بن علي: هو متروك. وقال يحيى بن معين وأبو زرعة: ليس هو بشيء. وقال أبو حاتم: متكر الحديث. وضعفه آخرون.

(٢) وقوله: (ما سمع منهم) يعني البراء وزيداً وغيرهما ممن زعم أنه روى عنه، فإنه زعم أنه رأى ثمانية عشر بديراً، كما صرح به في الرواية الأخرى في الكتاب.

(٣) وقوله: (يتكفف الناس) معناه يسألهم في كفه أو بكفه، ووقع في بعض النسخ يتطلف بالطاء وهو بمعنى (يتكفف) أي يسأل في كفه الطفيف وهو القليل. وذكر ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعليل» وغيره يتطلف، ولعله مأخوذ من قولهم: ما تطلفت به أي ما تلطخت.

(٤) وأما طاعون الجارف فسمي بذلك لكثرة من مات فيه من الناس، وسمي الموت جارفاً لاجترافه الناس، وسمي السيل جارفاً لاجترافه على وجه الأرض، والجرف الغرف من فوق الأرض وكشع ما عليها. وأما الطاعون فوياء معروف، وهو بشر وودم مؤلم جداً يخرج مع لُحِب وسود ما حوله أو يضر لو يجر حرمة بنفسجية كدرة، ويحصل معه خفقان القلب والقيء.

وأما زمن طاعون الجارف فقد اختلف فيه أقوال العلماء رحمهم الله اختلافاً شديداً متبايناً تبايناً بعيداً، فمن ذلك ما قاله الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البر في أول التمهيد قال: مات أيوب السخيتي في سنة اثنتين وثلاثين ومائة في طاعون الجارف. ونقل ابن قتيبة في «المعارف» عن الأصمعي أن طاعون الجارف كان في زمن ابن الزبير سنة سبع وستين، وكذا قال أبو الحسن علي بن محمد بن أبي سيف المدايني في كتاب «التعازي» أن طاعون الجارف كان في زمن ابن الزبير رضي الله عنه سنة



(٣) وأما قوله: (كلام حق) فيصعب كلام وهو يدل من أحاديث، ومعناه كلام صحيح المعنى وحكمة من الحكم، ولكنه كذب فنبه إلى النبي ﷺ وليس هو من كلامه ﷺ.

\* حَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْخَلَوَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ، قَالَ: أَبُو إِسْحَاقَ<sup>(١)</sup> إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ سَفْيَانَ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَحْيٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ،<sup>(٢)</sup> عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يُونُسَ ابْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: كَانَ عَمْرُو ابْنُ عُبَيْدٍ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ.

(١) هكذا وقع في كثير من الأصول الحقيقة قول أبي إسحاق، ولم يقع قوله في بعضها، وأبو إسحاق هذا صاحب مسلم ورواية الكتاب عنه، فيكون قد ساوى مسلماً في هذا الحديث وعلا فيه برجل.

(٢) وأما أبو داود الطيالسي فاسمه سليمان بن داود تقدم بيانه.  
\* حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، أَبُو حَفْصٍ قَالَ سَمِعْتُ مُعَاذَ ابْنَ مُعَاذٍ يَقُولُ: قُلْتُ لِعَمْرُو ابْنِ أَبِي جَبَلَةَ<sup>(١)</sup> إِنَّ عَمْرُو ابْنَ عُبَيْدٍ<sup>(٢)</sup> حَدَّثَنَا عَنْ الْحَسَنِ.

أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ: كَذَبَ، وَاللَّهِ عَمْرُو، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَحْذَرَهَا إِلَى قَوْلِهِ الْخَبِيثِ<sup>(٤)</sup>.

(١) أما عوف فقدم بيانه في أول الكتاب.  
(٢) وأما عمرو بن عبيد فهو القنري المصنعي الذي كان صاحب الحسن البصري.

(٣) وقوله ﷺ: فمن حمل علينا السلاح فليس منا، صحيح مروي من طرق، وقد ذكرها مسلم رحمه الله بعد هذا، ومعناه عند أهل العلم أنه ليس من اهتدى بهلينا، واقتدى بعملنا وعملنا وحسن طريقتنا، كما يقول الرجل لولده إذا لم يرض فعله: لست مني، وهكذا القول في كل الأحاديث الواردة بنحو هذا القول كقوله ﷺ: فمن غش فليس منا، وأشباهه. ومراد مسلم رحمه الله بإدخال هذا الحديث هنا بيان أن عوفاً جرح عمرو بن عبيد وقال: كذب، وإنما كذبه مع أن الحديث صحيح لكونه نسبة إلى الحسن، وكان عوف من كبار أصحاب الحسن والعارفين بأحاديثه فقال: كذب في نسبه إلى الحسن، فلم يرو الحسن هذا أو لم يسمعه هذا من الحسن.

(٤) وقوله: (الرأد أن يحوزها، إلى قوله الخبيث)، معناه: كذب بهذه الرواية ليعضد بها مذهبه الباطل الرديء وهو الاعتزال، فلو أنهم يزعمون أن لتركاب المعاصي يخرج صاحبه عن الإيمان ويخلده في النار، ولا يسمونه كافراً بل فاسقاً مخلطاً في النار، وسيأتي الرد عليهم بقواطع الأدلة في كتاب الإيمان إن شاء الله تعالى.

\* وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ

ابْنُ حَارُونَ، أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ قَالَ: دَخَلَ أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى عَلَى قَتَادَةَ، فَلَمَّا قَامَ قَالُوا: إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ أَنَّهُ لَقِيَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ بَدْرِيًّا.

فَقَالَ قَتَادَةُ: «هَذَا كَانَ سَائِلًا قَبْلَ الْجَارِفِ لَا يَغْرِضُ»<sup>(١)</sup> فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهِ قَوْلَ اللَّهِ مَا حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ بَدْرِيِّ مُشَافَهَةً وَلَا حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ<sup>(٢)</sup> عَنْ بَدْرِيِّ مُشَافَهَةً إِلَّا عَنْ سَعْدِ ابْنِ مَالِكٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) وأما قوله: (لا يغرض لشيء من هذا) فهو بفتح الباء وكسر الراء ومعناه لا يعنى بالحديث.

(٢) وأما السبب والد سعيد فصحابي مشهور ﷺ وهو بفتح الباء هذا هو المشهور. وحكى صاحب مطالع الأنوار عن علي بن المديني أنه قال: أهل العراق يفتحون الباء وأهل المدينة يكسرونها. قال: وحكي أن سعيداً كان يكره الفتح، وسعيد إمام التابعين وسيدهم ومقدمهم في الحديث والفقه وتعبير الرؤيا والورع والزهد وغير ذلك، وأحواله أكثر من أن نحصر وأشهر من أن نذكر، وهو مني كنيته أبو عماد والله أعلم.

(٣) المراد بهذا الكلام إطلاق قول أبي داود الأعشى هذا وزعمه أنه لقي ثمانية عشر بديرًا، فقال قَتَادَةُ: الحسن البصري وسعيد بن المسيب أكبر من أبي داود الأعشى وأجل وأقدم سنًا، وأكثر اعتناء بالحديث وملازمة أهله، والاجتهاد في الأخذ عن الصحابة، ومع هذا كله ما حدثنا واحد منهما عن بديري واحد، فكيف يزعم أبو داود الأعشى أنه لقي ثمانية عشر بديرًا؟ هذا بهتان عظيم. وقوله: سعد بن مالك هو سعد بن أبي وقاص واسم أبي وقاص مالك بن أهيب ويقال وهيب.

\* حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ: عَنْ رَقَبَةَ<sup>(١)</sup> أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ الْهَاشِمِيَّ<sup>(٢)</sup> الْمَدَنِيَّ كَانَ يَضَعُ أَحَادِيثَ، كَلَامَ حَقٍّ<sup>(٣)</sup>، وَلَيْسَتْ مِنْ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ يَرَوِيهَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) أما رقية فعلى لفظ رقية الإنسان، وهو رقية بن مسقلة بفتح الميم وإسكان السين المهملة وفتح القاف ابن عبد الله العبدى الكوفي أبو عبد الله، وكان عظيم القدر جليل الشأن رحمه الله.

(٢) وأما أبو جعفر هذا فهو عبد الله بن مسور المدائني أبو جعفر الذي تقدم في أول الكتاب في الضعفاء والواضعين. قال البخاري في تاريخه: هو عبد الله بن مسور بن عون بن جعفر بن أبي طالب أبو جعفر القرشي الهاشمي، وذكر كلام رقية وهو هذا الكلام الذي هنا، ثم أنه وقع في الأصول هنا «المدني» وفي بعضها «المديني» بزيادة ياء، ولم أر في شيء منها هنا المدائني، ووقع في أول الكتاب المدائني، فأما المديني والمدني فنسبة إلى مدينة النبي ﷺ، والقياس للمدني بمذنف الباء ومن أثبتها فهو على الأصل، وروى أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي الإمام الحافظ في كتاب «الأنساب» الحقيقة في الخط المتماثلة في التقط والضبط بإسناده عن الإمام أبي عبد الله البخاري قال: المديني يعني بالياء هو الذي أقام بالمدينة ولم يفارقها، والمدني الذي تحول عنها وكان منها.

بلوغه إلى أبي شيبة ووقوفه على ذكره له بما يكره، لئلا يتاله منه أذى أو يترتب على ذلك مفسدة.

\* وَحَدَّثَنَا الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَفَّانَ قَالَ: حَدَّثْتُ حَمَّادَ ابْنَ سَلَمَةَ عَنْ صَالِحِ الْمُرِّي<sup>(١)</sup> بِحَدِيثٍ عَنْ ثَابِتٍ، فَقَالَ: كَذَبٌ<sup>(٢)</sup>.

وَحَدَّثْتُ هَمَّامًا عَنْ صَالِحِ الْمُرِّي بِحَدِيثٍ، فَقَالَ: كَذَبٌ.

(١) وكان صالح هذا من كبار العباد الزهاد الصالحين، وهو صالح ابن بشير يفتح البلاء وكسر الشين أبو بشير البصري القاضي، وقيل له المري لأن امرأة من بني مرة اعتنته، وأبوه عربي وأمه ممتقة للمرأة المري، وكان صالح رحمه الله حسن الصوت بالقرآن، وقد مات بعض من سمع قراءته، وكان شديد الخوف من الله تعالى كثير البكاء، قال عفان بن مسلم: كان صالح إذا أخذ في قصصه كأنه رجل مذعور يفرعك أمره من حزنه وكثرة بكائه كأنه تكلى والله أعلم.

(٢) قوله في صالح المري: (كذب) هو من نحو ما قلناه في قوله: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث، معناه ما قاله مسلم بحري الكذب على السهم من غير تعمد، وذلك لأنهم لا يعرفون صناعة هذا الفن، فيخبرون بكل ما سمعوه وفيه الكذب فيكونون كاذبين، فإن الكذب الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو سهواً كان الإخبار أو عمداً كما قلناه.

\* وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: قَالَ لِي شُعْبَةُ: إِبْنُ جَرِيرٍ ابْنُ حَازِمٍ قُلْتُ لَهُ: لَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تُرَوِّىَ عَنِ الْحَسَنِ ابْنِ عُمَارَةَ فَإِنَّهُ يَكْذِبُ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قُلْتُ لِشُعْبَةَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنَا عَنِ الْحَكَمِ بِأَشْيَاءَ لَمْ أَجِدْ لَهَا أَصْلًا. قَالَ قُلْتُ لَهُ: بَايَ شَيْءٍ؟ قَالَ قُلْتُ لِلْحَكَمِ: أَصْلِي النَّبِيَّ ﷺ عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ؟ فَقَالَ: لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ الْحَسَنُ ابْنُ عُمَارَةَ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ<sup>(١)</sup> عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَيْهِمْ وَدَفَنَهُمْ.

قُلْتُ لِلْحَكَمِ: مَا تَقُولُ فِي أَوْلَادِ الزُّنَا؟ قَالَ: يُصَلَّى عَلَيْهِمْ.

قُلْتُ: مِنْ حَدِيثٍ مَنْ يُرَوِّى؟ قَالَ: يُرَوِّى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ.

فَقَالَ الْحَسَنُ ابْنُ عُمَارَةَ:<sup>(٢)</sup> حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَارِ،<sup>(٣)</sup> عَنْ عَلِيٍّ<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: (عن ميسم) هو بكسر الميم وفتح السين.

(٢) والحسن بن عماره مضاف على ضعفه وتركه، وعماره بضم العين.

(٣) ويحيى بن الجزار بالجيم والزاي وبالراء آخره، قال صاحب

ابْنُ زَيْدٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ قَدْ لَزِمَ أَيُّوبَ وَسَمِعَ مِنْهُ، فَقَفَّذَهُ أَيُّوبُ. فَقَالُوا: يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّهُ قَدْ لَزِمَ عَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ، قَالَ حَمَّادٌ: قَبِينَا أَنَا يَوْمًا مَعَ أَيُّوبَ وَقَدْ بَكَّرْنَا إِلَى السُّوقِ، فَاسْتَقْبَلَهُ الرَّجُلُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَيُّوبُ وَسَأَلَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ أَيُّوبُ: بَلَّغْنِي أَنَّكَ لَزِمْتَ ذَلِكَ الرَّجُلَ، قَالَ حَمَّادٌ: سَمِعَهُ يَغْيِي: عَمْرًا، قَالَ: نَعَمْ، يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّهُ يَجِئُنَا بِأَشْيَاءَ غَرَائِبَ. قَالَ يَقُولُ لَهُ أَيُّوبُ: إِنَّمَا نَفَرُ أَوْ نَفَرُوا مِنْ تِلْكَ الْغَرَائِبِ<sup>(١)</sup>.

(١) وقوله أيوب السخيتاني: (إنما نفر أو نفرنا من تلك الغرائب) معناه إنما نفر أو نخاف من هذه الغرائب التي يأتي بها عمرو بن عبيد خافة من كونها كذبا، ففزع في الكذب على رسول الله ﷺ إن كانت أحاديث، وإن كانت من الآراء والمذاهب فحلوا من الوقوع في البدع أو في مخالفة الجمهور. وقوله: نفرنا بفتح الراء. وقوله: نفر أو نفرنا شك من الراوي في إحداهما.

\* وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ ابْنُ الشَّاهِرِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ زَيْدٍ (يعني حمَّاداً) قَالَ: قِيلَ لِأَيُّوبَ: إِنَّ عَمْرُو بْنَ عَبِيدٍ رَوَى عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: لَا يُجَلَّدُ السُّكْرَانُ مِنَ النَّبِيِّ. فَقَالَ: كَذَبٌ، أَنَا سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: يُجَلَّدُ السُّكْرَانُ مِنَ النَّبِيِّ.

\* وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلَامَ ابْنَ أَبِي مُطْعِمٍ يَقُولُ: بَلَغَ أَيُّوبُ أَنِّي آتِي عَمْرًا فَأَقْبَلَ عَلَيَّ يَوْمًا فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا لَا تَأْتُهُ عَلَى دِينِهِ، كَيْفَ تَأْتُهُ عَلَى الْحَدِيثِ؟

\* وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ ابْنُ مَسْبُوبٍ، حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ، حَدَّثَنَا سُهَيْلَانُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ قَبْلَ أَنْ يُحَدِّثَ<sup>(١)</sup>.

(١) هو بضم الياء وإسكان الحاء وكسر الدال يعني قبل أن يصير مبتدأ قديراً.

\* حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى شُعْبَةَ أَسْأَلُهُ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(١)</sup> قَاضِي وَاسِطٍ<sup>(٢)</sup>، فَكَتَبَ إِلَيَّ: لَا تَكْتُبْ عَنْهُ شَيْئًا، وَمَرْقُ كِتَابِي<sup>(٣)</sup>.

(١) وأبو شيبة هذا هو جد أولاد أبي شيبة وهم: أبو بكر وعثمان والقاسم بنو محمد بن إبراهيم أبي شيبة، وأبو شيبة ضعيف، وقيل قلنا بيانه وبينهم في أول الكتاب.

(٢) وواسط مصروف كنا سمع من العرب وهي من بناء الحجاج بن يوسف.

(٣) وقوله: (ومرق كتابي) هو بكسر الزاي أمره بتمزيقه خافة من

لِي: اسْكُتْ، فَأَنَا لَقِيتُ زِيَادَ ابْنِ مَيْمُونٍ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ مَهْدِيٍّ<sup>(١)</sup>، فَسَأَلْنَاهُ فَقُلْنَا لَهُ: هَلْ يُوَافِقُ الْحَادِيثُ الَّذِي تَرْوِيهِمَا عَنْ أَنَسٍ؟ فَقَالَ أَرَأَيْتُمَا رَجُلًا يُذْنِبُ فَيَتُوبُ أَلَيْسَ يَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ؟ قَالَ قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: مَا سَمِعْتُ مِنْ أَنَسٍ، مِنْ ذَا قَوْلٍ وَلَا كَثِيرًا، إِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ النَّاسُ فَأَنْتُمَا لَا تَعْلَمَانِ<sup>(٢)</sup> أَنِّي لَمْ أَلْقَ أَنَسًا.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَبَلْنَا بَعْدُ، أَنَّهُ يَرْوِي. فَأَتَيْنَاهُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: أَتُوبُ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ يُحَدِّثُ فَتَرَكْنَاهُ..

(١) قوله: (حديث العطار) قال القاضي عياض رحمه الله: هو حديث رواه زياد بن ميمون هذا عن أنس أن امرأة يقال لها الحولاء عطارة كانت بالمدينة، فدخلت على عائشة رضي الله عنها وذكرت خبرها مع زوجها، وأن النبي ﷺ ذكر لها في فضل الزوج، وهو حديث طويل غير صحيح ذكره ابن وضاح بكماله، ويقال: أن هذه العطارة هي الحولاء بنت نوت.

(٢) فبعد الرحمن مرفوع معطوف على الضمير في قوله: لقيت.

(٣) هكذا وقع في الأصول (فأنتما لا تعلمان)، ومعناه فأنتما تعلمان، فيجوز أن تكون لا زائلة، ويجوز أن يكون معناه: فأنتما لا تعلمان؟ ويكون استهزاء بغير حذف همزة الاستهزاء.

\* حَدَّثَنَا<sup>(١)</sup> حَسَنُ الْحُلْوَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ شَبَابَةَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ يُحَدِّثُنَا يَقُولُ: سُوَيْدُ بْنُ عَقَلَةَ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ شَبَابَةُ<sup>(٣)</sup>: وَسَمِعْتُ عَبْدَ الْقُدُّوسِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَّخَذَ الرُّوحُ غَرْصًا<sup>(٤)</sup>، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا؟ قَالَ: يَعْنِي تَتَّخَذُ كُرَّةً<sup>(٥)</sup> فِي حَاطِطٍ لِيَدْخُلَ عَلَيْهِ الرُّوحُ<sup>(٦)</sup>.

(١) المراد بهذا المذكور بيان تصحيح عبد القدوس وخباوته واختلال ضبطه، وحصول الروم في إسناده ومثته.

(٢) فأما الإسناد فإنه قال: سويد بن عقلة بالعين المهملة والقاف وهو تصحيف ظاهر وخطأ بين، وإنما هو غفلة بالعين المعجمة والغاء المفتوحين.

(٣) وأما شبابة فتقدم بيان اسمه وضبطه.

(٤) وأما المتن فقال: الروح يفتح الراء، وعرضاً بالعين المهملة وإسكان الراء وهو تصحيف قبيح وخطأ صريح، وصوابه الروح بضم الراء وغرضاً بالعين المعجمة والراء المفتوحين ومعناه: نهى أن تتخذ الحيوان الذي فيه الروح غرضاً أي هدفاً للرمي فيرمى إليه بالنشاب وشبهه، وسيأتي إيضاح هذا الحديث وبيان فقهه في كتاب الصيد والنباح إن شاء الله تعالى.

(٥) وأما الكوة ففتح الكاف على اللغة المشهورة، قال صاحب المطالع: وحكى فيها الضم.

(٦) وقوله: ليدخل عليه الروح أي النسيم.

المطالع: ليس في الصحيحين والموطأ غيره، ومن سواء خزار أو خراز بالخاء فيهما.

(٤) معنى هذا الكلام أن الحسن بن عماره كذب، فيروي هذا الحديث عن الحكم عن يحيى عن علي، وإنما هو عن الحسن البصري من قوله: وقد قلنا أن مثل هذا، وإن كان يحتمل كونه جاء عن الحسن وعن علي لكن الحفاظ يعرفون كذب الكلبيين بقرائن، وقد يعرفون ذلك بدلائل قطعية يعرفها أهل هذا الفن، فتروهم مقبول في كل هذا.

\* وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلْوَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ ابْنَ هَارُونَ، وَذَكَرَ زِيَادَ ابْنَ مَيْمُونٍ<sup>(١)</sup> فَقَالَ: خَلَفْتُ أبا أَرْوَيْ عَنْهُ شَيْئًا<sup>(٢)</sup>، وَلَا عَنْ خَالِدِ ابْنِ مَخْلُوجٍ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ: لَقِيتُ زِيَادَ ابْنَ مَيْمُونٍ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثِي فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ بَكْرِ الْمُرْنِيِّ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ مُورِقٍ<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ الْحَسَنِ، وَكَانَ يَنْسُبُهُمَا إِلَيَّ الْكَذِيبُ<sup>(٦)</sup>.

قَالَ الْحُلْوَانِيُّ: سَمِعْتُ عَبْدَ الصَّمَدِ، وَذَكَرْتُ عَنْهُ زِيَادَ ابْنَ مَيْمُونٍ، فَتَنَبَّهَ إِلَيَّ الْكَذِيبُ<sup>(٧)</sup>..

(١) وأما زياد بن ميمون فبصري كنيته أبو عمار ضعيف، قال البخاري في تاريخه: تركوه.

(٢) وأما قوله: خلقت أن لا لروي عنهما ففعله نصيحة للمسلمين، ومبالغة في التنفير عنهما لتلا يفتر أحد بهما، فيروي عنهما الكذب فيقع في الكذب على رسول الله ﷺ، وربما راج حديثهما فاحتج به.

(٣) أما مخلوج فميم مفتوحة ثم حاء ساكنة ثم دال مضمومة مهملتين ثم واو ثم جيم، وخالد هذا واسطي ضعيف ضعفه أيضاً النسائي، وكنيته أبو روح رأى أنس بن مالك عليه السلام.

(٤) وأما بكر المرني فهو يفتح الباء وإسكان الكاف وهو بكر بن عبد الله المرني بالزاي أبو عبد الله البصري التابعي الجليل الفقيه رحمه الله.

(٥) وأما مورق فبضم الميم وفتح الواو وكسر الراء المشددة، وهو مورق بن المشرج بضم الميم الأولى وفتح الشين المعجمة وكسر الراء وبالجيم المعجلى الكوفي أبو المعتمر التابعي الجليل العابد.

(٦) وأما قوله: (وكان ينسبهما إلى الكذب)، فالقائل هو الحلواني، والناسب يزيد بن هارون، والنسويان خالد بن مخلوج وزيد بن ميمون.

(٧) وأما حكمه بكذب ميمون فلكونه حدثه بالحديث عن واحد، ثم عن آخر، ثم عن آخر، فهو جار على ما قلناه من انضمام القرائن والدلائل على الكذب والله أعلم.

\* وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْلَانَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ: قَدْ أَكْثَرْتُ عَنْ عَبَادِ ابْنِ مَنْصُورٍ، فَمَا لَكَ لَمْ تَسْمَعْ مِنْهُ حَدِيثَ الْعَطَارَةِ<sup>(١)</sup>، الَّذِي رَوَى لَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ؟ قَالَ



حكماً بمجرد النام، بل بما تقرر من أصل ذلك الشيء، والله أعلم.

\* حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ<sup>(١)</sup> أَخْبَرَنَا زَكْرِيَّا بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ<sup>(٢)</sup> أَكْتُبَ عَنْ بَقِيَّةٍ مَا رَوَى عَنْ الْمَعْرُوفِينَ، وَلَا تُكْتُبَ عَنْهُ مَا رَوَى عَنْ غَيْرِ الْمَعْرُوفِينَ، وَلَا تُكْتُبَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ مَا رَوَى عَنْ الْمَعْرُوفِينَ، وَلَا عَنْ غَيْرِهِمْ<sup>(٣)</sup>.

(١) قد تقدم بيانه وأنه منسوب إلى دارم.

(٢) ولما أبو إسحاق الفزاري ففتح الفاء واسمه إبراهيم بن محمد بن الحسن بن أسماء بن جارحة الكوفي الإمام الجليل المجمع على جلالة وتقدمه في العلم وفضيلته والله أعلم.

(٣) هذا الذي قاله أبو إسحاق الفزاري في إسماعيل خلاف قول جمهور الأئمة، قال عباس: سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل بن عياش ثقة وكان أحب إلى أهل الشام من بقية. وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: هو ثقة والمرايون يكرهون حديثه. وقال البخاري: ما روى عن الثقلين أصح. وقال عمرو بن علي: إذا حدث من أهل بلاده فصحيح، وإذا حدث من أهل المدينة مثل هشام بن عروة ويحيى بن سعيد وسهيل بن أبي صالح فليس بشيء.

وقال يعقوب بن سفيان: كنت أسمع أصحابنا يقولون: علم الشام عند إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم، قال يعقوب: وتكلم قوم في إسماعيل وهو ثقة عند أعلم الناس بحديث الشام ولا ينفعه دافع، وأكثر ما تكلموا قالوا: يخرّب عن ثقات المكيين والمثنيين. وقال يحيى بن معين: إسماعيل ثقة فيما روى عن الثقلين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم. وقال أبو حاتم: هو لين يكتب حديثه، ولا أعلم أحداً كف عنه إلا أبو إسحاق الفزاري. وقال الترمذي: قال أحمد هو أصح من بقية فإن لبقية أحاديث منكر. وقال أحمد بن أبي الخواريزمي: قال لي وكيع يروون عندكم عن إسماعيل بن عياش، فقلت: أما الوليد ومروان فيرويان عنه، وأما الهيثم بن خارجة ومحمد بن إياس فلا، فقال: وأي شيء الهيثم وابن إياس؟ إنما أصحاب البلد الوليد ومروان والله أعلم.

\* وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(١)</sup> قَالَ: قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: نَعَمْ الرَّجُلُ بَقِيَّةٌ، لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ يَكْتُمُ الْأَسَامِيَّ وَيُسَمِّي الْكُنَى<sup>(٢)</sup> كَانَ قَهْرًا يُحَدِّثُنَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْوُحَاظِيِّ<sup>(٣)</sup> فَتَنْظَرْنَا فَإِذَا هُوَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ.

(١) قوله: (سمعت بعض أصحاب عبد الله)، هذا مجهول ولا يصح الاحتجاج به، ولكن ذكره مسلم متابعة لا أصلاً، وقد تقدم في الكتاب نظير هذا، وقد قلعنا وجه إدخاله هنا.

(٢) وأما قوله: (يكتم الأسامي ويسمي الكنى) فمعناه: أنه إذا روى عن إنسان معروف باسمه كناه ولم يسمه، وإذا روى عن معروف بكنته

\* قَالَ مُسْلِمٌ: وَسَمِعْتُ حَبِيبَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ حَمَّادَ ابْنَ زَيْدٍ يَقُولُ لِرَجُلٍ، بَعْدَ مَا جَلَسَ مَهْدِيُّ ابْنِ هِلَالٍ<sup>(١)</sup> بِأَيَّامٍ: مَا هَذِهِ الْعَيْنُ الْمَالِحَةُ<sup>(٢)</sup> الَّتِي تَبْعَتْ قَبْلَكُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ، يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ<sup>(٣)</sup>.

(١) أما مهدي هذا فمتفق على ضعفه، قال النسائي: هو بصري متروك يروي عن داود بن أبي هند وروى بن عبيد.

(٢) وقوله: (العين المالحة) كناية عن ضعفه وجرحه.

(٣) وقوله: (قال نعم يا أبا إسماعيل) كأنه وافقه على جرحه، وأبو إسماعيل كنية حماد بن زيد.

\* وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَفَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَوَّانَةَ<sup>(١)</sup> قَالَ: مَا بَلَغَنِي عَنْ الْحَسَنِ حَدِيثٌ، إِلَّا أَتَيْتُ بِهِ أَبَانَ<sup>(٢)</sup> ابْنَ أَبِي عِيَّاشٍ، فَقَرَأَهُ عَلَيَّ<sup>(٣)</sup>.

(١) أما أبو عوانة فاسمه الوضاح بن عبد الله.

(٢) وأبان يصرف ولا يصرف وأجود، وقد تقدم ذكر أبي عوانة وأبان.

(٣) ومعنى هذا الكلام أنه كان يحدث عن الحسن بكل ما يسأل عنه وهو كاذب في ذلك.

\* وَحَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَا، وَحَمْرَةَ الزُّبَاثُ مِنْ أَبَانَ ابْنَ أَبِي عِيَّاشٍ نَحْوًا مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ.

قَالَ عَلِيُّ: فَلَقِيتُ حَمْرَةَ فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ، فَقَرَّضَ عَلَيْهِ مَا سَمِعَ مِنْ أَبَانَ، فَمَا عَرَفَ مِنْهَا إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا، خَمْسَةً أَوْ سِتَّةً<sup>(١)</sup>.

(١) قال القاضي عياض رحمه الله: هذا ومثله استثناس واستظهار على ما تقرر من ضعف أبان، لا أنه يقطع بأمر النام، ولا أنه يطل بسببه سنة ثبتت، ولا ثبت به سنة لم تثبت، وهذا بإجماع العلماء، هذا كلام القاضي، وكذا قاله غيره من أصحابنا وغيرهم فقلوا الاتفاق على أنه لا يغير بسبب ما يراه النائم ما تقرر في الشرع، وليس هذا الذي ذكرناه مخالفاً لقوله ﷺ: «من رآني في المنام فقد رآني» فإن معنى الحديث أن رؤيته صحيحة، وليست من أضغاث الأحلام وتليس الشيطان، ولكن لا يجوز إثبات حكم شرعي به، لأن حالة النوم ليست حالة ضبط وتحقيق لما يسمعه الرائي، وقد اتفقوا على أن من شرط من تقبل روايته وشهادته أن يكون متيقظاً لا مغفلاً، ولا سميء الحفظ، ولا كثير الخطأ، ولا مختل الضبط، والنائم ليس بهذه الصفة، فلم تقبل روايته لاختلال ضبطه، هذا كله في منام يتعلق بإثبات حكم على خلاف ما يحكم به الولاة، أما إذا رأى النبي ﷺ بأمره بفعل ما هو مندوب إليه أو ينهاه عن منهي عنه أو يرشده إلى فعل مصلحة فلا خلاف في استحباب العمل على وقته، لأن ذلك ليس

يبحث بعد الموت، وأبو وائل مع جلالته وكمال فضيلته وعلو مرتبته والاتفاق على صيغته لا يقول: خرج علينا من لم يخرج عليهم، هذا ما لا شك فيه، فتعين أن يكون الكذب من المولى بن عرفان مع ما عرف من ضعفه.

\* حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ وَحَسَنُ الْخُلَوَائِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: كُنَّا جُنْدَ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عَلِيٍّ، فَحَدَّثَ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ، فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ. قَالَ فَقَالَ الرَّجُلُ: اغْتَبْتَهُ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ: مَا اغْتَبْتَهُ، وَلَكِنَّهُ حَكَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

\* وَحَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الدَّارِمِيُّ<sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: سَأَلْتُ مَالِكَ ابْنَ أَنَسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ اللَّيْثِيِّ عَنْ مَعْبُودِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ؟ فَقَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ؟<sup>(٢)</sup> فَقَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ.

وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَبِي الْخُوَيْرِثِ؟<sup>(٣)</sup> فَقَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ.

وَسَأَلْتُهُ عَنْ شُعْبَةَ<sup>(٤)</sup> الَّذِي رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي ذُئيبٍ؟<sup>(٥)</sup> فَقَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ.

وَسَأَلْتُهُ عَنْ حَرَامِ ابْنِ عُثْمَانَ؟<sup>(٦)</sup> فَقَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ.

وَسَأَلْتُ مَالِكاً عَنْ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةِ؟ فَقَالَ: لَيْسُوا بِشَيْءٍ فِي حَدِيثِهِمْ.

وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ آخَرَ نَسِيتُ اسْمَهُ؟ فَقَالَ: هَلْ رَأَيْتَهُ فِي كِتَابِي؟<sup>(٧)</sup> قُلْتُ: لَا. قَالَ: لَوْ كَانَ يَفْقَهُ لَرَأَيْتَهُ فِي كِتَابِي.

(١) اسم أبي جعفر هذا أحمد بن سعيد بن صخر النيسابوري، كان ثقة عالماً نبأ متناً أحد حفاظ الحديث، وكان أكثر أيامه الرحلة في طلب الحديث.

(٢) هو بناء مشاة من فوق ثم واو ساكنة ثم همزة مفتوحة، قال القاضي عياض رحمه الله: هذا صوابها، قال: وقد يسهل ففتح الواو وينقل إليها حركة الهمزة، قال القاضي: ومن ضم التاء وهمز الواو فقد أخطأ، وهي رواية أكثر المشايخ والرواة، وكما قبلناه أولاً فيده أصحاب المؤلف والمختلف، وكذلك اتقناه على أهل المعرفة من شيوخنا، قال: والتوأمة هذه هي بنت أمية بن خلف الجهمي قاله البخاري وغيره، قال الواقدي: وكانت مع أخت لها في بطن واحد فلذلك قيل التوأمة، وهي مولاة أبي صالح، وأبو صالح هذا اسمه نيهان، هذا آخر كلام القاضي. ثم أن مالكاً رحمه الله حكم بضعف صالح مولى التوأمة وقال: ليس هو بثقة، وقد خالفه غيره فقال يحيى بن معين: صالح هذا ثقة حجة، قليل: إن مالكاً ترك السماع منه، فقال: إنما أدركه مالك بعد ما كبر وعُرف، وكذلك الثوري إنما أدركه بعد أن عُرف فسمع منه أحاديث منكورات، ولكن من سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت. وقال أبو أحمد بن عدي: لا بأس به إذا سمعوا منه قديماً مثل ابن أبي ذئب وابن جريح وزباد بن سعد وغيرهم.

سماه ولم يكنه، وهذا نوع من التليس وهو قبيح مذموم، فإنه يلبس أمره على الناس ويوهم أن ذلك الراوي ليس هو ذلك الضعيف، فيخرجه عن حاله المعروفة بالجرح المتفق عليه وعلى تركه إلى حالة الجهالة التي لا تؤثر عند جماعة من العلماء، بل يحتجون بصاحبها، وتفضي توقفاً عن الحكم بصحته أو ضعفه عند الآخرين، وقد يعتضد المجهول فيحتج به أو يرجع به غيره أو يستأنس به، وأقبح هذا النوع أن يكسب الضعيف أو يسميه بكنية الثقة أو باسمه لاشتراكهما في ذلك وشهرة الثقة به فيوهم الاحتجاج به، وقد قدمنا حكم التليس وسطه في الفصول المتقدمة والله أعلم.

(٣) وأما الوحاظي فبضم الواو وتخفيف الحاء المهملة وبالظاء المعجمة، وحكى صاحب المطالع وغيره فتح الواو أيضاً، قال أبو علي الضائلي: وحاطة بطن من حمير، وعبد القدوس هذا هو الشامي الذي تقدم تضعيفه وتصحيحه، وهو عبد القدوس بن حبيب الكلاعي بفتح الكاف أبو سعيد الشامي فهو كلاعي وحاطي.

\* وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ، قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يُفَصِّحُ بِقَوْلِهِ: كَذَابٌ، إِلَّا لِعَبْدِ الْقُدُّوسِ، فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَهُ: كَذَابٌ.

\* وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نَعِيمٍ<sup>(١)</sup> وَذَكَرَ الْمُعَلَّى<sup>(٢)</sup> ابْنَ عُرْفَانَ<sup>(٣)</sup> فَقَالَ: قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا ابْنُ مَسْعُودٍ بِصَفَيْنِ<sup>(٤)</sup> فَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ: أَتَرَاهُ<sup>(٥)</sup> بُعِثَ بَعْدَ الْمَوْتِ؟<sup>(٦)</sup>

(١) وأما أبو نعيم فهو الفضل بن دكين بضم اللهملة ودكين لقب واسمه عمرو بن حاد بن زهير، وأبو نعيم كوفي من أجل أهل زمانه ومن اتقنهم رحمه الله.

(٢) والمعلّى هذا أسدي كوفي ضعيف، قال البخاري رحمه الله في تاريخه: هو منكر الحديث، وضعفه النسائي أيضاً وغيره.

(٣) وأما عرفان والد المعلّى فبضم العين المهملة وإسكان الراء وبالفاء هذا هو المشهور، وحكى فيه كسر العين، وبالكسر ضبطه الحافظ أبو عامر العبدري.

(٤) وأما صفين فبكسر الصاد والفاء المشددة وبعدها ياء في الأحوال الثلاث: الرفع والنصب والجر وهذه هي اللغة المشهورة، وفيها لغة أخرى حكاهما أبو عمر الزاهد عن ثعلب عن القراء، وحكاها صاحب المطالع وغيره من المتأخرين صفون بالواو في حال الرفع وهي موضع الوقعة بين أهل الشام والعراق مع علي ومعاوية رضي الله عنهما.

(٥) وقوله: أَتَرَاهُ هو بضم التاء ومعناه انتظره.

(٦) معنى هذا الكلام أن المعلّى كذب على أبي وائل في قوله هذا، لأن ابن مسعود ؓ توفي سنة اثنتين وثلاثين، وقيل سنة ثلاث وثلاثين، والأول قول الأكثرين، وهذا قبل انقضاء خلافة عثمان ؓ بثلاث سنين، وصفين كانت في خلافة علي ؓ بعد ذلك بستين، فلا يكون ابن مسعود ؓ خرج عليهم بصفين إلا أن يكون بحث بعد الموت، وقد علمتم أنه لم





هذا صبي كوفي كنيته أبو عبد الكريم. وأما السري فهملاني بإسكان الميم كوفي، وأما محمد بن سالم فهملاني كوفي أيضاً، فاستوى الثلاثة في كونهم كوفيين متروكين والله أعلم.

\* قَالَ مُسْلِمٌ: وَاشْتَبَاهَا مَا ذَكَرْنَا مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَنَهِجِي رِوَاةِ الْحَدِيثِ وَإِخْبَارِهِمْ عَنْ مَتَابِعِهِمْ كَثِيرٌ، يَطُولُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِ عَلَى اسْتِيفَاتِهِ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِفَايَةً، لِمَنْ تَفْهَمُ وَعَقَلَ مَنَظَبَ الْقَوْمِ، فِيمَا قَالُوا مِنْ ذَلِكَ وَبَيَّنَّا.

\* وَإِنَّمَا الزَّمُوا أَنْفُسَهُمُ الْكُشْفَ عَنْ مَقَابِلِ رِوَاةِ الْحَدِيثِ، وَنَاقِلِي الْأَخْبَارِ، وَأَقْتَرُوا بِذَلِكَ حِينَ سُئِلُوا، لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْخَطَرِ، إِذِ الْأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي: بِتَخْلِيلٍ، أَوْ تَحْرِيمٍ، أَوْ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ تَرْغِيبٍ أَوْ تَرْهِيْبٍ. فَإِذَا كَانَ الرَّائِي لَهَا لَيْسَ بِمَعْدُونٍ لِلصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ قَدْ عَرَفَهُ وَلَمْ يَبَيِّنْ مَا فِيهِ لِغَيْرِهِ، يَمُنُّ بِجَهْلِ مَعْرِفَتِهِ، كَانَ إِنَّمَا يَفْعَلُهُ ذَلِكَ، خَاشِعاً لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ، إِذْ لَا يُؤْمَنُ عَلَى بَعْضِ مَنْ سَمِعَ يَلْكَ الْأَخْبَارَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا، أَوْ يَسْتَعْمِلَ بَعْضُهَا، وَلَعَلَّهَا أَوْ أَكْثَرَهَا أَكَاذِبٌ،<sup>(١)</sup> لَا أَصْلَ لَهَا. مَعَ أَنَّ الْأَخْبَارَ الصَّحَّاحَ مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ، وَأَهْلِ الْقَنَاعَةِ<sup>(٢)</sup> أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَضْطَرَّ إِلَى تَقْلِيدِ مَنْ لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَلَا مَقْنَعٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) هكذا هو في الأصول المحققة من رواية الفراء عن الفارسي عن الجلودي، وذكر القاضي عياض أنه هكذا هو في رواية الفارسي عن الجلودي وأنها الصواب، وأنه وقع في روايات شيوخهم عن المعنري عن الرازي عن الجلودي وأقلها لو أكثرها، قال القاضي: وهذا غلط مصحف، وهذا الذي قاله القاضي فيه نظر، ولا ينبغي أن يحكم بكونه تصحيحاً، فإنه هذه الرواية وجهاً في الجملة لمن تدبرها.

(٢) هي بفتح القاف أي الذين يقنع بحديثهم لكمال حفظهم وإتقانهم وعملاتهم.

(٣) هو بفتح الميم والنون.

\* وَلَا أَحْسَبُ كَثِيراً مِمَّنْ يُعْرَجُ مِنَ النَّاسِ عَلَى مَا وَصَفْنَا مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ الضَّعَافِ وَالْأَسَانِيدِ الْمَجْهُولَةِ، وَيَعْتَدُّ بِرِوَايَتِهَا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِمَا فِيهَا، مِنَ التَّوَهُّنِ وَالضَّعْفِ، إِلَّا أَنْ الذِّي يَحْوِلُهُ عَلَى رِوَايَتِهَا، وَالْأَعْيَادُ بِهَا، إِزَادَةُ التَّكْثُرِ بِذَلِكَ جِنْدَ الْعَوَامِّ، وَإِلَّا يُقَالُ: مَا أَكْثَرَ مَا جَمَعَ فُلَانٌ مِنَ الْحَدِيثِ، وَالْفُ مِنْ الْعَدَدِ.

\* وَمَنْ دَعَبَ فِي الْعِلْمِ هَذَا الْمَذْهَبَ، وَسَلَكَ هَذَا الطَّرِيقَ فَلَا نَصِيبَ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ بِأَنْ يُسَمَّى جَاهِلًا، أَوَّلَى مَنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى عِلْمٍ<sup>(١)</sup>.

\* وَخَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَشَرَ الْعَبْدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، ذَكَرَ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ عَمِيْدِ بْنِ عُمَيْرِ اللَّيْثِيِّ، فَضَعَّفَهُ جِدًّا. <sup>(١)</sup> فَقِيلَ لِيَحْيَى: اضْغَعْفُ مِنْ يَغُوبِ ابْنِ عَطَاءٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى أَحَدًا يَرْوِي عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمِيْدِ ابْنِ عُمَيْرٍ..

(١) هو بكسر الجيم وهو مصدر جد يحد جداً ومعناه تضعيفاً بلياً.

\* خَدَّثَنِي يَشَرَ ابْنُ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، ضَعَّفَ حَكِيمَ ابْنَ جَبْرِ <sup>(١)</sup> وَعَبْدَ الْأَعْلَى، <sup>(٢)</sup> وَضَعَّفَ يَحْيَى ابْنَ مُوسَى <sup>(٣)</sup> ابْنَ دِينَارٍ، <sup>(٤)</sup> قَالَ: حَدِيثُهُ رِيحٌ، وَضَعَّفَ مُوسَى ابْنَ دِهْقَانَ، <sup>(٥)</sup> وَحَمِيْسَ ابْنَ أَبِي عَمِيْسٍ الْمَدَنِيَّ <sup>(٦)</sup>.

قَالَ: وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ ابْنَ عَمِيْسٍ يَقُولُ: قَالَ لِي ابْنُ الْمُبَارَكِ: إِذَا قَبِلْتَ عَلَى جَرِيرٍ فَاتَّكِبْ عِلْمَهُ كُلَّهُ إِلَّا حَدِيثَ ثَلَاثَةٍ لَا تُكْتَبُ حَدِيثَ عَمِيْدَةَ ابْنِ مُعْتَبِرٍ، وَالسَّرِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ وَمُحَمَّدَ ابْنَ سَالِمٍ <sup>(٧)</sup>.

(١) فاما حكيم فاسدي كوفي مشيخ، قال أبو حاتم الرازي: هو غال في التشيع، وقيل لعبد الرحمن بن مهدي ولشعبة: لم تركما حديث حكيم؟ قالوا: لخاف النار.

(٢) وأما عبد الأعلى فهو ابن عامر الثعالبي بالثالثة الكوفي.

(٣) هكذا وقع في الأصول كلها: وضعف يحيى بن موسى بإثبات لفظة «بن» بين يحيى وموسى وهو غلط بلا شك والصواب حذفها، كذا قاله الحفاظ منهم أبو علي الفسائي الجبلي وجامعات آخرون، والغلط فيه من رواية كتاب مسلم لا من مسلم، ويحيى هو ابن سعيد القطان المذكور أولاً، فضعف يحيى بن سعيد حكيم بن جببر، وعبد الأعلى، وموسى بن دينار، وموسى بن الدهقان، وعيسى، وكل هؤلاء مضى على ضعفهم، وأقوال الأئمة في تضعيفهم مشهورة.

(٤) وأما موسى بن دينار فعلمي يروي عن سالم قاله النسائي.

(٥) وأما موسى بن الدهقان فبصري يروي عن ابن كعب بن مالك، والدهقان بكسر الدال.

(٦) وأما عيسى بن أبي عيسى فهو عيسى بن ميسرة أبو موسى ويقال: أبو محمد الفساري المدني أصله كوفي يقال له الحياط والحناط والحباط، الأول إلى الحياطة، والثاني إلى الحنطة، والثالث إلى الحبط، قال يحيى بن معين: كان خياطاً ثم ترك ذلك، وصار حناطاً ثم ترك ذلك، وصار يبيع الحبط.

(٧) هؤلاء الثلاثة مشهورون بالضعف والترك. فعبيدة بضم العين هذا هو الصحيح المشهور في كتب المؤلف والمختلف وغيرهما، وحكى صاحب المطلاع عن بعض رواة البخاري أنه ضبطه بضم العين وفتحها، ومعتب بضم الميم وفتح المهملة وكسر المثناة فوق بعدها موحلة، وعبيدة

(١) فرع في جملة المسائل والقواعد التي تتعلق بهذا الباب.

وذلك سهل عليهم معروف عندهم، وبهذا احتج سفيان الثوري رحمه الله حين نهي عن الرواية عن الكلبي فقيل له: أنت تروي عنه، فقال: أنا أعلم صدقه من كذبه.

الرابع: أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال والقصاص وأحاديث الزهد ومكارم الأخلاق وغو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام ومسائر الأحكام، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه، ورواية ما سوى الموضوع منه والعمل به، لأن أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة عند أهل العلم، وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتجون به على انفراد في الأحكام، فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين، ولا يحقق من غيرهم من العلماء، وأما فعل كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتادهم عليه فليس بصواب بل قبيح جداً، وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به، فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام، وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً، أو بسؤال أهل العلم به إن لم يكن عارفاً والله أعلم.

المسألة الرابعة: في بيان أصناف الكاذبين في الحديث وحكمهم، وقد نقضها القاضي عياض رحمه الله تعالى فقال: الكاذبون ضربان، أحدهما: ضرب عرفوا بالكذب في حديث رسول الله ﷺ وهم أنواع: منهم من يضع عليه ما لم يقله أصلاً، إما ترافعاً واستخفافاً كالزنادقة وأشباههم ممن لم يرجع للدين وقلاً، وإما حسبة بزعيمهم وتقليداً كجبهة المتبعين الذين وضعوا الأحاديث في الفضائل والرغائب، وإما إغراباً وسمة كفسقة المحدثين. وإما تعصياً واحتجاجاً كدعاة المبتدعة ومتعصي المذاهب، وإما اتباعاً لهُوى أهل الدنيا فيما أرادوه وطلب العلم لهم فيما أتوه، وقد تعين جماعة من كل طبقة من هذه الطبقات عند أهل الصنعة وعلم الرجال. ومنهم من لا يضع من الحديث ولكن ربما وضع للمتن الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً. ومنهم من يقلب الأسانيد أو يزيد فيها ويتعمد ذلك، إما للإغراب على غيره، وإما لرفع الجهالة عن نفسه. ومنهم من يكذب فيدعي سماع ما لم يسمع ولقاء من لم يلتق ويحدث بأحاديثهم الصحيحة عنهم. ومنهم من يعتمد على كلام الصحابة وغيرهم وحكم العرب والحكماء فينسبها إلى النبي ﷺ، وهؤلاء كلهم كتابون متروكو الحديث، وكذلك من تجاسر بالحديث بما لم يحققه ولم يقبضه أو هو شاك فيه، فلا يحدث عن هؤلاء ولا يقبل ما حدثوا به، ولو لم يقع منهم ما جازوا به إلا مرة واحدة، كشاهد الزور إذا تعمد ذلك سقطت شهادته، واختلف هل تقبل روايته في المستقبل إذا ظهرت توبته؟ قلت: المختار الأظهر قبول توبته كغيره من أنواع الفسق وحجة من ردأه ابتداءً، وإن حسنت توبته التخليط وتعظيم العقوبة في هذا الكذب والمبالغة في الزجر عنه كما قال ﷺ: «إن كذباً علي ليس ككذب على أحد».

قال القاضي: والضرب الثاني: من لا يستجيز شيئاً من هذا كله في الحديث، ولكنه يكذب في حديث الناس قد عرف بذلك، فهذا أيضاً لا تقبل روايته ولا شهادته وتضعه التوبة ويرجع إلى القبول، فإما من ينذر منه القليل من الكذب ولم يعرف به فلا يقطع بجرحه بمثله لاحتمال الغلط عليه

المسألة الأولى: أعلم أن جرح الرواة جائز بل واجب بالاتفاق للضرورة الداعية إليه لصيانة الشريعة المكرمة، وليس هو من الغيبة المحرمة، بل من التصيحة لله تعالى ورسوله ﷺ والمسلمين، ولم يزل فضلاء الأئمة وأخبارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك كما ذكر مسلم في هذا الباب عن جماعات منهم ما ذكره، وقد ذكرت أنا قطعة صالحة من كلامهم فيه في أول شرح صحيح البخاري رحمه الله، ثم على الجرح تقوى الله تعالى في ذلك، والتثبت فيه، والخبر من التساهل بجرح سليم من الجرح، أو ينقص من لم يظهر نقصه، فإن مفصلة الجرح عظيمة، فإنها غيبة مؤلمة مبطللة لأحاديثه مسقطه لسنة من النبي ﷺ، وروادة لحكم من أحكام الدين، ثم إنما يجوز الجرح لما عرف به مقبول القول فيه، أما إذا لم يكن الجرح من أهل المعرفة أو لم يكن ممن يقبل قوله فيه فلا يجوز له الكلام في أحد، فإن تكلم كان كلامه غيبة محرمة، كنا ذكره القاضي عياض رحمه الله وهو ظاهر، قال: وهذا كالشاهد يجوز جرحه لأهل الجرح، ولو علمه قاتل بما جرح به أدب وكان غيبة.

المسألة الثانية: الجرح لا يقبل إلا من عند عارف بأسبابه، وهل يشترط في الجرح والمعدل العدد فيه؟ خلاف للعلماء، والصحيح أنه لا يشترط بل يصير مجروحاً أو عدلاً بقول واحد لأنه من باب الخبر فيقبل فيه الواحد، وهل يشترط ذكر سبب الجرح أم لا؟ اختلفوا فيه، فذهب الشافعي وكثيرون إلى اشتراطه لكونه قد يعد مجروحاً بما لا يجرح لخصاء الأسباب ولاختلاف العلماء فيها، وذهب القاضي أبو بكر بن الباقلاني في آخرين إلى أنه لا يشترط، وذهب آخرون إلى أنه لا يشترط من العارف بأسبابه ويشترط من غيره، وعلى مذهب من اشترط في الجرح التفسير يقول: فائدة الجرح فيمن جرح مطلقاً أن يتوقف عن الاحتجاج به إلى أن يبحث عن ذلك الجرح، ثم من وجد في الصحيحين عن جرحه بعض المتقدمين يحمل ذلك على أنه لم يثبت جرحه مفسراً بما يجرح، ولو تعارض جرح وتعديل قدم الجرح على المختار الذي قاله المحققون والجمهور، ولا فرق بين أن يكون عند المعدل أكثر أو أقل، وقيل: إذا كان المعدل أكثر قدم التعديل، والصحيح الأول، لأن الجرح اطلع على أسر خفي جهله المعدل.

المسألة الثالثة: قد ذكر مسلم رحمه الله في هذا الباب أن الشعبي روى عن الخارث الأعور وشهد أنه كاذب، وعن غيره حديثي فلان وكان متهماً، وعن غيره الرواية عن المغفلين والضعفاء والمتروكين، فقد يقال: لم يحدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم؟ ويجاب عنه بأنهم جرحوه.

أحدها: أنهم روهوا ليعرفوها وليبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم أو يشككوا في صحتها.

الثاني: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به أو يستشهد كما قدمناه في فصل المتابعات ولا يحتج به على انفراده.

الثالث: أن روايات الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها، ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض،

فِيهِ بَيَانُ اجْتِمَاعِهِمَا، وَتَلَاقِيهِمَا، مَرَّةً مِنْ دَهْرِهِمَا، فَمَا قَوَّعَهَا. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ ذَلِكَ، وَلَمْ تَأْتِ رَوَايَةٌ صَحِيحَةٌ تُخْبِرُ أَنَّ هَذَا الرَّاويَ عَنْ صَاحِبِهِ قَدْ لَقِيَهِ مَرَّةً، وَسَمِعَ مِنْهُ شَيْئاً - لَمْ يَكُنْ فِي نَقْلِهِ الْخَبَرَ عَنْ رَوَى عَنْهُ عِلْمٌ ذَلِكَ، وَالْأَمْرُ كَمَا وَصَفْنَا، حُجَّةٌ، وَكَانَ الْخَبَرُ عِنْدَهُ مَوْقُوفًا، حَتَّى يَرِدَ.

(١) بفتح الراء وكسر الواو وتشديد الياء أي فكره.

(٢) هكذا ضبطناه، وكنا هو في الأصول الصحيحة المعتمدة حتى بالهاء المثناة من فوق ثم المثناة من تحت، ووقع في بعض النسخ حين بالياء ثم بالنون وهو تصحيف.

## ٦- باب صِحَّةِ الاختِجاج بالحديثِ المَعْنَعِي<sup>(١)</sup>

وَهَذَا الْقَوْلُ - يَرْحَمُكَ اللَّهُ - فِي الطَّعْنِ فِي الْأَسَانِيدِ، قَوْلٌ مُخْتَرَعٌ. مُسْتَحْدَثٌ غَيْرُ مَسْبُوقٍ صَاحِبُهُ إِلَيْهِ، وَلَا مُسَاعِدٌ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ. وَذَلِكَ أَنَّ الْقَوْلَ الشَّائِعَ الْمُتَّقَى عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ وَالرَّوَايَاتِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، أَنْ كُلُّ رَجُلٍ يُقَرُّ رَوَى عَنْ مِثْلِهِ حَدِيثًا، وَجَائِزٌ مُمَكِّنٌ لَهُ لِقَاؤُهُ، وَالسَّمْعُ مِنْهُ، لِكُرْبِهِمَا جَمِيعًا كَانَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا، وَلَا تَشَافَقَا بِكَلَامٍ، فَالرَّوَايَةُ ثَابِتَةٌ، وَالْحُجَّةُ بِهَا لَازِمَةٌ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ. أَنَّ هَذَا الرَّاويَ لَمْ يَلْقَ مَنْ رَوَى عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا. فَأَمَّا وَالْأَمْرُ مُبْهِمٌ عَلَى الْإِمْكَانِ الَّذِي فَسَّرْنَا، فَالرَّوَايَةُ عَلَى السَّمْعِ أَوَّلًا، حَتَّى تَكُونَ الدَّلَالَةُ الَّتِي بَيَّنَّا.

(١) حاصل هذا الباب أن مسلماً رحمه الله ادعى إجماع العلماء قديماً وحديثاً على أن المعنعن وهو الذي فيه فلان عن فلان محمول على الاتصال والسماع إذا أمكن لقاء من أضيفت النعمة إليهم بعضهم بعضاً يعني مع براءتهم من التلبس. ونقل مسلم عن بعض أهل عصره أنه قال: لا تقوم الحجة بها ولا يحمل على الاتصال حتى يثبت أنهما التقيا في عصرهما مرة فأكفر ولا يكفي إمكان تلاقيهما، قال مسلم: وهذا قول ساقط مخترع مستحدث لم يسبق قائله إليه ولا مساعد له من أهل العلم عليه، وأن القول به بدعة باطلة، وأطنب مسلم رحمه الله في الشناعة على قائله، واحتج مسلم رحمه الله بكلام مختصره أن المعنعن عند أهل العلم محمول على الاتصال إذا ثبت التلاقي مع احتمال الإرسال، وكذا إذا أمكن التلاقي، وهذا الذي صار إليه مسلم قد أنكره المحققون وقالوا: هذا الذي صار إليه ضعيف، والذي رده هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن علي بن المديني والبخاري وغيرهما، وقد زاد جماعة من المتأخرين على هذا، فاشتراط القابسي أن يكون قد أدركه إدراكاً يتيماً، وزاد أبو المظفر السمعاني النقيع الشافعي فاشتراط طول الصحبة بينهما، وزاد أبو عمرو الداني المقرئ فاشتراط معرفته بالرواية عنه، ودليل هذا المذهب المختار

والوهم، وإن اعترف بتعمد ذلك المرة الواحدة ما لم يضر به مسلماً فلا يخرج بهذا وإن كانت معصية لتدورها، ولأنها لا تلتحق بالكبائر الموبقات، ولأن أكثر الناس قلما يسلمون من مواقف بعض الهنات، وكذلك لا يسقطها كذب فيما هو من باب التعريض أو القلو في القول، إذ ليس بكذب في الحقيقة وإن كان في صورة الكذب، لأنه لا يدخل تحت حد الكذب ولا يريد المتكلم به الإخبار عن ظاهر لفظه، وقد قال الله: ﴿أَمَّا أَبُو الْجَهْمِ فَلَا يَضَعُ الْعَصَا عَنْ عَاتِقِهِ﴾: وقد قال إبراهيم الخليل: ﴿هَذِهِ أُخِي. هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ أَتَقَنَ هَذَا الْفَصْلَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَحَمْدُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.﴾

\* وَقَدْ تَكَلَّمْتُ بَعْضُ مُتَحَلِّبِي الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا فِي تَصْصِيحِ الْأَسَانِيدِ وَتَسْقِيهِهَا بِقَوْلٍ، لَوْ ضَرَبْنَا<sup>(١)</sup> عَنْ حِكَايَتِهِ وَذَكَرَ فَسَادِهِ صَفْحًا لَكَانَ رَأْيًا مَبْنِيًّا،<sup>(٢)</sup> وَمَنْعَبًا صَحِيحًا.

إِذِ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْقَوْلِ الْمُطْرَحِ، أُخْرَى لِإِمَاتَتِهِ، وَإِخْمَالِ<sup>(٣)</sup> ذِكْرِ قَائِلِهِ وَاجْتِرَافِ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ تَنْبِيهاً لِلْجَهَالِ عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّا لَمَّا تَخَوَّفْنَا مِنْ شُرُورِ الْعَوَاقِبِ، وَانْغِرَازِ الْجَهْلَةِ بِمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، وَإِسْرَاعِهِمْ إِلَى اخْتِفَادِ خَطِّ الْمُخْطِئِينَ، وَالْأَقْوَالِ السَّاقِطَةِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، رَأَيْنَا الْكَشْفَ عَنْ فَسَادِ قَوْلِهِ، وَرَدَّ مَقَالَتِهِ بِقَدْرِ مَا يَلِيْقُ بِهَا مِنَ الرَّدِّ الْجَدِيِّ عَلَى الْأَنَامِ،<sup>(٤)</sup> وَأَحْمَدَ لِلْعَاقِبَةِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) كنا هو في الأصول (ضربنا) وهو صحيح وإن كانت لغة قليلة، قال الأزهري: يقال ضربت عن الأمر وأضربت عنه بمعنى كففت وأعرضت، والمشهور الذي قاله الأكثرون: أضربت بالألف.

(٢) أي قويا.

(٣) أي إسقاطه، وإخمال الساقط وهو بالخفاء المعجمة.

(٤) هو بالجيم والأنام بالنون، ومعناه أوقع للناس، هذا هو الصواب والصحيح، ووقع في كثير من الأصول «أجدي عن الأنام» بالشاء المثناة، وهذا وإن كان له وجه فالوجه هو الأول، ويقال في الأنام أيضاً الأنيام حكاه الزبيدي والواحدي وغيرهما.

\* وَزَعَمَ الْقَائِلُ الَّذِي افْتَتَحْنَا الْكَلَامَ عَلَى الْحِكَايَةِ عَنْ قَوْلِهِ، وَالْأَخْبَارِ عَنْ سُوءِ رَوَيْتِهِ،<sup>(١)</sup> أَنَّ كُلَّ إِسْنَادٍ لِحَدِيثٍ فِيهِ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ، وَقَدْ أَخَاطَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدْ كَانَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَى الرَّاويَ عَنْ رَوَى عَنْهُ قَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ وَشَافَقَهُ بِهِ. غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَعْلَمُ لَهُ مِنْهُ سَمَاعًا وَلَمْ نَجِدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الرَّوَايَاتِ أَنَّهُمَا التَّقِيَا قَطُّ، أَوْ تَشَافَقَا بِحَدِيثٍ - أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ عِنْدَهُ بِكُلِّ خَبَرٍ جَاءَ هَذَا الْمَجْبِيءُ، حَتَّى يَكُونَ عِنْدَهُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدْ اجْتَمَعَا<sup>(٢)</sup> مِنْ دَهْرِهِمَا مَرَّةً قَصَاعِدًا، أَوْ تَشَافَقَا بِالْحَدِيثِ بَيْنَهُمَا. أَوْ يَرِدَ خَبَرٌ



الذي ذهب إليه ابن المديني والبخاري وموافقهما أن المعتن عند ثبوت التلاقي إنما حمل على الاتصال، لأن الظاهر من ليس بمدلس أنه لا يطلق ذلك إلا على السماع ثم الاستقراء يدل عليه، فإن عادتهم أنهم لا يطلقون ذلك إلا فيما سمعوه إلا المدلس، ولهذا ردنا رواية المدلس، فإذا ثبت التلاقي غلب على الظن الاتصال، والباب مبنًى على غلبة الظن فاكفينا به، وليس هذا المعنى موجوداً فيما إذا أمكن التلاقي ولم يثبت، فإنه لا يظلب على الظن الاتصال، فلا يجوز الحمل على الاتصال ويصير كالمجهول، فإن روايته مردودة لا للقطع بكذبه أو ضعفه بل للشك في حاله والله أعلم. هذا حكم المعتن من غير المدلس. وأما المدلس فتقدم بيان حكمه في الفصول السابقة، هذا كله تفرع على المذهب الصحيح المختار الذي ذهب إليه السلف والخلف من أصحاب الحديث والفقه والأصول أن المعتن محمول على الاتصال بشرطه الذي قدمناه على الاختلاف فيه، وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا يحتاج بالمعتن مطلقاً لاحتمال الانقطاع، وهذا المذهب مردود بإجماع السلف، ودليلهم ما أشرنا إليه من حصول غلبة الظن مع الاستقراء والله أعلم، هذا حكم المعتن. أما إذا قال: حدثني فلان أن فلاناً قال، كقوله: حدثني الزهري أن سعيد بن المسيب قال كذا، أو حدث بكذا، أو نحوه، فالجمهور على أن لفظة أن كمن فيحمل على الاتصال بالشرط المتقدم. وقال أحمد بن حنبل ويعقوب بن شبة وأبو بكر البرديجي: لا نعمل «أن» على الاتصال وإن كانت «عن» للاتصال والصحيح الأول، وكذا قال وحدث وذكر وشبهها، فكله محمول على الاتصال والسماع.

الأصول أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يلزم العمل بها ويفيد الظن ولا يفيد العلم، وأن وجوب العمل به عرفناه بالشرع لا بالعقل، وذهبت القدرة والرافضة وبعض أهل الظاهر إلى أنه لا يجب العمل به، ثم منهم من يقول: منع من العمل به دليل العقل. ومنهم من يقول: منع دليل الشرع. وذهبت طائفة إلى أنه يجب العمل به من جهة دليل العقل. وقال الجبائي من المعتزلة: لا يجب العمل إلا بما رواه اثنان عن اثنين، وقال غيره: لا يجب العمل إلا بما رواه أربعة عن أربعة، وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنه يوجب العلم، وقال بعضهم: يوجب العلم الظاهر دون الباطن. وذهب بعض المحدثين إلى أن الأحاد السني في صحيح البخاري أو صحيح مسلم تفيد العلم دون غيرها من الأحاد. وقد قدمنا هذا القول وإبطاله في الفصول، وهذه الأقاويل كلها سوى قول الجمهور باطلة، وإبطال من قال لا حجة فيه ظاهر، فلم تزل كتب النبي ﷺ وآحاد رساله يعمل بها ويلزمهم النبي ﷺ العمل بذلك، واستمر على ذلك الخلفاء الراشدون فمن بعدهم، ولم تزل الخلفاء الراشدون وسائر الصحابة فمن بعدهم من السلف والخلف على امتثال خبر الواحد إذا أخبرهم بسة وقضائهم به ورجوعهم إليه في القضاء والفتيا، ونقضهم به ما حكموا به على خلافه، وطلبهم خبر الواحد عند عدم الحجة عن هو عنده، واحتجاجهم بذلك على من خالفهم، وانقياد المخالف لذلك، وهذا كله معروف لا شك في شيء منه، والعقل لا يحيل العمل بخبر الواحد، وقد جاء الشرع بوجوب العمل به فوجب المصير إليه. وأما من قال: يوجب العلم فهو مكابر للحس، وكيف يحصل العلم واحتمال الغلط والوهم والكذب وغير ذلك متطرق إليه؟ والله أعلم.

\* فَإِنْ أَدْعَى قَوْلَ أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ بِمَا زَعَمَ مِنْ إِدْخَالِ الشَّرِيعَةِ فِي تَثْبِيهِ الْخَيْرِ، طَوَّلَ بِهِ، وَلَنْ يَجِدَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ إِلَى إِيجَادِهِ سَبِيلًا.

وَأِنْ هُوَ أَدْعَى فِيمَا زَعَمَ دَلِيلًا يَحْتَجُّ بِهِ قِيلَ لَهُ: وَمَا ذَلِكَ الدَّلِيلُ؟

\* فَإِنْ قَالَ: قُلْتُهُ لَأَنِّي وَجَدْتُ رِوَاةَ الْأَخْبَارِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا يَرَوِي أَحَدُهُمْ عَنِ الْآخَرِ الْحَدِيثَ وَلَمَّا يُعَابَهُ، وَلَا سَمْعَ مِنْهُ شَيْئًا قَطُّ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ اسْتَجَارُوا رِوَاةَ الْخَلْدِ يَنْتَهُمْ هَكَذَا عَلَى الْإِرْسَالِ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ، وَالْمُرْسَلُ مِنَ الرِّوَايَاتِ فِي أَصْلِ قَوْلِنَا وَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ<sup>(١)</sup> اخْتِجَتْ، لِمَا وَصَفْتُ مِنَ الْعِلَّةِ، إِلَى الْبَحْثِ عَنْ سَمَاعٍ رَاوِي كُلِّ خَبَرٍ عَنْ رَاوِيهِ، فَإِذَا أَنَا فَجِئْتُ عَلَى سَمَاعِهِ مِنْهُ لِأَدْنَى شَيْءٍ، ثَبَتَ عَنْهُ عِنْدِي بِذَلِكَ جَمِيعُ مَا يَرَوِي عَنْهُ بَعْدُ. فَإِنْ عَزَبَ<sup>(٢)</sup> عَنِّي مَعْرِفَةُ ذَلِكَ، أَوْقَعْتُ الْخَيْرَ<sup>(٣)</sup> وَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي مَوْضِعُ حُجَّةٍ لِإِمْتِكَانِ الْإِرْسَالِ فِيهِ.

فَيَقَالُ لَهُ: فَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ فِي تَضَعِيفِكَ الْخَيْرَ وَتَرْكِكَ

\* فَيَقَالُ لِمُخْتَرَعِ هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي وَصَفْنَا مَقَالَتَهُ، أَوْ لِلذَّابِّ عَنْهُ: قَدْ أُعْطِيتَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِكَ أَنْ خَبَرَ الْوَاحِدِ الثَّقَةَ عَنِ الْوَاحِدِ الثَّقَةِ حُجَّةٌ يَلْزَمُ بِهِ الْعَمَلُ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ ادَّخَلْتَ فِيهِ الشَّرْطَ بَعْدُ، فَقُلْتَ: حَتَّى نَعْلَمَ أَنَّهُمَا قَدْ كَانَا الثَّقَيَا مَرَّةً فَصَاعِدًا، أَوْ سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا، فَهَلْ تَجِدُ هَذَا الشَّرْطَ الَّذِي اخْتَرْتَهُ عَنْ أَحَدٍ يَلْزَمُ قَوْلُهُ؟ وَإِلَّا فَهَلْ دَلِيلًا عَلَى مَا زَعَمْتَ.

(١) هذا الذي قاله مسلم رحمه الله تنبيه على القاعدة العظيمة التي ينبي عليها معظم أحكام الشرع وهو وجوب العمل بخبر الواحد، فينبغي الاهتمام بها والاعتناء بتحقيقها، وقد أطنب العلماء رحمهم الله في الاحتجاج لها وإيضاحها، وأفردها جماعة من السلف بالتصنيف، واعتنى بها أئمة المحدثين وأصول الفقه، وأول من بلغنا تصنيفه فيها الإمام الشافعي رحمه الله، وقد تقررت أدلتها العقلية والعقلية في كتب أصول الفقه، ونذكر هنا طرفاً في بيان خبر الواحد والمذاهب فيه مختصراً. قال العلماء: الخبر ضربان متواتر وآحاد. فالتواتر ما نقله عدد لا يمكن موافقهم على الكذب عن مثلهم، ويستري طرفاء والوسط، ويخبرون عن حسي لا مطلقون، ويحصل العلم بقولهم، ثم المختار الذي عليه المحققون والأكثرون أن ذلك لا يضبط بعدد مخصوص، ولا يشترط في المخبرين الإسلام ولا العدالة، وفيه مذاهب أخرى ضعيفة وتفرعات معروفة مستقصاة في كتب الأصول.

وأما خبر الواحد فهو ما لم يوجد فيه شروط للتواتر، سواء كان الراوي له واحداً أو أكثر، واختلف في حكمه، فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب

الاحتجاج به إمكان الإرسال فيه، لزومك أن لا تثبت إسناداً متعنتاً حتى ترى فيه السماع من أوله إلى آخره؟

وذلك أن الحديث الواردة علينا بإسناد هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة، فيبين نعلم أن هشاماً قد سمع من أبيه، وأن أباه قد سمع من عائشة، كما نعلم أن عائشة قد سمعت من النبي ﷺ.

(١) هذا الذي قاله هو المعروف من مذاهب الحديث وهو قول الشافعي وجماعة من الفقهاء، وذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وأكثر الفقهاء إلى جواز الاحتجاج بالمرسل، وقد قدمنا في الفصول السابقة بيان أحكام المرسل واضحة ووسطاً بطلاً شافياً، وإن كان لفظه مختصراً وجيزاً والله أعلم.

(٢) يقال: حزب الشيء عني بفتح الزاي يعزب، ويعزب بكر الزاي وضما لفتان نصيحتان قرى بهما في السمع، والضم أشهر وأكثر ومعناه ذهب.

(٣) كذا هو في الأصول أوقفت وهي لغة قليلة، والفصح المشهور وقفت بغير ألف.

\* وَقَدْ يَجُوزُ، إِذَا لَمْ يَقُلْ هِشَامٌ فِي رِوَايَةٍ يَرْوِيهَا عَنْ أَبِيهِ: سَمِعْتُ أَوْ أَخْبَرَنِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِيهِ فِي تِلْكَ الرِّوَايَةِ إِنْسَانٌ آخَرٌ، أَخْبَرَهُ بِهَا عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يَسْمَعْهَا هُوَ مِنْ أَبِيهِ، لَمَّا أَحَبَّ أَنْ يَرْوِيَهَا مُرْسَلًا،<sup>(١)</sup> وَلَا يُسَيِّئًا إِلَى مَنْ سَمِعَهَا مِنْهُ.

وَكَمَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِي هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، فَهُوَ أَيْضاً مُمَكِّنٌ فِي أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ إِسْنَادٍ لِحَدِيثٍ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ سَمَاعٍ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ.

(١) ضبطناه فلا بفتح اللام وتشديد الميم، ومرسلاً بفتح السين ويجوز تخفيف لا وكسر سين مرسلاً.

\* وَإِنْ كَانَ قَدْ عُرِفَ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَدْ سَمِعَ مِنْ صَاحِبِهِ سَمَاعاً كَثِيراً، فَجَائِزٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَنْزِلَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَةِ فَيَسْمَعَ مِنْ غَيْرِهِ عَنْهُ بَعْضُ أَحَادِيثِهِ، ثُمَّ يُرْمِلُهُ عَنْهُ أَحْيَانًا، وَلَا يُسَمِّي مَنْ سَمِعَ مِنْهُ. وَيَنْشِطُ أَحْيَانًا<sup>(٢)</sup> فَيُسَمِّي الرَّجُلَ الَّذِي حَمَلَ عَنْهُ الْحَدِيثَ وَيَتْرَكَ الإِسْمَالَ.

وَمَا قُلْنَا مِنْ هَذَا مَوْجُودٌ فِي الْحَدِيثِ مُسْتَحْضَرٌ، مِنْ فِعْلٍ يُقَاتَوِ الْمُحَدِّثِينَ، وَأَيُّوْ أَهْلِي الْعِلْمِ.

(١) هو بفتح الياء والشين أي يخف في أوقات.

\* وَتَذَكَّرُ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ عَلَى الْجَهَةِ الَّتِي ذَكَّرْنَا عَدَدًا يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

\* فَمِنْ ذَلِكَ، أَنَّ: أَيُّوبَ السَّخْتْيَانِيَّ، وَابْنَ الْمُبَارَكِ، وَوَكَيْعًا، وَابْنَ نُمَيْرٍ، وَجَمَاعَةً غَيْرَهُمْ رَوَوْا عَنْ: هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَلْقِبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِجَلِّهِ وَلِحَرَمِيهِ بِأَطْيَبِ مَا أَجِدُ<sup>(١)</sup>.

فَرَوَى هَذِهِ الرِّوَايَةَ بِعَيْنِهَا: اللَّيْثُ ابْنُ سَعْدٍ، وَقِدَاوُدُ الْعَطَّارُ؛ وَحُمَيْدُ ابْنُ الْأَسْوَدِ، وَوَهَيْبُ ابْنُ خَالِدٍ، وَأَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ ابْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) يقال: حرمه بضم الحاء وكسرها لفتان ومعناه لإحرامه، قال القاضي عياض رحمه الله: قيلناه عن شيخنا بالوجهين، قال: وبالضم قيد الخطابي والمروزي، وخطا الخطابي أصحاب الحديث في كسره، وقيد ثابت بالكسر، وحكى عن الحديثين الضم وخطأهم فيه وقال: صوابه الكسر كما قال لحله. وفي هذا الحديث استحباب التطيب عند الإحرام، وقد اختلف فيه السلف والخلف، ومنه ذهب الشافعي وكثيرين استحبابه، ومنه ذهب مالك في آخرين كراهيته، وسيأتي بسط المسألة في كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

\* وَرَوَى هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اغْتَسَفَ يَدْنِي إِلَى رَأْسِهِ فَارْجَلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ<sup>(١)</sup>.

فَرَوَاهَا بِعَيْنِهَا مَالِكُ ابْنُ أَنَسٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) فيه جل من العلم منها: أن أعضاء الحائض طاهرة وهذا مجمع عليه، ولا يصح ما حكى عن أبي يوسف من نجاسة يدها، وفيه جواز ترجيل المعتكف شعره ونظره إلى امرأته ولمسها شيئاً منه بغير شهوة منه، واستدل به أصحابنا وغيرهم على أن الحائض لا تدخل المسجد، وأن الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد، ولا يظهر فيه دلالة لواحد منهما، فإنه لا شك في كون هذا هو المحبوب، وليس في الحديث أكثر من هذا، فأما الاشتراط والتحریم في حقها فليس فيه، لكن لذلك دلائل أخر مقرر في كتب الفقه، واحتج القاضي عياض رحمه الله على أن قليل الملامسة لا تنقض الوضوء ورد به على الشافعي، وهذا الاستدلال منه عجيب، وأي دلالة فيه لهذا؟ ولين في هذا الحديث أن النبي ﷺ لمس بشرة عائشة رضي الله عنها وكان على طهارة ثم صلى بها؟ فقد لا يكون كان مترضاً، ولو كان فما فيه أنه ما جدد طهارته، ولأن اللاموس لا يتنقض وضوءه على أحد قولي الشافعي، ولأن لمس الشعر لا يتنقض عند الشافعي، كذا نص في كتبه، وليس في الحديث أكثر من مسها الشعر والله أعلم.

\* وَرَوَى الزُّهْرِيُّ وَصَالِحُ ابْنُ أَبِي حَسَّانَ،<sup>(١)</sup> عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ.

قَالَ يَحْيَى ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ فِي هَذَا الْخَبَرِ فِي الْقَبْلَةِ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عُمَرَ ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُهَا وَهِيَ صَائِمَةٌ<sup>(١)</sup>.

قَسَادُ الْحَدِيثِ وَتَوَهِينُهُ، إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ الرَّاويَ قَدْ سَمِعَ مِنْ رَوَى عَنْهُ شَيْئًا، إِمَّا كَانَ الْإِسْطَالُ فِيهِ، لَزِمَهُ تَرْكُ الْاِحْتِجَاجِ فِي قِيَادِهِ<sup>(٢)</sup> قَوْلُهُ بِرَوَايَةٍ مَنْ يُعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ مِنْ رَوَى عَنْهُ، إِلَّا فِي نَفْسِ الْخَبَرِ الَّذِي فِيهِ ذَكَرُ السَّمَاعِ، لِمَا يَتَّبَعُ مِنْ قَبْلِ عَنِ الْأَيْمَةِ الَّذِينَ تَقَلُّوا الْأَخْبَارَ، أَنَّهُمْ كَانَتْ لَهُمْ تَارَاتٌ يُرْمَلُونَ فِيهَا الْحَدِيثَ إِسْطَالًا، وَلَا يَذْكُرُونَ مَنْ سَمِعُوهُ مِنْهُ، وَتَارَاتٌ يَنْشَطُونَ فِيهَا فَيَسْتَنْبِطُونَ الْخَبَرَ عَلَى هَيْئَةٍ مَا سَمِعُوا، فَيُخْبِرُونَ بِالنُّزُولِ فِيهِ إِنْ نَزَلُوا، وَبِالصُّعُودِ إِنْ صَعِدُوا، كَمَا شَرَحْنَا ذَلِكَ عَنْهُمْ.

(١) هو يقاف مكسورة ثم ياء مثناة من تحت أي مقتضاه.

\* وَمَا عَلِمْنَا أَحَدًا مِنْ أَيْمَةِ السُّلَفِ، مِنْ يَسْتَعْمِلُ الْأَخْبَارَ وَيَتَّقِدُ صِحَّةَ الْأَسَانِيدِ وَسَقَمَهَا، بِشَلِّ: أَيُوبِ السَّخِيانِي، وَأَبْنِ عَوْنٍ، وَمَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ، وَشُعْبَةَ ابْنِ الْحَجَّاجِ، وَيَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَتَشُوا عَنْ مَوْضِعِ السَّمَاعِ فِي الْأَسَانِيدِ، كَمَا ادَّعَاهُ الَّذِي وَصَفْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ.

\* وَإِنَّمَا كَانَ تَقَقُّدُ مَنْ تَقَقَّدَ مِنْهُمْ سَمَاعَ رَوَاةِ الْحَدِيثِ مِنْ رَوَى عَنْهُمْ إِذَا كَانَ الرَّاويَ مِنْ عَرَفَ بِالتَّنْذِيلِ<sup>(١)</sup> فِي الْحَدِيثِ وَشَهْرَ بِهِ، فَحَيْثُ يَتَحَسَّنُونَ عَنْ سَمَاعِهِ فِي رَوَاتِهِ، وَتَقَقَّدُونَ ذَلِكَ مِنْهُ، كَمَا تَنَزَّحَ عَنْهُمْ عِلَّةُ التَّنْذِيلِ.

فَمَنْ ابْتَنَى<sup>(٢)</sup> ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُذَلِّسٍ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي رُغِمَ مِنْ حَكِيمًا قَوْلَهُ، فَمَا سَمِعْنَا ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنْ سَمِعْنَا، وَلَمْ نَسْمَعْ مِنَ الْأَيْمَةِ.

(١) قد قدمنا بيان التندليس في الفصول السابقة فلا حاجة إلى إعادته.

(٢) هكنا وقع في أكثر الأصول، فما ابتنى بضم التاء وكسر الغين على ما لم يسم فاعله، وفي بعضها ابتنى بفتح التاء والغين، وفي بعض الأصول المحققة فمن ابتنى ولكل واحد وجه.

\* فَمَنْ ذَلِكَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّ، وَقَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ، قَدْ رَوَى عَنْهُ، حَذِيقَةً<sup>(١)</sup> وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيَّ<sup>(٢)</sup>، وَعَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا<sup>(٣)</sup> حَدِيثًا يُسْنِدُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. وَلَكِنْ فِي رَوَاتِهِ عَنْهُمَا ذَكَرُ السَّمَاعِ مِنْهُمَا.

وَلَا حَقِيقَتًا فِي شَيْءٍ مِنَ الرُّوَايَاتِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ يَزِيدَ شَافَهُ حَذِيقَةً وَأَبَا مَسْعُودٍ بِحَدِيثٍ قَطُّ. وَلَا وَجَدْنَا ذِكْرَ رَوَاتِهِ لِيَاهُمَا فِي رَوَايَةِ بَعْضِيهَا.

(١) هكنا هو في الأصول بيلادنا، وكنا ذكره القاضي عياض عن معظم الأصول بيلادهم، وذكر أبو علي الغساني أنه وجد في نسخة الرازي أحد روايتهم صالح بن كيسان، قال أبو علي: وهو وهم والصواب صالح بن أبي حسان، وقد ذكر هذا الحديث الثاني وغيره من طريق ابن وهب عن ابن أبي ذئب عن صالح بن أبي حسان عن أبي سلمة، قلت: قال الترمذي عن البخاري: صالح بن أبي حسان ثقة، وكنا وثقه غيره، وإنما ذكرت هذا لأنه ربما اشتبه بصالح بن حسان أبي الحارث البصري المديني ويقال الأنصاري، وهو في طبقة صالح بن أبي حسان هذا، فإنهما يرويان جميعاً عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، ويروي عنهما جميعاً ابن أبي ذئب، ولكن صالح بن حسان متفق على ضعفه، وأقوالهم في ضعفه مشهورة. وقال الخطيب البغدادي في الكفاية: أجمع نقاد الحديث على ترك الاحتجاج بصالح بن حسان هذا لسوء حفظه وقلة ضبطه والله أعلم.

(٢) هذه الرواية اجتمع فيها أربعة من التابعين يروي بعضهم عن بعض، أولهم يحيى بن أبي كثير وهذا من أطراف الطرف وأغرب لطائف الإسناد، ولهذا نظائر قليلة في الكتاب وغيره سيمر بك إن شاء الله تعالى ما تيسر منها، وقد جمعت جملة منها في أول شرح صحيح البخاري رحمه الله، وقد تقدم التنبيه على هذا، وفي هذا الإسناد لطيفة أخرى وهو أنه من رواية الأكابر عن الأصاغر، فإن أبا سلمة من كبار التابعين، وعمر بن عبد العزيز من أصاغرهم سناً وطبقة وإن كان من كبارهم علماً وقدرًا ودينًا وورعاً وزهداً وغير ذلك، واسم أبي سلمة هذا عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف هذا هو المشهور، وقيل: اسمه إسماعيل، وقال عمرو بن علي: لا يعرف اسمه، وقال أحمد بن حنبل: كنيته هي اسمه، حكى هذه الأقوال فيه الحافظ أبو محمد عبد الغني المقدسي رحمه الله، وأبو سلمة هذا من أجل التابعين ومن أئمتهم، وهو أحد الفقهاء السبعة على أحد الأقوال فيهم، وأما يحيى بن أبي كثير فتابعي صغير كنيته أبو نصر، رأى أنس بن مالك وسمع السائب بن يزيد، وكان جليل القدر، واسم أبي كثير صالح، وقيل: سيار، وقيل: نشيط، وقيل: دينار.

(٣) وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُهُ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: اطَّعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخُبْزَ الْخَيْلَ وَنَهَانَا عَنْ لُحُومِ الْخُمُرِ. قَرَأَاهُ حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا النُّحْوُ فِي الرُّوَايَاتِ كَثِيرٌ، يَكْثُرُ تَعْدَادُهُ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا مِنْهَا كِفَايَةٌ لِلرَّوِيِّ الْفَقِيمِ.

\* قَرَأَاهُ حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا النُّحْوُ فِي الرُّوَايَاتِ كَثِيرٌ، يَكْثُرُ تَعْدَادُهُ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا مِنْهَا كِفَايَةٌ لِلرَّوِيِّ الْفَقِيمِ.

\* قَرَأَاهُ حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

\* قَرَأَاهُ حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

\* فَإِذَا كَانَتْ الْعِلَّةُ عِنْدَ مَنْ وَصَفْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ، فِي



(١) وأما حديثه عن حذيفة فقوله: «أخبرني النبي ﷺ بما هو كائن»، جهالاتهم.

الحديث أخرجه مسلم.

(٢) أما حديثه عن أبي مسعود فهو حديث نفقة الرجل على أهله، وقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما.

(٣) فكنا هو في الأصول، وعن بسالوا والوجه حذفها فإنها تغير المعنى.

\* وَلَمْ نَسْمَعْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ مَضَى، وَلَا مِمَّنْ أَدْرَكْنَا، أَنَّهُ طَعَنَ فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ، اللَّذَيْنِ رَوَاهُمَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ يَزِيدَ عَنْ حُذَيْفَةَ وَأَبِي مَسْعُودٍ، يَضَعُفُ فِيهِمَا، بَلْ هُمَا وَمَا اشْتَبَهَهُمَا، عِنْدَ مَنْ لَا قِيَّتَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، مِنْ صِحَاحِ الْأَسَانِيدِ وَقَوِيَّتِهَا. يَرَوْنَ اسْتِعْمَالَ مَا نُقِلَ بِهَِا، وَالِإِخْتِجَاجَ بِمَا أَنْتَ مِنْ سُنَنِ وَأَثَارٍ.

\* وَهِيَ فِي رِغْمٍ<sup>(١)</sup> مِنْ حَكِيمِنَا قَوْلُهُ، مِنْ قَبْلِ وَاهِيَةٍ مُهْمَلَةٍ. حَتَّى يُصِيبَ سَمَاعُ الرَّاوي عَمَّنْ رَوَى.

(١) هو يفتح الزاي وضمها وكسرهما ثلاث لغات مشهورة، ولو قال ضعيفة بدل واهية لكان أحسن، فإن هذا القائل لا يدعي أنها واهية شديدة الضعف متناهية فيه كما هو معنى واهية، بل يقتصر على أنها ضعيفة لا تقوم بها الحجة.

\* وَلَوْ دَعَبْنَا نَعُدُّ الْأَخْبَارَ الصَّحَاحَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ بَيْنَ بَزْعِمٍ هَذَا الْقَائِلِ، وَنُخْصِيهَا لَعَجَزْنَا عَنْ تَقْصِي وَكِبَرِهَا وَإِخْصَائِهَا كُلَّهَا.

وَلَكِنَّا أَحْبَبْنَا أَنْ نَنْصَبَ مِنْهَا عَدَدًا يَكُونُ سِمَةً لِمَا سَكَنَتْ عَنْهُ مِنْهَا.

\* وَهَذَا أَبُو عَثْمَانَ التَّهْدِي<sup>(١)</sup> وَأَبُو رَافِعٍ الصَّائِغُ<sup>(٢)</sup>، وَهُمَا مَنْ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ<sup>(٣)</sup> وَصَحِيحَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْبَدْرَيْنِ هَلُمَّ جَرًّا<sup>(٤)</sup>. وَتَقَالَا عَنْهُمْ الْأَخْبَارَ حَتَّى نَزَلَا إِلَى مِثْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَمْرٍ وَذَوَيْهِمَا<sup>(٥)</sup>.

\* قَدْ اسْتَدَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا<sup>(٦)</sup> عَنْ أَبِي ابْنِ كَعْبٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا، وَلَمْ نَسْمَعْ فِي رِوَايَةٍ بَعِيَّتِهَا أَنَّهُمَا عَابَنَا أَيًّا أَوْ سَمِعَا مِنْهُ شَيْئًا.

(١) أما أبو عثمان التهدي فاسمه عبد الرحمن بن مل وتقدم بيانه.

(٢) وأما أبو رافع فاسمه نعيم المدني، قال ثابت: لما اعتق أبو رافع بكى قليل له: ما يبيك؟ فقال: كان لي أجران فذهب أحدهما.

(٣) وأما قوله: (أدرك الجاهلية) فمعناه كانا رجلين قبل بعثة رسول الله ﷺ، والجاهلية ما قبل بعثة رسول الله ﷺ سموا بذلك لكثرة

(٤) وقوله: (من البدرين هلم جراً)، قال القاضي عياض: ليس هذا

موضع استعمال هلم جراً لأنها إنما تستعمل فيما اتصل إلى زمان التكلم بها، وإنما أراد مسلم فمن بعدهم من الصحابة. وقوله: (جراً) منون قال صاحب المطالع: قال ابن الأنباري معنى هلم جراً سبروا وتقهلوا في سيركم وتثبتوا، وهو من الجر، وهو ترك النعم في سيرها، فيستعمل فيما دووم عليه من الأعمال، قال ابن الأنباري، فانتصب جراً على المصدر أي جروا جراً، أو على الحال، أو على التمييز.

(٥) وقوله: (وذويهما) فيه إضافة ذي إلى غير الأجناس، والمعروف عند أهل العربية أنها لا تستعمل إلا مضافة إلى الأجناس كذي مال، وقد جاء في الحديث وغيره من كلام العرب إضافة أحرف منها إلى المقدرات كما في الحديث: «وتصل ذا رحمك» وكقولهم: ذو يزن، وذو نواس وأشباهها، قالوا: هنا كله مقلد فيه الانفصال، فتقدير ذي رحمك الذي له معك رحم.

(٦) وأما حديث أبي عثمان عن أبي فقولته: «كان رجل لا أعلم أحداً أبعد بيتاً من المسجد منه» الحديث، وفيه قول النبي ﷺ: «أعطاك الله ما احتسبت» أخرجه مسلم. وأما حديث أبي رافع عنه فهو: «أن النبي ﷺ كان يعتكف في العشر الآخر فساغر عاماً، فلما كان العام المقبل اعتكف عشرين يوماً». رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه في سننهم، ورواه جماعات من أصحاب المسانيد.

\* وَأَسْتَدَّ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِي<sup>(١)</sup> وَهُوَ مِمَّنْ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَكَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا، وَأَبُو مَعْمَرٍ<sup>(٢)</sup> عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ سَخْبَرَةَ<sup>(٣)</sup>. كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، خَبَرَيْنِ.

(١) أما أبو عمرو الشيباني فاسمه سعد بن إلياس تقدم ذكره.

(٢) وأما حديثاً أبي معمر فأحدهما: «كان النبي ﷺ يحسب مناكبنا في الصلاة» أخرجه مسلم، والآخر: «لا تجزي صلاة لا يقيم الرجل صلبه فيها في الركوع» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم من أصحاب السنن والمسانيد، قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح والله أعلم.

(٣) وأما سخبرة فبسين مهملة مفتوحة ثم خاء معجمة ساكنة ثم موحدة ومفتوحة.

\* وَأَسْتَدَّ عُبَيْدُ ابْنُ عَمِيرٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا<sup>(١)</sup>. وَعُبَيْدُ ابْنُ عَمِيرٍ وَلِدٌ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) هو قولها لما مات أبو سلمة قلت غريب وفي أرض غربة: «لا يبكى بكاء يتحدث عنه» أخرجه مسلم. واسم أم سلمة هند بنت أبي أمية واسمه حذيفة وقيل سهيل بن المغيرة المخزومية تزوجها النبي ﷺ سنة ثلاث وقيل اسمها رملة وليس بشيء.

الْخُذْرِيَّ<sup>(١)</sup> ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٢)</sup>.

(١) وأما أبو سعيد الخدري فاسمه سعد بن مالك بن مئان منسوب إلى خذرة بن عوف بن الحرث بن الخزرج، توفي أبو سعيد بالمدينة سنة أربع وستين وقبل سنة أربع وسبعين وهو ابن أربع وسبعين. وأما أبو عيشة والد النعمان فبالشأن المعجمة واسمه زيد بن الصامت، وقيل: زيد بن النعمان، وقيل: عبيد بن معاوية بن الصامت، وقيل: عبد الرحمن.

(٢) أما الحديث الأول: «فمن صام يوماً في سبيل الله باعد الله وجهه من النار سبعين خريفاً». والثاني: «إن في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها» أخرجهما معاً البخاري ومسلم. والثالث: «إن أدنى أهل الجنة منزلة من صرف الله وجهه» الحديث أخرجه مسلم.

\* وَأَسْنَدَ عَطَاءُ ابْنُ يَزِيدَ الثُّمَيْيُّ، عَنْ تَوْحَمِ الدَّارِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثًا<sup>(١)</sup>.

(١) هو حديث: «الدين النصيحة».

\* وَأَسْنَدَ سُلَيْمَانُ ابْنُ يَسَارٍ، عَنْ رَافِعِ ابْنِ خَلِيجٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثًا<sup>(١)</sup>.

(١) هو حديث الماخلة أخرجه مسلم.

\* وَأَسْنَدَ حُمَيْدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، أَحَادِيثَ<sup>(١)</sup>.

(١) من هذه الأحاديث: «أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل» أخرجه مسلم منفرداً به عن البخاري. قال أبو عبد الله الحميدي رحمه الله في آخر مستد أبي هريرة من الجمع بين الصحيحين: ليس لحميد بن عبد الرحمن الحميري عن أبي هريرة في الصحيح غير هذا الحديث، قال: وليس له عند البخاري في صحيحه عن أبي هريرة شيء، وهذا الذي قاله الحميدي صحيح، وربما اشتبه حميد بن عبد الرحمن الحميري هذا بحميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري الراوي عن أبي هريرة أيضاً، وقد روي له في الصحيحين عن أبي هريرة أحاديث كثيرة، فقد يقف من لا خبرة له على شيء منهما فينكر قول الحميدي توهماً منه أن حميداً هذا هو ذاك، وهو خطأ صريح وجهل قبيح، وليس للحميري عن أبي هريرة أيضاً في الكتب الثلاثة التي هي تمام أصول الإسلام الخمسة أعني سنن أبي داود والترمذي والنسائي غير هذا الحديث.

\* فَكُلْ هَؤُلَاءِ التَّابِعِينَ الَّذِينَ نَصَبْنَا رَوَايَتَهُمْ عَنِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ سَمِعْنَاهُمْ، لَمْ يُحْفَظْ عَنْهُمْ سَمَاعٌ عَلَيْهِمْ مِنْهُمْ فِي رِوَايَةِ بَعْثِنَهَا وَلَا أَنَّهُمْ لَقَوْهُمْ فِي نَفْسِ خَيْرٍ بَعِثِنَهُ.

وهي أسانيد عند ذوي المعرفة بالأخبار والروايات من صرحح الأسانيد، لا نعلمهم وهتوا منها شيئاً قط، ولا التمسوا فيها سماع بعضهم من بعض.

إِذِ السَّمَاعُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُمَكِّنٌ مِنْ صَاحِبِهِ غَيْرِ

\* وَأَسْنَدَ قَيْسُ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَقَدْ أَذْرَكَ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، ثَلَاثَةَ أَحْبَابٍ<sup>(١)</sup>.

(١) هي حديث: «إن الإيمان ههنا، وإن القسوة وغلظ القلوب في الفلدين». وحديث: «إن الشمس والقمر لا يكفان لموت أحد». وحديث: «لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان» أخرجهما كلها البخاري ومسلم في صحيحهما. واسم أبي حازم عبد عوف، وقيل: عوف بن عبد الحارث البجلي صحابي.

\* وَأَسْنَدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَقَدْ حَفِظَ عَنْ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ، وَصَحْبٍ عَلَيْهِ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثًا<sup>(١)</sup>.

\* وَأَسْنَدَ رَبِيعُ ابْنُ جِرَاشٍ<sup>(٢)</sup> عَنْ عِمْرَانَ ابْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثَيْنِ<sup>(٣)</sup> وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثًا<sup>(٤)</sup> وَقَدْ سَمِعَ رَبِيعٌ مِنْ عَلِيِّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَرَوَى عَنْهُ.

(١) هو قوله: «أمر أبو طلحة أم سليم اصنعي طعاماً للنبي ﷺ» أخرجه مسلم. وقد تقدم اسم أبي ليلى ويسان الاختلاف فيه ويسان ابنه وابن ابنه.

(٢) وأما رباعي بكسر الراء وحراش بالحاء المهملة فتقدم بيانها.

(٣) أما حديثه عن عمران فأحدهما في إسلام حصين والد عمران وفيه قوله: «كان عبد المطلب خيراً لقومك منك» رواه عبد بن حميد في مسنده والنسائي في كتابه عمل اليوم والليلة بإسناديهما الصحيحين. والحديث الآخر: «لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله» رواه النسائي في سننه.

(٤) وأما حديثه عن أبي بكره فهو: «إذا المسلمان حمل أحدهما على أخيه السلاح فهما على جرف جهنم» أخرجه مسلم وأشار إليه البخاري. واسم أبي بكره نعيم بن الحارث بن كلدة بفتح الكاف واللام الثقفي، كني بأبي بكره لأنه تمل من حصن الطائف إلى رسول الله ﷺ ببكرة، وكان أبو بكره ممن اعتزل يوم الجمل فلم يقاتل مع أحد من الفريقين.

\* وَأَسْنَدَ نَافِعُ ابْنُ جَبْرِ ابْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْخَزَاعِيِّ<sup>(١)</sup>، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثًا<sup>(٢)</sup>.

(١) وأما أبو شريح فاسمه خويلد بن عمرو، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: عمرو بن خويلد، وقيل: هاني بن عمرو، وقيل: كعب، ويقال فيه أبو شريح الخزاعي والعدوي والكمي.

(٢) أما حديثه فهو حديث: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره» أخرجه مسلم في كتاب الإيمان هكذا من رواية نافع بن جبير. وقد أخرجه البخاري ومسلم أيضاً من رواية سعيد بن أبي سعيد المقبري.

\* وَأَسْنَدَ النُّعْمَانُ ابْنُ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ

مُسْتَكْرَهٌ لِكَوْنِهِمْ جَمِيعاً كَانُوا فِي الْعَصْرِ الَّذِي اتَّفَقُوا فِيهِ.  
وَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي اخَذْنَاهُ الْقَائِلُ الَّذِي حَكَيْنَاهُ فِي  
تَوْهِينِ الْحَدِيثِ، بِالْعِلَّةِ الَّتِي وَصَفَتْ أَقْلٌ مِنْ أَنْ يُعْرَجَ عَلَيْهِ  
وَيُنَازَرَ ذِكْرُهُ.

إِذْ كَانَ قَوْلًا مُخَذَّاتًا وَكَلَامًا خَلْفًا<sup>(١)</sup> لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ  
الْعِلْمِ مَتْلَفًا، وَبِمُسْتَكْرَهُ مَنْ بَعَثَهُمْ خَلَفًا، فَلَا حَاجَةَ بِنَا فِي  
رَدِّهِ بِأَكْثَرِ حَيْثُ شَرَحْنَاهُ، إِذْ كَانَ قَدَرُ الْمَقَالَةِ وَقَائِلِهَا الْقَدَرُ الَّذِي  
وَصَفَّتَاهُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى دَفْعِ مَا خَالَفَ مَذْهَبَ الْعُلَمَاءِ،  
وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ<sup>(٢)</sup>.

(١) بِإِسْكَانِ اللَّامِ وَهُوَ السَّاقِطُ الْفَاسِدُ.

(٢) هُوَ بِضَمِّ التَّاءِ وَإِسْكَانِ الْكَافِ أَيْ الْإِتْكَالُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
بِالصَّوَابِ، وَاللَّهُ الْحَمْدُ وَالنِّعْمَةُ وَالْفَضْلُ وَالْمِنَّةُ، وَبِهِ التَّوْفِيقُ وَالْعَصْمَةُ.